

59

2019

الربع الثالث

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 59 / 2019

Economic Monitor Issue 59/2019

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمنية خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي: http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2415251

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps



هذا المنشور بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ضمن مشروع دعم مؤسسة

تعميم مراعاة المنظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في خطة العمل الوطنية

2017-2022 «SI-GEWE» منحة رقم 11279

ما يرد في هذا الإصدار من آراء، يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والقنصلية الإيطالية العامة في القدس.

إن الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والقنصلية الإيطالية العامة في القدس

غير مسؤولين عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء استخدام للمعلومات الواردة.

الربع الثالث 2019 في سطور:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2019 نحو 3.9 مليار دولار بالأسعار الثابتة. ويمثل هذا نمواً بمعدل 1% مقارنة مع الربع السابق وتراجعاً بمعدل 0.6% مقارنة مع الربع المناظر 2018. وتحقق النمو نتيجة نمو بمعدل 1.1% في الضفة الغربية ونمو بنحو 0.5% في قطاع غزة. وانعكس هذا في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.5% في الضفة (إلى 1,191 دولار) بينما تراجعت بنسبة 0.2% في القطاع (إلى 348.1 دولار) بين الربعين المتلاحقين.
- **التشغيل والبطالة:** انخفض معدل البطالة المنقح في فلسطين في الربع الثالث 2019 بنحو 1.4 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع السابق، ووصل إلى 24.6% (13.3% في الضفة و45.1% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 136.7 شيكل، موزعاً بين 127.8 شيكل للعاملين في الضفة، و55.9 شيكل للعاملين في القطاع و261.1 شيكل للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 30%.
- **المالية العامة:** شهد الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً كبيراً في صافي الإيرادات العامة والمنح ليصل إلى نحو 4.2 مليار شيكل، نتيجة عودة تدفق إيرادات المقاصة وارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 19%. والمساعدات الخارجية بنسبة 35%. وكما شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 33% لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل (أساس نقدي). ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة في الربع الثالث إلى 1.1 مليار شيكل. كما ارتفع الدين العام بنسبة 8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 10.2 مليار شيكل.
- **القطاع المصرفي:** استقرت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2019 عند نحو 8.9 مليار دولار، بالمقابل نمت الودائع بنسبة 3% لتصل إلى 13 مليار دولار. وبلغت أرباح المصارف في هذا الربع 39.4 مليون دولار، وهذا أعلى بنحو 7% من الربع السابق، وأقل بنحو 14% مقارنة في الربع المناظر.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.7 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2019، منخفضة بما نسبته 0.2% و0.4% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2019 تضخماً موجياً بمعدل 0.33% مقارنة بالربع السابق. وبالتالي فإن القوة الشرائية للشيكال انخفضت بنفس المعدل. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكال، فإن قوتهم الشرائية انخفضت أيضاً بنحو 2.08% و4.81% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز ميزان المدفوعات في الربع الثالث 2019 إلى 387 مليون دولار (9.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,696 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (770 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (539 مليون دولار).

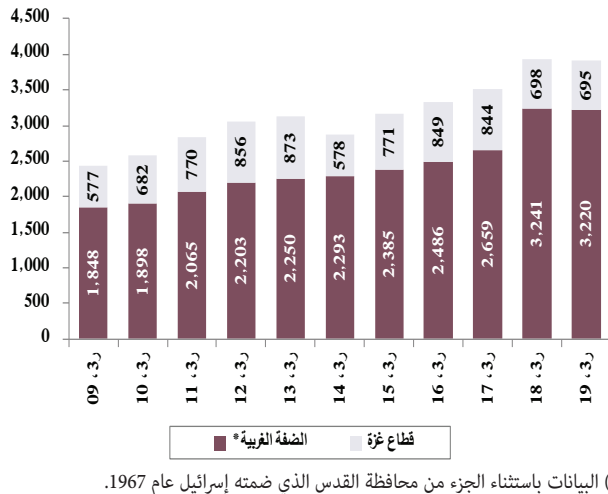
ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات الفائدة.

المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي** ◆
صندوق 1 - تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين للفترة 2004-2018
- 5 **سوق العمل** ◆
صندوق 2 - أطلس الفقر التفاولي في فلسطين
- 11 **المالية العامة** ◆
- 13 **القطاع المالي المصرفي** ◆
صندوق 3 - أرباح المصارف في فلسطين بالمقارنة مع الدول المجاورة
- 19 **القطاع المالي غير المصرفي** ◆
صندوق 4 - الحد الأدنى لأسعار التأمينات الإلزامية هو لمصلحة الشركات والمؤمنين
- 22 **البيئة الاقتصادية** ◆
صندوق 5 - سندات الأثر الإنمائي: منهج مبتكر لتطوير المهارات والتوظيف في فلسطين
- 24 **الأسعار والتضخم** ◆
صندوق 6 - مشروع بحث رائد لتوثيق التزام أوروبا بالتميز بين إسرائيل والأراضي المحتلة
- 26 **التجارة الخارجية** ◆
- 28 **مفاهيم وتعريف اقتصادية** ◆
الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين
2019 - 2014
- 29

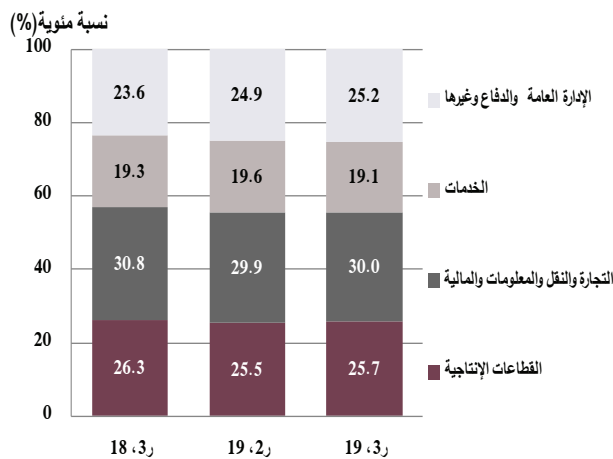
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أرباع متناظرة* (مليون دولار، بأسعار 2015 الثابتة)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



الثاني 2019 نتيجة ارتفاع مساهمة نشاط الزراعة، كما ارتفعت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 0.1 نقطة مئوية، وكما ارتفعت حصة الإدارة والدفاع بمقدار 0.3 نقطة مئوية، بينما انخفضت حصة نشاط الخدمات بمقدار 0.5 نقطة مئوية. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية بنحو 0.6 نقطة مئوية نتيجة انخفاض مساهمة أنشطة الصناعة والتعدين ونشاط الإنشاءات، كما انخفضت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بمقدار 0.8 نقطة مئوية، كما انخفضت حصة نشاط الخدمات بمقدار 0.2 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بمقدار 1.6 نقطة مئوية (أنظر الشكل 2-1).

الإنفاق على الناتج المحلي

انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثالث 2019 والثالث 2018 بنحو 23.5 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية العام 2019 بإصدار سلسلة جديدة معدلة للحسابات القومية (أنظر الصندوق رقم 1 في هذا العدد من "المراقب"). وسوف نعتد بأرقام السلسلة الجديدة بدءاً من العدد الحالي.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، ارتفاعاً بنحو 1% في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,915.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتولد هذا الارتفاع نتيجة نمو بمقدار 1.1% في الضفة الغربية و0.5% في قطاع غزة. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد شهد الناتج المحلي انخفاضاً بنحو 0.6%.

أدى الارتفاع في الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.3% (ارتفاع بنحو 0.5% في الضفة مقابل انخفاض بنحو 0.2% في القطاع). أما بين الربعين المتناظرين فلقد انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.1% (أنظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الثالث 2019	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2018	
832.9	830.1	859.4	فلسطين
1,191.0	1,185.2	1,225.7	- الضفة الغربية
348.1	348.9	359.9	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو أقل من خمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، نحو 18% فقط. أما بالنسبة للفرق بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة فلقد بلغ 842.9 دولار في الربع الثالث 2019. وبهذا فإن حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد الآن على ثلث نصيب الفرد في الضفة الغربية.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.2 نقطة مئوية بين الربع الثالث 2019 والربع

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2019. رام الله، فلسطين. وهي تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

أما بين الربع الثالث 2019 والربع السابق عليه فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 38.7 مليون دولار. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام والاستثمار وتراجع التصدير بنحو 51 مليون دولار. وتمت موازنة نحو 29% من هذه الزيادة بارتفاع الواردات (التي ازدادت بمقدار 14.8 مليون دولار). وساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام بنمو يعادل 1.4%، بينما أدى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات إلى تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.5%. وهو ما يعني أنّ صافي النمو بلغ نحو 1% بين الربعين المتلاحقين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 2-1).

تراجع الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار بنحو 97 مليون دولار، مقابل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (مع زيادة طفيفة في الصادرات) بنحو 70 مليون دولار. وترافق هذا مع تراجع في قيمة الواردات بنحو 3.2 مليون دولار كما يوضح الجدول 2-1. ولقد ساهم الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار في تراجع الناتج المحلي بنحو 2.5% بينما أدى توسع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتراجع الواردات إلى المساهمة بنسبة 1.9% من النمو. وصافي هذين المعدلين يبلغ 0.6%، وهو مقدار تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بين الربعين المتناظرين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 2-1).

جدول 2-1: توزيع التغير في الإنفاق على الناتج المحلي (مليون دولار) ومساهمات مكونات الطلب الكلي في النمو (%)

الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع المناظر 2018		الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق		الاستخدام النهائي
القيمة (مليون دولار)	المساهمة في نمو الناتج المحلي (%)	القيمة (مليون دولار)	المساهمة في نمو الناتج المحلي (%)	
69.1	1.8	25.0	0.6	التغير في الاستهلاك الخاص
(47.3)	(1.2)	30.5	0.8	(+) التغير في الاستهلاك العام
(49.6)	(1.3)	1.5	0.0	(+) التغير في الاستثمار
1.3	0.0	(5.7)	(0.1)	(+) التغير في الصادرات
(3.2)	(0.1)	14.8	0.4	(-) التغير في الواردات
(0.2)	0.0	2.2	0.1	(+) التغير في صافي السهو والخطأ
(23.5)	(0.6)	38.7	1.0	الناتج المحلي الإجمالي

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

صندوق 1: تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين للفترة 2004-2018

مختصر للتقريب الذي تم في العام 2014، ثم إلى توضيح دواعي التعديل الجديد على أرقام الحسابات القومية، مع عرض للتغيير الذي طرأ على قيم الناتج المحلي وعلى بنيته.

تعديل قيم الناتج المحلي للفترة 1994-2012

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2014 بإصدار سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للفترة 1994-2012. وجاءت القيم الجديدة، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، أعلى من القديمة في كل السنوات وبنسب تتراوح بين 1% - 8%. وكانت نسبة الزيادة ترتفع مع تقدم السنوات من 1994 إلى 2012. كما طرأ تغيير على نسب مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي. إذ ارتفع تقدير مساهمة الصناعات التحويلية من 8% إلى 12% في 2012 بالأسعار الثابتة، في حين انخفضت نسبة مساهمة الإنشاءات بثلاث نقاط مئوية (إلى 10%) والخدمات بنقطة واحدة (إلى 19%)².

أسباب التعديل الحالي للناتج المحلي الإجمالي

أعلنت دائرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء أنّ هناك أربعة أسباب مباشرة وراء تعديل بيانات الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة 2004-2018:

1- أنظر العدد 52 من المراقب الاقتصادي الربعي لعرض بنية الحسابات القومية، بما فيها الفرق بين "المحلي" و"القومي"، وأبرز النواقص التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

للحسابات القومية أهمية كبرى عند الاقتصاديين والسياسيين، نظراً لأنها تعطي صورة شاملة عن حال الاقتصاد وعن قيمة الموارد المتاحة التي يمكن استخدامها مبدئياً لزيادة رفاه السكان. والنمو في الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي هو المؤشر الاقتصادي الأكثر استخداماً على كافة المستويات لتقييم نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات في الدول المختلفة. وعلى الرغم من النواقص المتعددة التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يبقى أفضل المؤشرات المتاحة لإعطاء صورة شاملة عن حال الاقتصاد ووفرة الموارد في كل دولة على حدة، أو بالمقارنة مع الدول الأخرى.¹

تسعى أجهزة الإحصاء في العالم إلى تطوير ومراجعة قيم الناتج المحلي الإجمالي في بلدانها بشكل مستمر، سواء من خلال توسيع دائرة الأنشطة التي يغطيها، أو من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة على طرق القياس، تماشياً مع إرشادات ومنهجيات التقني المعتمدة من الدائرة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. وعلى ذات الطريق قامت دائرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء إعادة تقدير لقيمة وبنية الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 2004-2018. وجاء هذا التعديل إثر التعديل السابق الذي تم في العام 2014. سوف نسعى في هذا الصندوق إلى عرض

1- أنظر العدد 52 من المراقب الاقتصادي الربعي لعرض بنية الحسابات القومية، بما فيها الفرق بين "المحلي" و"القومي"، وأبرز النواقص التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: أدى توفر قاعدة بيانات عن كميات الإنتاج الزراعي من السجلات الإدارية الخاصة بوزارة الزراعة، ومطابقة كميات الانتاج هذه البيانات مع المصادر الأخرى من خلال جداول العرض والاستخدام، إلى تعديلات مهمة على قيم الانتاج والاستهلاك الوسيط للنشاط الزراعي، وساهم بالتالي في رفع القيمة المضافة لنشاط الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

التغير في قيمة وتوزيع وبنية الناتج المحلي الاجمالي

انعكست آثار التعديل الأخير في السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين على ثلاثة مؤشرات مهمة:

- ارتفاع في تقدير الناتج المحلي الإجمالي. يوضح الجدول 1 أن قيمة الناتج المحلي ازدادت في التقدير المعدل عن التقدير القديم في كل سنة من السنوات الـ 14 بين 2004-2018، سواء تعلق الأمر بالأسعار الجارية أو الثابتة. وتراوحت نسبة ارتفاع التقدير المعدل مقارنة بالقديم بين 6% و15% في السنة. وفي حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي بين 2004 و2018 بالأسعار الجارية 9.3% في التقدير القديم، وصل المعدل إلى 10.1% بعد التعديل. وأدى التعديل إلى رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بالأسعار الجارية، في العام 2018 مثلاً، بمقدار 1,661 مليون دولار، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 11% عن التقدير القديم.
- انخفاض في حصة قطاع غزة من الناتج المحلي لفلسطين. أدى إعادة تقدير الناتج المحلي إلى انخفاض تقدير حصة/مساهمة القطاع في كافة السنوات بين 2004-2018. وبلغ الانخفاض 3.7 نقاط مئوية في العام 2013 بالأسعار الثابتة (مقابل زيادة مماثلة

أولاً: أن جهاز الإحصاء توصل مؤخراً إلى وضع جداول العرض والاستخدام للاقتصاد الفلسطيني للعام 2017 على ضوء المعلومات التي توفرت من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (2017) ومن مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (2017). ويتطلب اعداد جداول العرض والاستخدام فحص الترابطات بين القطاعات في الاقتصاد، وتعديل المعاملات التي ظهرت بين جانبي العرض والاستخدام، بما يحقق التوازن الاقتصادي بينهما، بما فيها توفير تقديرات للأنشطة غير الرسمية (القطاع غير المنظم). وانعكس هذا طبعاً في الحاجة إلى تعديل قيم الإنتاج أو الناتج المحلي.

ثانياً: قام جهاز الإحصاء بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، وجاء هذا عقب تنفيذ تعداد المنشآت للعام 2012. ويتطلب هذا تعديل البيانات بين التعدادين للتوصل إلى سلسلة زمنية متناسقة وأكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (عدد المؤسسات، عدد العاملين، تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: عكف جهاز الإحصاء على تطوير العمل على سلسلة المسوح الاقتصادية والانتقال التدريجي للحصول على البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص من قوائم الشركات في السجلات الادارية. وعند مقارنة البيانات من القوائم المالية مع تلك التي تم الحصول عليها من المسوح الاقتصادية المستوفاة من الميدان مباشرة، تحقق تحسن ملحوظ في مستويات التغطية لبيانات الشركات والمنشآت المسجلة، وهو ما تطلب إعادة تقييم أرقام الإنتاج.

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* قبل وبعد التعديل (مليون دولار)

السنة	بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)		بالأسعار الجارية	
	القيم قبل التعديل	القيم بعد التعديل	القيم قبل التعديل	القيم بعد التعديل
2004	4,329.2	4,603.1	7,107.4	7,853.4
2005	4,831.8	5,125.7	7,874.9	8,740.1
2006	4,910.1	5,348.3	7,567.7	8,653.0
2007	5,505.8	5,815.7	8,066.5	8,980.8
2008	6,673.5	7,310.4	8,556.9	9,648.0
2009	7,268.2	8,085.7	9,298.1	10,477.1
2010	8,913.1	9,681.5	10,051.2	11,082.4
2011	10,465.4	11,186.1	11,298.9	12,146.4
2012	11,279.4	12,208.4	12,008.9	12,886.9
2013	12,476.0	13,515.5	12,275.2	13,492.4
2014	12,715.6	13,989.7	12,252.9	13,471.1
2015	12,673.0	13,972.4	12,673.0	13,972.4
2016	13,425.7	15,405.4	13,269.7	15,211.0
2017	14,498.1	16,128.0	13,686.4	15,426.9
2018	14,615.9	16,276.6	13,810.3	15,616.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018. رام الله - فلسطين.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي عام 1967.

جدول 2: التبدل في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* قبل وبعد التعديل (%) (بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	قبل التعديل		بعد التعديل	
	2018	2014	2018	2014
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3.8	8.0	3.0	7.0
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	14.8	12.8	13.2	13.2
الإنشاءات	7.3	5.2	6.5	5.9
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات	17.7	18.9	20.7	21.4
النقل والتخزين	1.7	1.5	1.8	1.8
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3.6	3.0	4.0	4.0
المعلومات والاتصالات	5.9	4.1	3.5	3.2
الخدمات	20.8	19.4	20.7	19.2
الإدارة العامة والدفاع وغيرها	24.4	27.4	26.6	24.4
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018. رام الله - فلسطين.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي عام 1967.

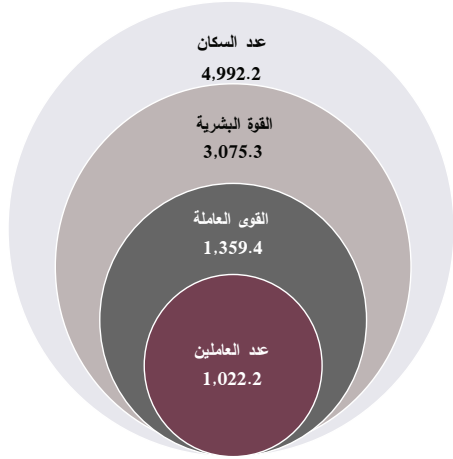
في حصة الضفة الغربية). أما في العام 2018 فإن حصة قطاع غزة انخفضت من 20% في التقدير القديم إلى نحو 18% في التقدير المعدل. ويجدر التنويه أن انخفاض المساهمة النسبية لقطاع غزة حدث على الرغم من أن قيمة الناتج المحلي في القطاع، في 2018 مثلاً، ارتفعت بمقدار 52 مليون دولار في التقدير المعدل عن مستواها في التقدير القديم.

تبدل في بنية الناتج المحلي. نتج عن إعادة تقدير الناتج المحلي الإجمالي تغير ملحوظ في بنية هذا الناتج في فلسطين. وتبدى هذا، كما يوضح الجدول 2، في ارتفاع حصة القطاع الزراعي، في العام 2018 مثلاً، من 3% إلى 7%، مقابل انخفاض في مساهمة الإدارة العامة بمقدار 2.2 نقطة مئوية، وبمساهمة قطاع الخدمات بمقدار 1.5 نقطة مئوية بين التقدير المعدل والتقدير القديم.

سوف نعتمد في المراقب الاقتصادي الربعي إلى استخدام أرقام السلسلة الجديدة المعدلة للناتج المحلي الإجمالي، ونستبدل بها الأرقام القديمة، بدءاً من العدد الحالي.

2- سوق العمل¹

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2019)، ألف شخص



توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2% بين الربع الثاني والثالث 2019 ووصل إلى 1,022 ألف. وتوزع هؤلاء حسب مكان العمل بين 60% في الضفة الغربية و26% في القطاع و14% عامل في إسرائيل والمستعمرات (نحو 141 ألف عامل، بما فيهم نحو 22% لا يحملون تصريح عمل). أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثالث 2019، فإن نحو خمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 36% في قطاع غزة. (أنظر الشكل 2-2).

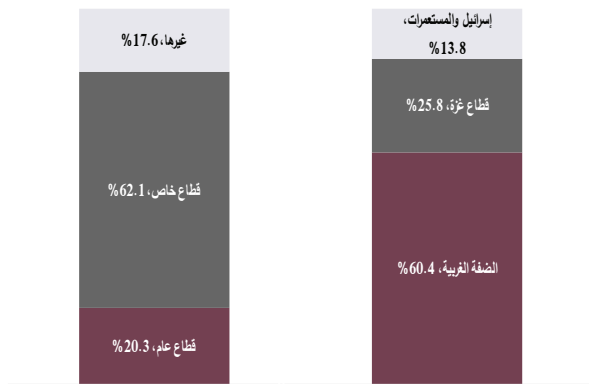
القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,075 ألف شخص في الربع الثالث 2019. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والأشخاص العاطلين (ولكن فقط الذين يبحثون بنشاط عن فرص للعمل)، فلقد بلغ 1,359 ألف شخص. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الثالث 2019.

الربع الثالث 2019

يلاحظ من الشكل (2-1) أن نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية (وهي ما تعرف بإسم "نسبة المشاركة") تبلغ نحو 44% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان 15 سنة فأكثر في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.² وهذا بالأساس يعود على انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين
2- قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)



يعرض الجدول 1-2 التوزيع القطاعي للعاملين الفلسطينيين. ويتضح من الجدول أن الفارق الرئيس بين التوزيع مع أو باستثناء العاملين في إسرائيل والمستعمرات هو بتأثير تركيز العاملين في إسرائيل في قطاع البناء التشييد (65% من العاملين هناك). أيضاً يظهر الجدول أن هناك تبايناً في التوزيع النسبي للتشغيل بين الضفة والقطاع. إذ أن ارتفاع نسبة التشغيل في الضفة في الصناعة والمحاجر (15% مقابل 6% في قطاع غزة) يقابله ارتفاع في نسبة تشغيل عمال قطاع غزة في الخدمات (54% في قطاع غزة مقابل 35% في الضفة). أخيراً، تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في قطاع غزة في البناء والتشييد (3% فقط)، وهذا يعود على الحصار الجائر والصارم التي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (أنظر الصندوق عن القيود على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

البطالة

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

الجنس	ر3، 2019	ر2، 2019	ر3، 2018
الضفة الغربية	10.6	12.4	13.8
إناث	25.9	26.4	31.4
المجموع	13.3	15.0	17.0
قطاع غزة	39.0	39.7	40.5
إناث	66.4	68.3	66.0
المجموع	45.1	46.7	45.9
فلسطين	20.3	21.5	22.7
إناث	42.3	43.6	44.3
المجموع	24.6	26.0	26.9

ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أن البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث التغيير كان أكبر نظراً لانتشار الإحباط من إيجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الاقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 334.1 ألف شخص في الربع الثالث 2019. ووصل معدل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) إلى 24.6% في الربع الثالث 2019، وهو أدنى بنحو 2.3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر 2018، وأدنى بنحو 1.4 نقطة مئوية عن الربع السابق. وجاء الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة انخفاض البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والإناث، وانخفاضها في قطاع غزة في أوسط الذكور مقابل ارتفاعها عند الإناث (أنظر الجدول 2-2).

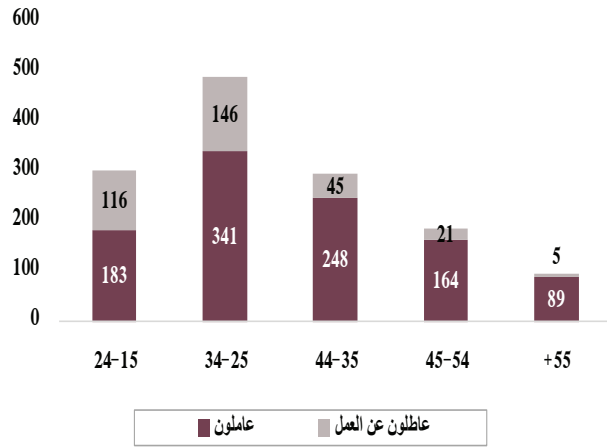
من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثالث 2019 التالي:

(1) أن البطالة مرتفعة في أوساط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 39%، (73% عند الإناث و33% عند الذكور). وهذا يؤثر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل أنظر الشكل 2-3 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

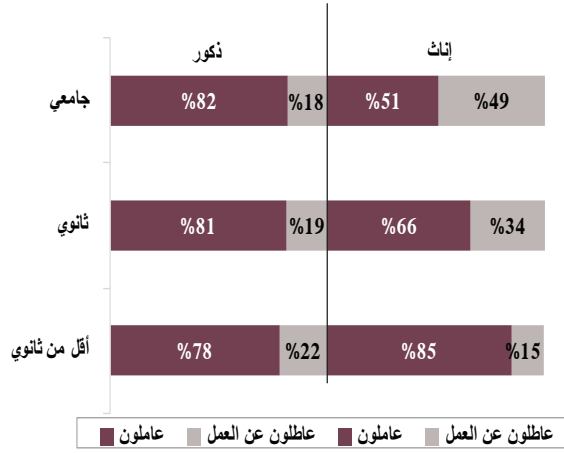
جدول 1-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي في الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات			إسرائيل والمستعمرات	فلسطين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات		
الزراعة والصيد والحراة	7	4	6	6	
محاجر وصناعة تحويلية	15	6	13	12	
البناء والتشييد	14	3	65	18	
التجارة والمطاعم والفنادق	25	24	12	23	
النقل والتخزين والاتصالات	5	9	1	5	
خدمات وغيرها	35	54	3	35	
المجموع	100	100	100	100	

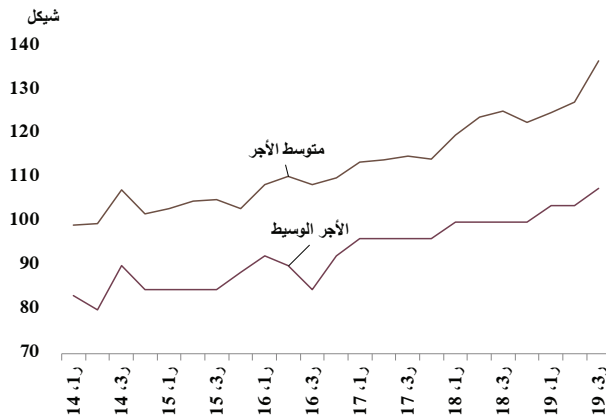
شكل 2-3: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثالث 2019)



شكل 2-4: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (نسبة مئوية) (الربع الثالث 2019)



شكل 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)



(2) أن البطالة تتضاءل مع زيادة التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (أنظر الشكل 2-4): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2019 نحو 22% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 18% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإن معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 49% مقابل 15% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (أنظر الشكل 2-4) وراجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب والذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات يعود على الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلّقات في سوق العمل).

الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 136.7 شيكل في الربع الثالث 2019. ارتفع متوسط الأجر اليومي بشكل ملحوظ لكافة العاملين، وذلك بمقدار 9.3 شيكل بين الربعين الثالث والثاني من العام 2019. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 11.2 شيكل، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 7.1 شيكل، مقابل انخفاضه في قطاع غزة بمقدار 6.6 شيكل. يخفي متوسط الأجر في فلسطين (136.7 شيكل / يوم) التباين الكبير بين:

- (1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية.
- (2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة.

تُشير أرقام الجدول 2-3 أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، وما يقارب نحو خمسة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. وكما تشير الأرقام فإنّ متوسط الأجر في القطاع بلغ 44% فقط من مستواه في الضفة. لا بل إنّ الهوتين تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط بالاعتبار عوضاً عن المتوسط. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (أنظر الشكل 2-5). وكما ذكرنا سابقاً أنّ متوسط الأجر في القطاع 44% من مستواه في الضفة، إلا أنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 37% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (أنظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2019) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	127.8	103.9
قطاع غزة	55.9	38.5
إسرائيل والمستعمرات	261.1	250.0
المجموع	136.7	107.7

عمالة الأطفال

ارتفعت نسبة عمالة الأطفال في الربع الثالث 2019 في فلسطين مقارنة مع الربع الثاني بشكل طفيف ووصلت إلى 3.3% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 3.0% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.4% في الضفة الغربية مقابل 1.8% فقط في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2019 نحو 30% (30% بين الذكور، 32% بين الإناث). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 739 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 87% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثالث 2019

معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكال)	عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من 1,450 (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	209	40	249	10	10	20
قطاع غزة	87	10	97	78	6	84
فلسطين	296	50	346	88	16	104

صندوق 2: أطلس الفقر التفاعلي في فلسطين

برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد.

المنهجية

اعتمدت خرائط الفقر في أطلس الفقر في فلسطين على الربط بين نوعين من البيانات: بيانات "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" (2017) وبيانات "التعداد العام للسكان والمساكن" (2017). ولقد تم الربط بين هذين المصدرين، لأن كل مصدر على حدة لا يوفر مؤشرات تفصيلية عن الفقر مما يخدم حاجة المستخدمين وصانعي السياسات. فمن جهة، تستند بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر إلى عينة وليس إلى مسح شامل، وتوفر معلومات عن الفقر فقط على المستوى الوطني، وعلى مستوى المنطقة (الضفة الغربية والقطاع). من جهة أخرى، توفر بيانات التعداد معلومات عن الأسر والأفراد على مستويات أكثر تفصيلاً (على مستوى المحافظة والتجمع السكاني)، ولكنها لا توفر معلومات عن الفقر أو عن الاستهلاك. ويتيح الربط بين بيانات التعداد العام للسكان والمساكن مع بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة توفير مؤشرات للفقر على أعلى مستوى من التفصيل.

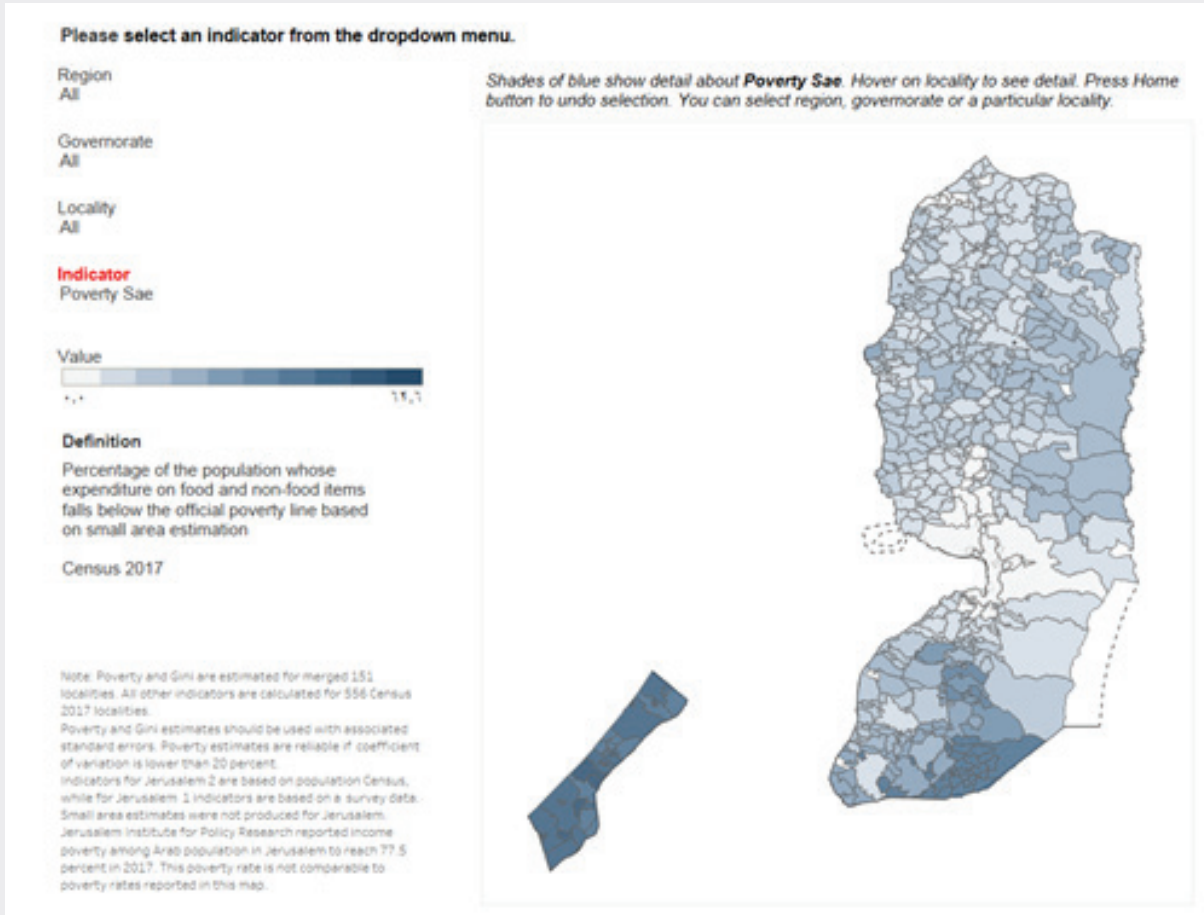
تقسم فلسطين، كما هو معلوم إلى منطقتين، الضفة الغربية (التي تشتمل على 11 محافظة) وقطاع غزة (5 محافظات)، ويوفر أطلس

أطلق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالتعاون مع البنك الدولي، "أطلس الفقر في فلسطين 2017". والأطلس هذا عبارة عن مجموعة خرائط تفاعلية توفر مؤشرات تفصيلية عن الفقر على المستوى الجغرافي التفصيلي (التجمعات السكانية الصغيرة)، جنباً إلى جنب عدد كبير من الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، للأسر والأفراد، والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة المتوفرة لهذه التجمعات السكانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أهمية أطلس الفقر

يعرض إصدار أطلس الفقر في فلسطين صورة أوضح عن شكل وانتشار الفقر في فلسطين، ويسهل معرفة مسببات ونتائج الفقر. كما يرسم صورة واضحة عن الأوضاع المعيشية على المستوى الجغرافي التفصيلي. وتبرز أهمية وضع مثل هذه الخرائط التفصيلية بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات المعيشية بين مناطقها المختلفة. وفلسطين من الدول التي ينطبق عليها هذا الأمر، إذ على الرغم من صغر مساحتها إلا أن هناك تفاوتاً في مستويات الفقر بين المناطق الجغرافية المختلفة، سواء على مستوى المنطقة، أو المحافظة، أو التجمع. كذلك هناك اختلاف في مستويات الفقر حسب نوع التجمع السكاني (حضر، ريف، مخيم). بالتالي فإن إعداد خرائط الفقر يساعد صانعي السياسات على تصميم

شكل 1: خريطة نسب الفقر في فلسطين في العام 2017 (لا تشمل القدس)



المصدر: أطلس الفقر 2017

- مؤشرات صحية: نسبة الافراد الذين يعانون من الأمراض المزمنة.
- مؤشرات المسكن: نسبة الأسر التي لديها أجهزة حاسوب (مكتبي و/أو لاب توب)، نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى شبكة الانترنت الفلسطينية أو الاسرائيلية، وغيرها.

وعند قيام المستخدم باختيار واحد من هذه المؤشرات فإنّ الأطلس التفاعلي يوفر له مباشرة معلومات عن مدى توفر هذا المتغير في كل تجمع فلسطيني من التجمعات الـ 556 بالمقارنة مع التجمعات الأخرى. وتتم المقارنة عبر التفاوت في شدة تركيز اللون في كل تجمع مقارنة بالتجمعات المختلفة الأخرى. كما يتيح الأطلس التفاعلي إمكانية اختيار متغيرين من المتغيرات الـ 45 في آن واحد. على سبيل المثال، يمكن اختيار مؤشر معدل البطالة مع مؤشر مستوى التعليم. عندها يتم الحصول على صورة عن قوة الترابط (العكسي) بينهما في التجمعات الفلسطينية الـ 556.

مثالين عن طرق استخدام الخرائط التفاعلية:

عند اختيار متغير واحد (نسبة الفقر مثلاً) فإنّ الشكل 1 يظهر على الشاشة. ويعكس التدرج في تركيز اللون التباين في حدة الفقر (بين نسبة 1.5% إلى 62.5%) في التجمعات الجغرافية/ السكانية المختلفة في فلسطين. ويتضح من الشكل أنّ نسب الفقر في قطاع غزة أعلى من نسب الفقر في الضفة الغربية. أما داخل كل منطقة

الفقر معلومات تفصيلية عن أوضاع الفقر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في نحو 556 تجمع سكاني في فلسطين، 523 منها في محافظات الضفة الغربية (باستثناء المنطقة J1 و J2 من محافظة القدس) و33 في محافظات قطاع غزة.

المؤشرات والخرائط التفاعلية

يوفر أطلس الفقر معلومات عن 45 مؤشر تعطي معلومات على مستوى التجمعات الفلسطينية الـ 556 التي ذكرناها سابقاً. وتشتمل المؤشرات على نسب الفقر على ضوء حجم الأسرة المرجعية (5 أفراد، 2 منهم بالغين مع 3 أطفال) في كل من الضفة والقطاع، والتباين في القوة الشرائية للشيكل (أي تباين الأسعار في التجمعات السكانية المختلفة)، بالإضافة إلى المؤشرات التالية:

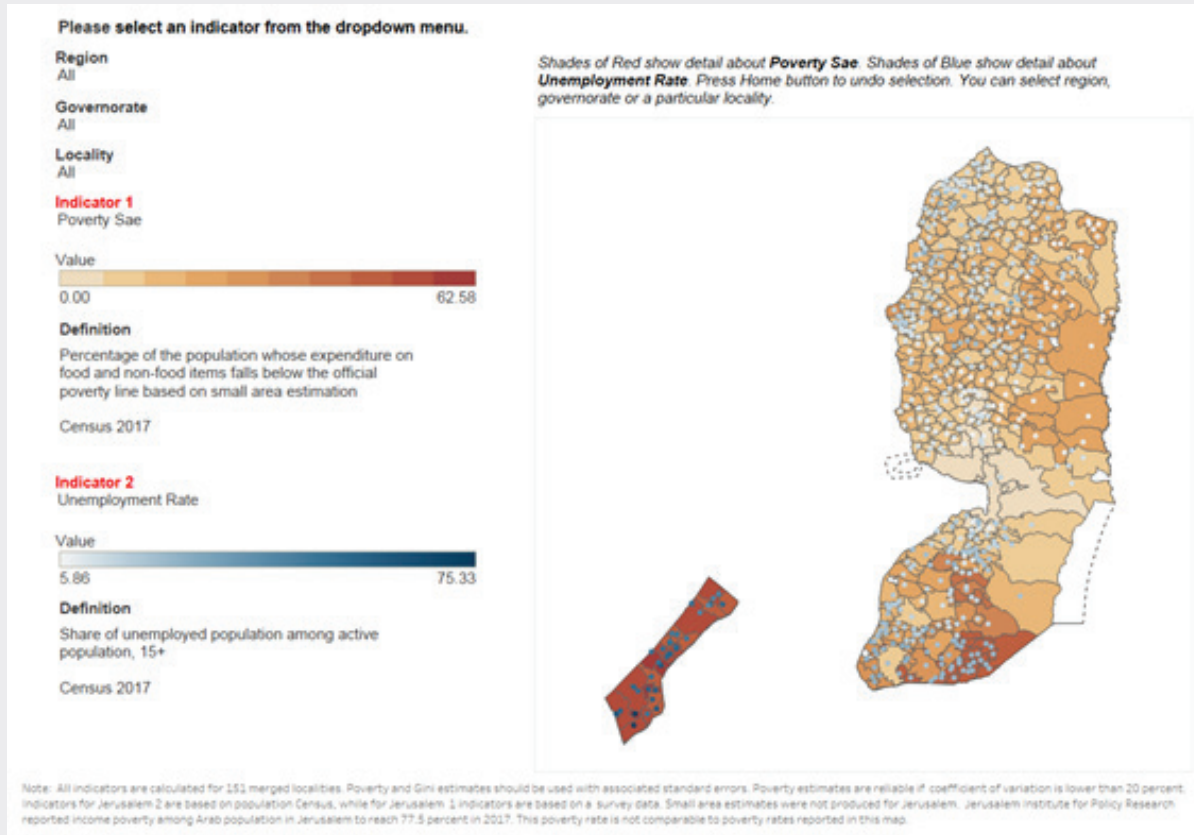
- مؤشرات العمل: معدل البطالة، الذكور في سن العمل، الإناث في سن العمل، نسبة العاملين في القطاع العام، نسبة العاملين لدى الأسرة بدون اجر، نسبة العاملين في اسرائيل من اجمالي العاملين، وغيرها.
- مؤشرات ديموغرافية: عدد السكان، عدد الفقراء، نسبة اللاجئين من السكان، معدل الإعالة، وغيرها.
- مؤشرات تعليمية: نسبة الإناث (21 سنة فأكثر) الحاصلات على شهادة أعلى من الثانوية، نسبة الذكور (21 سنة فأكثر) الحاصلين على التعليم الأساسي، وغيرها.

التباين في معدل الفقر كما في الشكل 1، أما معدل البطالة فيتم تصويره في الشكل بالنقاط الموجودة وسط كل تجمع جغرافي. وكلما ارتفعت شدة تركيز لون النقاط دل ذلك على ارتفاع معدل البطالة. يتضح من الشكل أن معدلات البطالة العالية في التجمعات المختلفة، تتوافق مع معدلات الفقر العالية أيضاً، وأن التباين في معدلات البطالة في التجمعات المختلفة أعلى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. هذا فقط مثال بسيط على الاستنتاجات والمعلومات التي يمكن استخلاصها من الخرائط التفاعلية، والتي يمكن أن تساعد صانعي القرار على صياغة سياسات اقتصادية تحفز خلق فرص عمل جديدة وتستهدف التجمعات السكانية ذات نسب الفقر المرتفعة بشكل خاص.

فأننا نجد أن نسب الفقر تتباين بصورة جلية أكثر في تجمعات الضفة الغربية عما هو الحال في قطاع غزة. إذ أنها منخفضة في التجمعات السكانية الواقعة في كل من محافظات رام الله والبيرة وبيت لحم بالمقارنة مع نسب الفقر المرتفعة والتي تصل إلى نحو 48.4% في التجمعات السكانية الواقعة جنوب محافظة الخليل. بالمقابل نجد أن هناك تبايناً أقل في نسب الفقر بين التجمعات في قطاع غزة، والتي تتراوح بين 45.5% - 62.6%.

يتيح أطلس الفقر أيضاً إمكانية اختيار مؤشرين في آن واحد، وهذا يساعد المستخدم على ربط نسبة الفقر مثلاً مع أحد مسببات الفقر، كمعدل البطالة مثلاً الذي يتراوح بين 0% و 78.6% في التجمعات الفلسطينية المختلفة. في الشكل 2 تدرج اللون يعكس

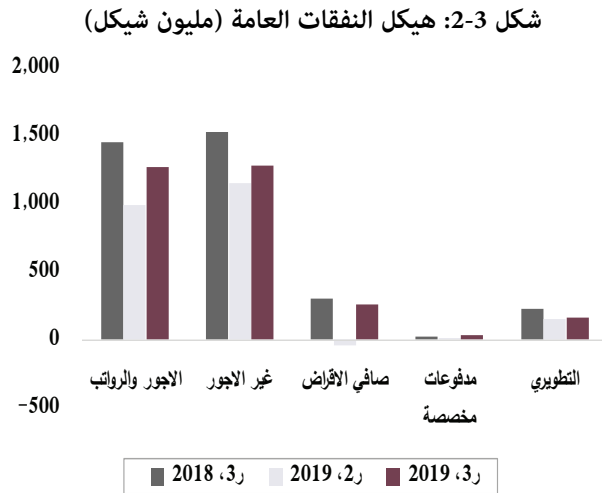
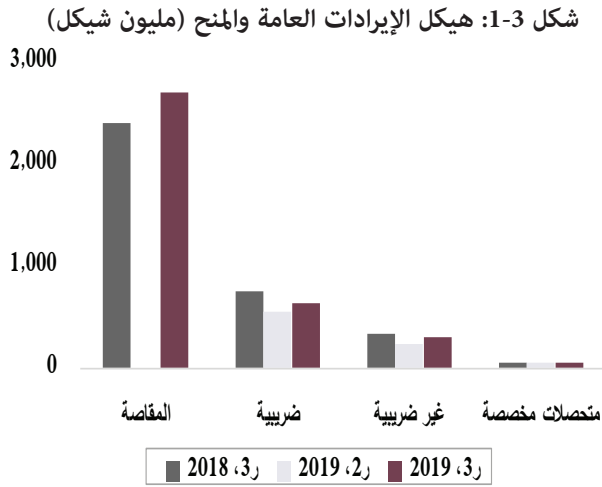
شكل 2: خريطة توزيع نسب الفقر مع معدلات البطالة في فلسطين في العام 2017 (لا تشمل القدس)



المصدر: أطلس الفقر 2017

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة



شهد الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً كبيراً في صافي الإيرادات العامة والمنح بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف ما كان عليه في الربع السابق، ليصل الى نحو 4.2 مليار شيكل. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى تحويل إيرادات ضريبة المحروقات المحتجزة لدى إسرائيل مباشرة إلى خزينة الحكومة الفلسطينية. ووصلت إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2019 نحو 3 مليار شيكل. أما بالمقارنة مع الربع المناظر فلقد ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 2%².

شهدت إيرادات الجباية المحلية نمواً بنحو 19% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفضت بنحو 13% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، لتبلغ حوالي مليار شيكل. فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 17% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفضت بنحو 15% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 24%، مقارنة بالربع السابق، في حين كانت أقل بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل (أنظر الشكل 1-3). واستمر تذبذب تدفق المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للموازنة، إذ ارتفعت بنحو 35% مقارنة بالربع السابق، بينما تراجعت بنحو 12% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ حوالي 624 مليون شيكل، ذهب 83% منها لدعم الموازنة الجارية والباقي للإنفاق التطويري (أنظر الجدول 1-3).

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 139% من الإنفاق العام الفعلي (النقدي) خلال الربع الثالث 2019 مقارنة بنحو 54% في الربع السابق. وتتنخفض هذه النسبة إلى نحو 99% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) على الحكومة خلال الربع الثالث، مقارنة بنحو 31% في الربع السابق.

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019			2018		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول
لدعم الموازنة	517.6	368.1	598.4	679.4	522.0	156.6
منح عربية	278.8	94.0	396.3	410.0	303.7	140.1
من الدول الأخرى	238.8	274.1	202.1	269.4	218.3	16.5
التمويل التطويري	106.0	93.3	*(354.4)**	156.1	184.1	143.7
إجمالي المنح والمساعدات	623.6	461.4	244.0	835.5	706.1	300.3

* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل.
** الأرقام بين الأقواس سالبة.

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2019).
2- مع ملاحظة أن الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثالث 2019 هبطت إلى نحو 111 مليون شيكل مقارنة مع 123 مليون شيكل في الربع المناظر.

النفقات العامة

بمقدار الضعف مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ نحو 1.1 مليار شيكل. وهذا يعادل 26% من صافي الإيرادات العامة والمنح في الربع الثالث 2019. وتوزعت هذه المتأخرات بين متأخرات الأجور والرواتب بنسبة 37%، ومتأخرات غير الأجور 49%، ومتأخرات النفقات التطويرية 11%، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 2% (أنظر الجدول 2-3). وعلى ذلك بلغ إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال الفترات الماضية حتى نهاية الربع الثالث 2019، نحو 15.3 مليار شيكل (ما يعادل 4.1 مليار دولار).

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثالث 2019، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 0.6 مليار شيكل. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى حوالي 1.2 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أما على أساس الالتزام فلقد بلغ عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 1.9 مليار شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1.3 مليار شيكل خلال نفس الفترة.

على خلفية الانفراج الجزئي في أزمة إيرادات المقاصة، شهد الإنفاق العام في الربع الثالث 2019 ارتفاعاً بنسبة 33% مقارنة بالربع السابق، بينما كان أقل بنحو 15%، مقارنة بالربع المناظر، ليلبلغ حوالي 3 مليار شيكل. قامت الحكومة خلال هذا الربع بدفع جزء من متأخرات الأجور والرواتب الناجمة عن وقف تحويلات المقاصة، ونتيجة لذلك ارتفعت نفقات الأجور والرواتب الفعلية بنحو 28% مقارنة بالربع السابق، في حين انخفضت بنحو 13% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كذلك ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 12%، مقارنة بالربع السابق، بينما كانت أقل بنحو 16% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. وارتفع بند صافي الإقراض خلال الربع الثالث من العام 2019 إلى حوالي 258.2 مليون شيكل. كما ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفض بنحو 30%، مقارنة بالربع المناظر، ليلبلغ حوالي 166.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 2-3).

المتأخرات الحكومية

انخفضت المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية في الربع الثالث 2019 بنحو 21% مقارنة بالربع السابق، بينما كانت أعلى

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2019			2018		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول
إرجاعات ضريبية	19.6	17.6	37.4	19.1	51.1	12.3
الأجور والرواتب	407.0	593.6	359.9	94.1	119.9	134.3
نفقات غير الأجور	543.2	626.5	414.3	468.9	287.7	170.9
النفقات التطويرية	121.3	130.4	102.1	237.6	35.5	10.9
مدفوعات مخصصة	13.1	30.6	126.8	(15.4)	28.0	(8.7)
إجمالي المتأخرات	1,104.2	1,398.7	1,040.5	804.3	522.2	427.0

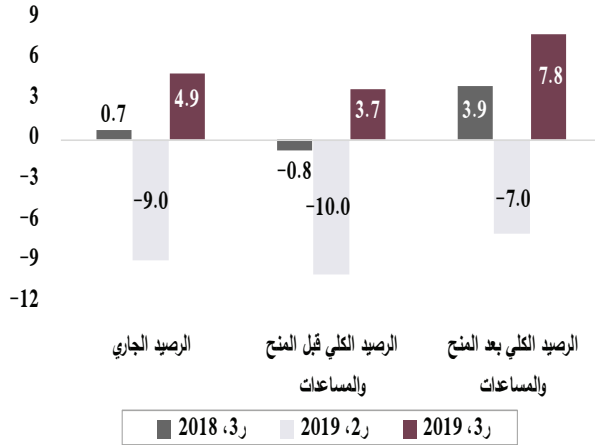
* الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2019			2018		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	6,200.2	5,628.8	4,668.0	5,034.0	4,785.5	4,913.9
المصارف	6,149.6	5,578.2	4,617.3	4,983.3	4,734.8	4,809.2
مؤسسات عامة	50.6	50.6	50.7	50.7	50.7	50.8
الدين الحكومي الخارجي	3,950.2	3,783.7	3,744.3	3,882.1	3,772.1	3,674.2
الدين العام الحكومي	10,150.4	9,412.5	8,412.3	8,916.1	8,557.6	8,637.7
الفوائد المدفوعة	22.6	56	28.1	48.9	66.9	48.5
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي* الاسمي	%17.9	%16.2	%14.2	%14.6	%14.5	%14.6

* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تم حسابها وفقاً لأرقام الناتج المحلي المعدلة التي صدرت حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (راجع الصندوق رقم 1 في هذا العدد من "المراقب").

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)



الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الثالث 2019، بنحو 8% و19% مقارنةً بنهاية الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليلج حوالي 10.2 مليار شيكل. ويمثل هذا 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي³. وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 61%، مقابل دين خارجي بنحو 39%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 22.6 مليون شيكل، منها 18.9 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي و3.7 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (أنظر الجدول 3-3).

3- تجدر الملاحظة بأن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الثالث 2019 بنحو 10.5% مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 23.9% مقارنةً بالربع المناظر، ليلج حوالي 2,914.8 مليون دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكال.

4- القطاع المالي المصرفي¹

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية. وتقدم هذه المصارف خدماتها من خلال 362 فرعاً ومكتباً، منها 304 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. ارتفعت موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الثالث 2019 بنحو 3.7% مقارنةً بالربع السابق. وبنحو 6.9% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2018. لتبلغ حوالي 17.3 مليار دولار (أنظر الجدول 1-4).

التسهيلات الائتمانية

استحوذت محافظة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثالث 2019 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي لتصل إلى 8,947.9 مليون دولار (بارتفاع طفيف عن الربع السابق، ولكن زيادة بنسبة 8% مقارنةً بالربع المناظر). وشكلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 84% من إجمالي التسهيلات)، مقابل 16% حصة القطاع العام.

وحصلت الضفة الغربية على حصة الأسد من هذه التسهيلات بنسبة بلغت نحو 90% من إجمالي الائتمان، مقارنةً بنحو 10% حصة قطاع غزة. أمّا من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحافظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقارنةً بنحو 14% حصة تسهيلات الجاري المدين، ونحو 1% حصة التأجير التمويلي. وأمّا على صعيد العملة، حافظت المحافظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر بنسبة 44%، مقارنةً بنحو 38% حصة الشيكال، ونحو 16% حصة الدينار الأردني (أنظر الشكل 1-4).

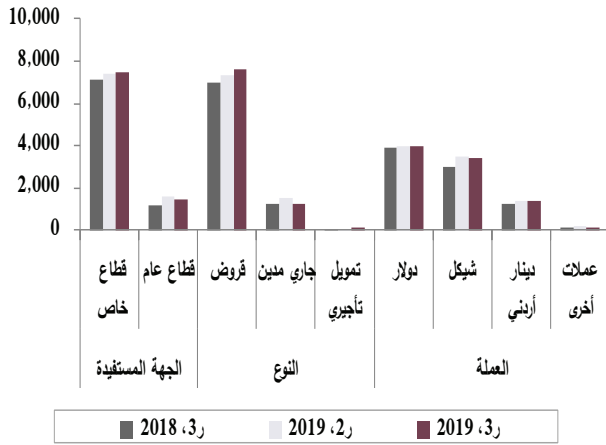
جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2019			2018		
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
إجمالي الأصول	17,303.5	16,690.2	16,503.2	16,125.0	16,179.4	16,179.4
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,947.9	8,941.6	8,569.5	8,432.3	8,293.6	8,293.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,870.5	3,534.5	3,712.9	3,763.7	3,875.2	3,875.2
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,373.7	1,382.1	1,362.2	1,385.5	1,325.4	1,325.4
النقدية والمعادن الثمينة	1,883.6	1,620.8	1,711.4	1,582.6	1,642.6	1,642.6
الموجودات الأخرى	1,227.8	1,211.1	1,147.2	960.9	1,042.6	1,042.6
إجمالي الخصوم	17,303.5	16,690.2	16,503.2	16,125.0	16,179.4	16,179.4
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	13,025.5	12,591.4	12,394.4	12,227.3	12,194.2	12,194.2
حقوق الملكية	1,942.4	1,956.0	1,931.4	1,912.0	1,863.5	1,863.5
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,151.3	1,041.8	1,116.8	1,033.6	1,178.0	1,178.0
المطلوبات الأخرى	408.9	363.5	361.3	269.5	263.5	263.5
المخصصات والإهلاك	775.5	737.5	699.3	682.5	680.1	680.1

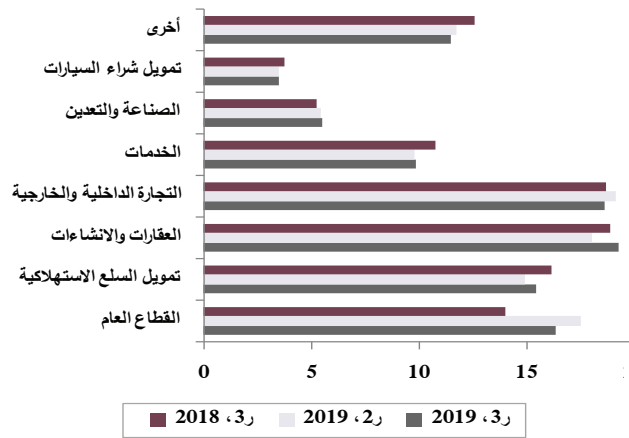
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني 2019. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

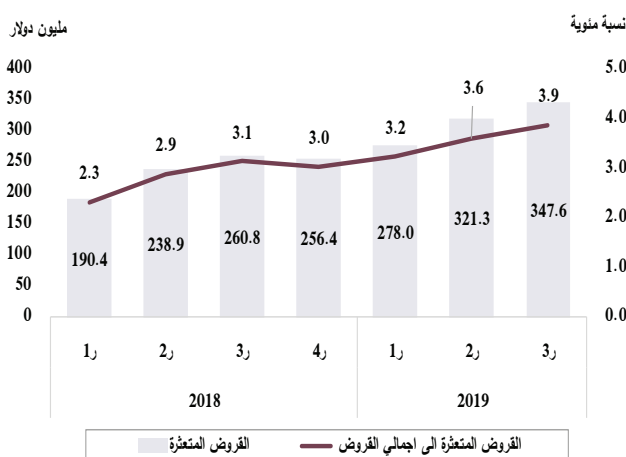
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (نسبة مئوية)



شكل 3-4: الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة (مليون دولار)



ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بشكل طفيف بين الربعين المتلاحقين بمقدار 6.1 مليون دولار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 7% (ما يعادل 109.3 مليون دولار). ولكن التسهيلات الائتمانية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بين الربعين المتناظرين، بمقدار 654.3 مليون دولار. وجاء هذا، بشكل رئيس، نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 26% (ما يعادل 303.4 مليون دولار). كما ارتفعت لقطاع الإنشاءات بنسبة 10% (ما يعادل 157.1 مليون دولار)، أنظر الشكل 2-4.

وصلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثالث 2019، مقابل 51% في الربع المناظر من العام 2018. ولقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً خلال السنوات الماضية، وكانت لا تزيد على 41% نهاية العام 2015.

القروض المتعثرة

شهد الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بنسبة 8% (ما يعادل 26.3 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 33% (ما يعادل 86.9 مليون دولار) مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. ووصل الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة نحو 347.6 مليون دولار، وهو ما يعادل 3.9% من إجمالي القروض (أنظر الشكل 3-4). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى أزمة المقاصة وما نجم عنها من عدم قدرة الحكومة على دفع كامل مستحقات الموظفين والقطاع الخاص.

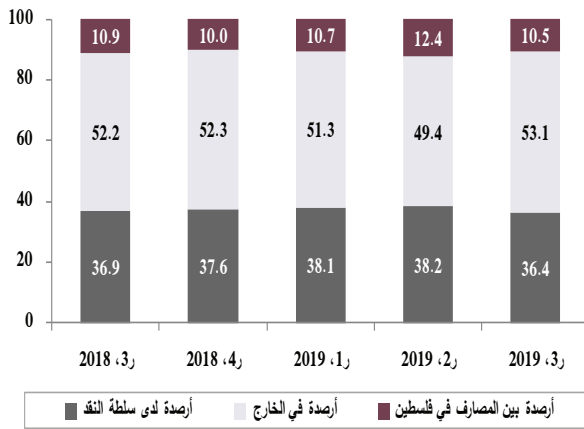
توزعت القروض المتعثرة بين 30% في قطاع التجارة العامة، و21% في قطاع العقارات والإنشاءات، ونحو 17% للقروض الاستهلاكية. أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر، فقد أظهرت البيانات أن أكثر من نصف القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي (55%) هي عبارة عن قروض مصنفة كخسائر، في حين شكلت القروض دون النموذجية 16% من إجمالي القروض المتعثرة، أما القروض المشكوك في تحصيلها شكلت نحو 29%².

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

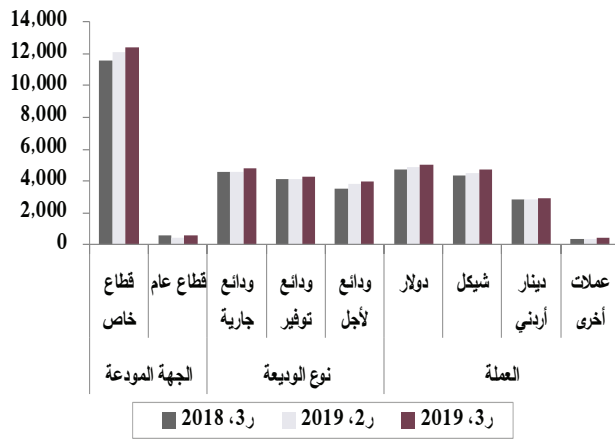
سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نمواً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام 2019 بعد أن مرت بفترة من التراجع المستمر. إذ ارتفعت بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,870.5 مليون دولار، لتشكل بذلك 22% من إجمالي موجودات المصارف مقارنة بنحو 21% في الربع السابق. وجاء هذا نتيجة نمو الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 18%، ونمو الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 4%. بالمقابل تراجعت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 7.0% مقارنة بربع السنة السابق (أنظر الشكل 4-4).

2- تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى: (1) التسهيلات دون النموذجية وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها وهي تلك التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً (3) الخسائر وهي تلك التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (نسبة مئوية)



شكل 5-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ميلاً للصعود على الدينار والشيكل خلال الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 7.06% و 7.04% على التوالي. بينما انخفضت فائدة الإقراض بعملة الدولار إلى نحو 5.82%. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للصعود على عملتي الدولار والشيكل، إلى 3.00% للدولار ونحو 2.87% للشيكل. بالمقابل انخفضت فائدة الإيداع على الدينار بشكل طفيف لتبلغ نحو 3.24%.

أدت هذه التغييرات إلى انخفاض الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على الدولار والشيكل مقارنة بالربع السابق، إذ انخفض الهامش بعملة الدولار من 3.36 نقطة مئوية إلى 2.82 نقطة مئوية، و بعملة الشيكل من 4.65 إلى 4.17 نقطة مئوية، في المقابل ارتفع الهامش على الدينار من 3.59 إلى 3.82 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 3-4).

الودائع

شهد الربع الثالث 2019 ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14,176.8 مليون دولار، وارتفاع بنسبة 6% مقارنة بالربع المناظر. واستحوذت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو 92% من إجمالي الودائع. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (نحو 90%) مقابل 10% حصّة قطاع غزة. وبلغت حصّة القطاع الخاص نحو 95% من هذه الودائع، مقابل 5% حصّة القطاع العام (أنظر الشكل 4-5).

توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث من العام 2019، بين ودائع الجارية بنسبة 37%، وودائع توفير بنسبة 33%، وودائع آجلة بنسبة 30%. أمّا هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصّة الأكبر منها بنسبة 38%، مقابل نحو 36% للشيكل و 22% حصّة الدينار الأردني كما يوضح الشكل 4-5. وشكلت ودائع الجمهور نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نهاية الربع الثالث 2019 مقارنة بنحو 77% في الربع السابق و 75% في الربع المناظر.

أرباح المصارف

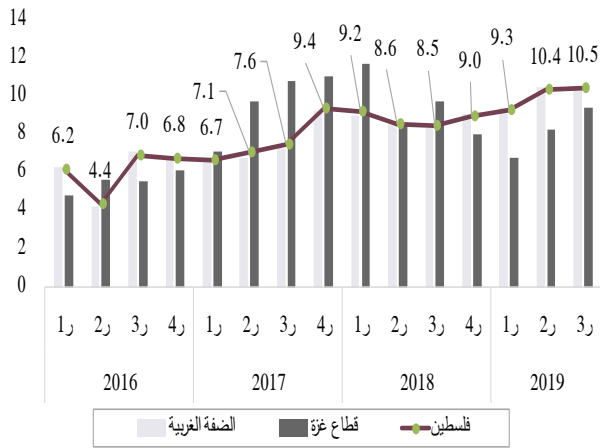
شهد صافي دخل المصارف في نهاية الربع الثالث من العام 2019 نمواً بنسبة 7% مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 39.4 مليون دولار. ويعزى سبب النمو إلى زيادة الإيرادات بنسبة 2%، مقابل تراجع النفقات بنسبة 1%. بالمقابل سجل صافي الدخل تراجعاً ملحوظاً بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 (أنظر الجدول 2-4). وقد سجل صافي دخل المصارف التراكمي للشهور التسعة الأولى من العام 2019 نحو 121 مليون دولار.

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البيان	2019		2018
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثالث
الإيرادات	238.7	234.6	214.4
الفوائد المقبوضة	171.9	166.0	158.7
إيرادات العمولات	32.7	32.3	32.3
إيرادات أخرى	34.1	36.3	23.4
النفقات	199.3	197.7	168.5
الفوائد المدفوعة	37.2	36.7	27.0
مصاريف العمولات	3.4	3.0	3.2
نفقات أخرى	35.5	28.5	18.9
النفقات التشغيلية	113.6	109.6	109.4
الضرائب	9.6	19.9	10.0
صافي الدخل	39.4	36.9	45.9

• بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.

شكل 4-6: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (نسبة مئوية)



نتيجة لنمو كل من الودائع بنسبة 16%، إضافة لنمو الأصول الثابتة بنسبة 22% في المقابل تراجع كل من النقد بنسبة 18% ومحفظه القروض الإسلامية بنسبة 11%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 69% وقروض إسلامية بنسبة 6%، وودائع بنسبة 13%، وتوزعت النسبة الباقية (12%) بين الموجودات والنقد.

بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة حوالي 213.7 مليون دولار، أو ما نسبته 3% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نهاية الربع الثالث 2019. وسيطرت القروض التجارية والعقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار 30% تقريبا لكل منهما، تلاه كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بحوالي 12% لكل منهما أيضاً. ووفر قطاع الإقراض المتخصص نحو 843 فرصة عمل في نهاية الربع الثالث من العام 2019 (أنظر الجدول 4-4).

جدول 4-4: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

الفترة	2018				2019	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.4	212.5	205.7	217.2	216.3	213.7
- الضفة الغربية	153.1	154.4	151.7	163.7	166.5	167.9
- قطاع غزة	62.3	58.1	54.0	53.5	49.8	45.8
عدد المقترضين النشطين	70,922	68,942	65,458	80,314	78,186	76,502
عدد الفروع والمكاتب	81	81	81	93	93	93
عدد الموظفين	675	680	687	864	843	843

جدول 3-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

العملة	فوائد الإيداع %	فوائد الإقراض %	الهامش (نقطة مئوية)
الدولار	2ر 2019	3ر 2019	2ر 2019
الدينار	2ر 2019	3ر 2019	2ر 2019
الشيكل	2ر 2019	3ر 2019	2ر 2019
	2.74	3.00	6.10
	3.27	3.24	6.86
	2.38	2.87	7.03
			7.04
			4.65
			3.59
			7.06
			5.82
			3.36
			2.82

حركة تقاص الشيكات

ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 4% نهاية الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 3,212.3 مليون دولار. حيث بلغت قيمتها في الضفة الغربية نحو 3,031.7 مليون دولار مقابل نحو 180.6 مليون دولار في قطاع غزة.

الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة ارتفاعاً بنحو 6% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 22% مقارنة بالربع المناظر، لتسجل 336.5 مليون دولار. وتوزع الارتفاع بين 5% في الضفة الغربية (إلى 319.3 مليون دولار) و10% في قطاع غزة (إلى 17.2 مليون دولار). (أنظر الشكل 4-6 وراجع الصندوق "الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات" في العدد 53 من المراقب الاقتصادي).

شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة ارتفاعاً بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 13% مقارنة بالربع المناظر، ليلج حوالي 257.7 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع

صندوق 3: أرباح المصارف في فلسطين مقارنة مع الدول المجاورة

المصارف في فلسطين

وصل عدد المصارف العاملة في فلسطين إلى 18 مصرف في العام 2008. ولكن هذا العدد تراجع خلال العقد التالي ليصل إلى 14 مصرف في العام 2018، منها 7 مصارف محلية والباقي فروع لمصارف عربية. وشهد القطاع المصرفي الفلسطيني تطوراً كبيراً، كميّاً وبنويّاً، خلال العقد الماضي، ولعل أكثر النسب دلالة على التحول العملياتي يتمثل في ارتفاع المتوسط السنوي لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لدى كافة المصارف من 29% في 2008 إلى 67% في 2018.

هناك درجة عالية من التركيز في النشاط المصرفي في فلسطين، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى. إذ أنّ حصة أكبر مصرفين، بنك فلسطين والبنك العربي، تبلغ نحو 57% من إجمالي إيرادات المصارف العاملة في فلسطين، والنسبة مشابهة أيضاً فيما يتعلق بإجمالي ودائع الجمهور. كما بلغت حصة هذين المصرفين من إجمالي صافي الأرباح التي حققها القطاع المصرفي في العام 2018 نحو 69%.

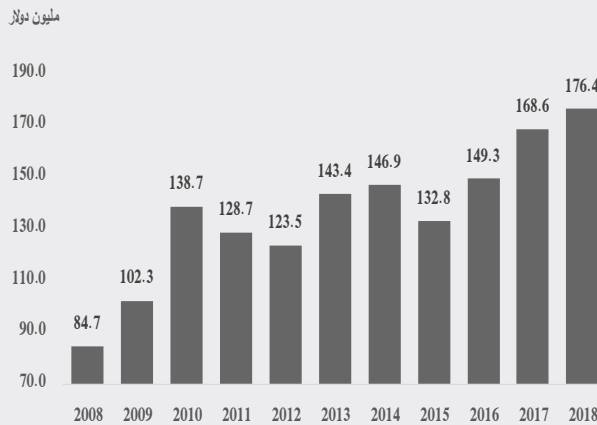
صافي الدخل قبل الضرائب (الربح) وبعده الضرائب (صافي الربح)

ارتفعت القيمة المطلقة لإجمالي أرباح المصارف (قبل الضرائب) العاملة في فلسطين من 116.1 مليون دولار في العام 2008 إلى 232.4 مليون في 2018، أي بمعدل نمو متوسط يقارب 10% سنوياً. بالمقابل، ارتفع صافي دخل المصارف بعد الضرائب من 84.7 مليون دولار إلى 176.4 مليون خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 1). أي أنّ قيمة الضرائب التي دفعتها المصارف العاملة في فلسطين ارتفعت من نحو 32.5 في العام 2008 إلى 56.1 مليون بعد عقد من الزمن. ولكن نسبة الضرائب إلى إجمالي الربح قبل الضرائب انخفضت من 28% إلى 24% خلال الفترة.

العائد على حقوق الملكية

وصل العائد على حقوق الملكية أو حقوق المساهمين، وهو ما يعبر عن معدل الربح، في القطاع المصرفي الفلسطيني إلى أعلى مستوياته في العام 2010 بمتوسط يبلغ 12.7%. ولكن المعدل شهد تراجعاً في السنوات اللاحقة إلى 9.1% في 2015 ثم عودة إلى الصعود إلى 10.2% في العام 2018.

شكل 1: تطور صافي أرباح القطاع المصرفي في فلسطين (بعد الضرائب) 2008-2018



المصدر: جمعية البنوك في فلسطين، 2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

هناك بشكل عام أربعة مؤشرات معتمدة لقياس أداء الشركات، بما فيها المصارف، وهي مؤشر السيولة، مؤشر الملاءة المالية (Solvency)، مؤشر الفعالية العملياتيّة، وأخيراً مؤشر الربحية. ويتفق الخبراء الماليين على الحاجة لأخذ عدد من المؤشرات بالاعتبار عند تقييم أداء الشركات، ولكن إذا ما تطلب الأمر استخدام مؤشر واحد فقط، فإنّ مستوى وتطور الربحية هو المقياس الأفضل. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ تدني الأرباح يؤدي إلى قصور فرص النمو أمام الشركة ويترافق مع شكوك تتعلق بالملاءة المالية. صحيح أنّ معدلات الربح قد تكون مصنوعة أو مضللة، تخفي ورائها مخاطر مرتفعة أو مديونية عالية. وأنّ الربح المسجل قد يكون ناتج عن نشاطات غير تشغيلية (مثل ارتفاع قيمة الأراضي أو ناتج من تبدل أسعار العملات). ولكن هذا "التضليل" لا يمكن أنّ يستمر طويلاً، إذ أنّ المشاكل التي تعاني منها الشركات لا بد وأنّ تنكشف على المدى المتوسط وتنعكس على معدلات الربحية كما يؤكد خبراء إدارة الأعمال¹.

مؤشرات الربحية

سوف نعرض في هذا الصندوق إلى تطور مؤشرات الربحية لدى المصارف العاملة في فلسطين خلال عقد من السنوات (2008-2018).² وسوف نسعى إلى مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها لدى القطاع المصرفي في عدد من الدول. كما سنقارن بين أرباح المصارف المسجلة في بورصة فلسطين مع أرباح بقية الشركات المسجلة في البورصة.

هناك ثلاثة مؤشرات معتمدة لقياس ربحية الشركات بما فيها المصارف:

- صافي الربح قبل الضرائب أو بعد الضرائب (Net Income): هذا طبعاً مؤشر مهم للتدليل على تطور الأرباح، ولكنه غير كاف لأن القيمة المطلقة للأرباح لا تعطي فكرة سليمة عن معدلات الأرباح، أي الأرباح بالمقارنة مع المال المستثمر.
- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity, RoE): يقيس هذا المؤشر صافي الأرباح بالنسبة إلى حقوق الملكية، أي العائد (الربح) على استثمارات حملة حقوق الملكية في الشركات أو المصارف. ونظراً لأنّ الشركات يمكنها رفع قيمة هذا المؤشر بشكل مصطنع، عبر زيادة مديونيتها الخارجية مثلاً، يجذب خبراء إدارة الأعمال استخدام مؤشر أعم يأخذ بالاعتبار قيمة إجمالي الأصول في الشركة.³
- العائد على الأصول/أو على الموجودات (Return on Assets, RoA): ويتم حسابه بتقسيم الربح الصافي للشركة على إجمالي الأصول (قيمة الموجودات) فيها. وهذا المؤشر واسع الاستخدام لأنّه يعبر عن معدل العائد للمستثمرين في الشركة، إلى جانب التعبير عن كفاءة الشركة في استغلال أصولها والسيطرة على التكاليف التي تتكبدها. وفي الحالات التي يظهر فيها تبايناً كبيراً بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، يتوجب تقييم معدلات السيولة والتغطية، إذ يدل ذلك على ارتفاع مستوى الديون.

1 J.B. Maverick (2016): What Is the Best Measure of a Company's Financial Health? <https://www.investopedia.com/articles/investing/061916/what-best-measure-companys-financial-health.asp>

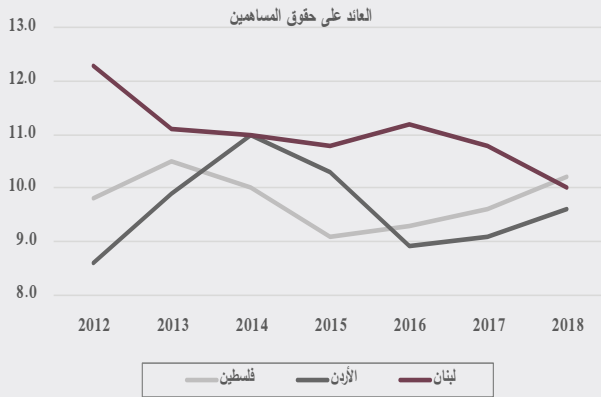
2 - جمعية البنوك في فلسطين، 2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

3 J. Hagel et al. (2010): The Best Way to Measure Company Performance.

<https://hbr.org/2010/03/the-best-way-to-measure-compan.html>

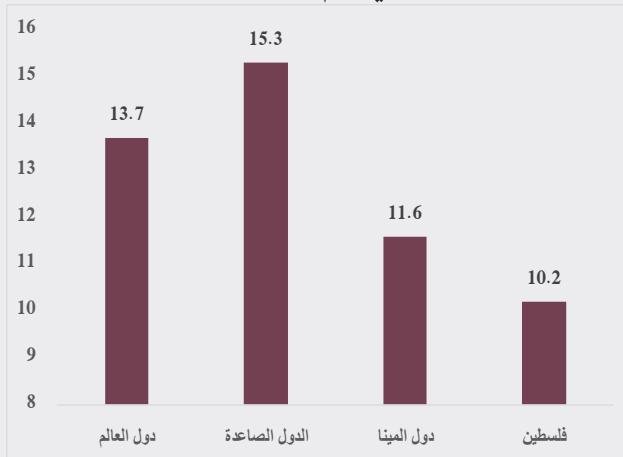
4 - جمعية البنوك في فلسطين، 2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

شكل 2: معدل العائد على حقوق الملكية (معدل الربح) في القطاع المصرفي في فلسطين والأردن ولبنان 2012-2018 (نسبة مئوية)



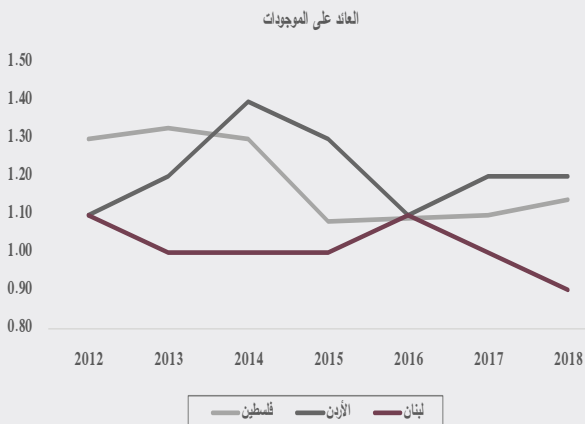
- جمعية البنوك في فلسطين، 2019. الوضع المالي للبنوك، 2018-2008.
- البنك المركزي الأردني، 2019. إحصاءات قطاع النقود والبنوك، المؤشرات المالية، 2018-2003.
- Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.

شكل 3: متوسط العائد على حقوق الملكية لدى المصارف في تجمعات دول مختارة في العام 2018 (نسبة مئوية)



- Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.
- جمعية البنوك في فلسطين، 2019. الوضع المالي للبنوك، 2018-2008.

شكل 4: متوسط العائد على الموجودات في القطاع المصرفي في فلسطين والأردن ولبنان 2012-2018 (نسبة مئوية)



- المرجع: أنظر مراجع الشكل 2.

يلاحظ من الشكل 2 أن العائد على حقوق الملكية في فلسطين في العام 2018 أعلى من نظيره لدى المصارف العاملة في الأردن (9.6%) في نفس العام، كما هو أعلى من متوسط العائد لدى المصارف اللبنانية (10.0%). ولكن وبشكل عام كان معدل ربح القطاع المصرفي متقارباً في كل من فلسطين والأردن، في حين أن المعدل كان أعلى في لبنان خلال الفترة 2012-2017.

يقارن الشكل 3 بين قيمة العائد على حقوق الملكية لدى المصارف في فلسطين مع مستواه في تجمعات مختارة من الدول في 2018. ويتضح من الشكل أن المعدل المتوسط في فلسطين كان أدنى من المتوسطات في هذه التجمعات، بما فيها المتوسط في دول "المينا" الذي بلغ 11.6% بالمقارنة مع 10.2% في فلسطين. وتجدر الملاحظة بأن متوسط العائد على حقوق الملكية الذي تحقق في 3,500 مصرف في 28 دولة في الإتحاد الأوربي بلغ 6.1% فقط في العام 2018. ⁵ والمتوسط الأوربي هذا لا يزيد على نصف المتوسط الذي تحقق في كافة المصارف الأمريكية، والذي بلغ 12.2% في الربع الثاني 2018. ⁶

العائد على الأصول

تراوح متوسط معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العقد الماضي بين أدنى مستوى (1.08%) في العام 2015 وأعلى مستوى (1.60%) في العام 2010. ووصل هذا المعدل إلى 1.14% في العام 2018. ويوضح الشكل 4 أن معدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي في فلسطين كان أعلى من مستواه في الأردن خلال السنتين 2012-2013 ولكن العكس كان صحيحاً في السنوات اللاحقة حتى 2018 حين بلغ المتوسط في المصارف العاملة في الأردن 1.20%، مقارنة مع متوسط يعادل 1.14% لدى المصارف العاملة في فلسطين. وبلغ المعدل في لبنان 0.9% فقط في 2018، وكان أدنى من مستواه في فلسطين والأردن خلال كامل الفترة 2012-2018.

يقارن الشكل 5 بين قيمة العائد على الأصول لدى المصارف في فلسطين مع مستواه في تجمعات مختارة من الدول في 2018. ويتضح من الشكل أن المعدل المتوسط في فلسطين كان أدنى من المتوسطات في كافة هذه التجمعات، بما فيها المتوسط في دول "المينا" الذي بلغ 1.60% بالمقارنة مع 1.10% في فلسطين.

المصارف الفلسطينية في بورصة فلسطين

من بين المصارف العاملة في فلسطين هناك 7 مصارف وطنية (فلسطينية)، 6 منها مسجلة في بورصة فلسطين (مصرف "الصفاء" لم يكن مسجلاً في البورصة قبل 2019). وصل إجمالي الأرباح الصافية للمصارف الفلسطينية المسجلة في بورصة فلسطين إلى نحو 99.3 مليون دولار في العام 2017، وهو ما يعادل 53% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي في فلسطين في ذلك العام. من جهة أخرى يوضح الجدول رقم 1 أن متوسط أداء المصارف الفلسطينية فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية أفضل من أداء المصارف غير الفلسطينية العاملة في فلسطين خلال العامين 2016 و2017، وربما يعود هذا إلى وزن "بنك فلسطين" بين المصارف الوطنية (الذي بلغ العائد على حقوق الملكية لديه 13% في 2018). أما بالنسبة للعائد على الأصول فإن الأداء الأفضل للمصارف الفلسطينية الذي تحقق في العام 2016 تراجع في العام الذي يليه لصالح المصارف غير الفلسطينية.

5 <https://www.ebf.eu/facts-and-figures/banking-sector-performance/>

6 <http://www.bankregdata.com/allIEmet.asp?met=ROE>

5- القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث 2019 نحو 3.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 23% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية¹. وانخفضت هذه القيمة السوقية بشكل طفيف مقارنة مع الربع السابق والمناظر (بنحو 0.2% و 0.4% على الترتيب). كما أغلق مؤشر القدس نهاية الربع الثالث 2019 عند حاجز 517.7 نقطة، بانخفاض 2 نقطة مقارنة بالربع السابق وبمقدار 11 نقطة مقارنة بالربع المناظر (أنظر الجدول 5-1).

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين.

البيان	الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2019
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	40.9	27.8	31.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	69.6	47.3	49.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,718.7	3,710.1	3,702.7
عدد الصفقات	9,073	7,653	6,884
اجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	71,128	70,540	70,280
فلسطيني	67,761	67,170	66,920
مواطن أجنبي	3,367	3,370	3,360
مؤشر القدس (نقطة)	528.8	519.8	517.7

شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث 2019 ارتفاعاً بنسبة 12% و 6% على التوالي مقارنة مع الربع الثاني 2019. بالمقابل انخفض عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث 2019 بنسبة 24% و 28% على التوالي مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، ويعزى ذلك بالأساس الى تراجع أنشطة التداول لمعظم القطاعات وانعكاساً للوضع السياسي والاقتصادي العام الذي شهدته فلسطين منذ بداية العام 2019، كنتيجة لأزمة المقاصة واحتجاز أموال الضرائب من قبل دولة الاحتلال، الأمر الذي أدى الى شح السيولة لدى الأفراد، من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,280 متعامل مع نهاية الربع الثالث من العام 2019، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

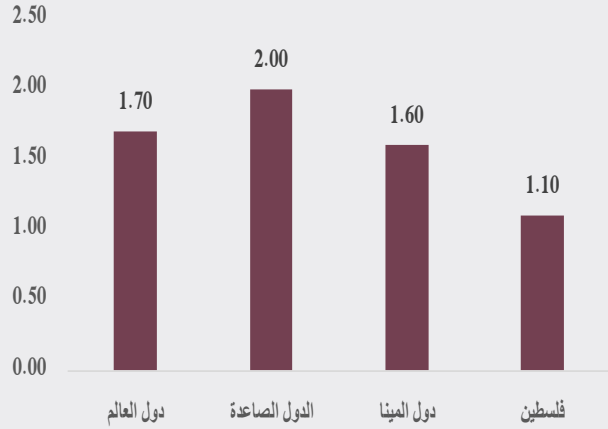
يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 41% (1,512.0 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26% (948.7 مليون دولار).

قطاع التأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نحو 76.8 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2019، مرتفعاً بنسبة 8% و 12% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. ويعزى ذلك على التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين أرباع السنة.

1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018، وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شكل 5: متوسط العائد على الموجودات لدى المصارف في دول مختارة في العام 2018 (نسبة مئوية)



- المرجع: أنظر مراجع الشكل 3.

جدول 1: العائد على حقوق الملكية والموجودات لدى المصارف الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين 2016 و 2017

العائد على حقوق الملكية %	العائد على الموجودات %	
	2016	2017
متوسط المصارف الفلسطينية	11.1	10.4
متوسط كافة المصارف العاملة في فلسطين	9.30	9.60

- معدلات المصارف الفلسطينية محسوبة على أرضية الإفصاحات السنوية للشركات، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

- معدلات كافة المصارف من جمعية البنوك في فلسطين <http://www.abp.ps>

يسجل الجدول 2 متوسطات العوائد على حقوق الملكية والأصول في الشركات المسجلة في بورصة فلسطين في العام 2017. ويوضح الجدول أن أعلى عائد على حقوق الملكية تحقق في الشركات الصناعية (متوسط 13 شركة)، وجاء متوسط المصارف في المرتبة الثانية. أما بالنسبة للعائد على الأصول وحصة السهم من الأرباح فلقد حل متوسط قطاع المصارف في مراكز متأخرة بشكل ملحوظ مقارنة مع المتوسط الذي حققته شركات قطاع الخدمات والشركات الصناعية.

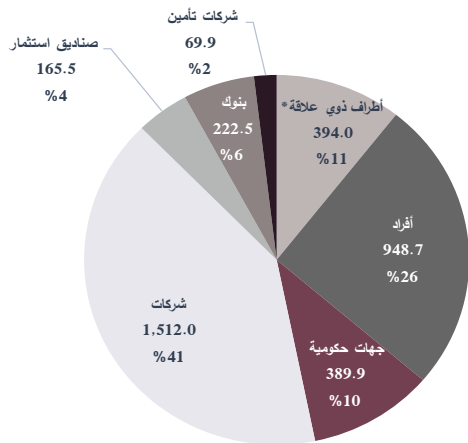
جدول 2: متوسط العائد على حقوق الملكية والأصول وحصة السهم من الأرباح في شركات بورصة فلسطين 2017

القطاع	العائد على حقوق الملكية %	العائد على الأصول %	حصة السهم من الأرباح دولار/سهم
قطاع البنوك (7 مصارف) *	8.791	0.016	0.14
قطاع الخدمات (11 شركة)	8.66	0.07	0.44
قطاع الصناعة (13 شركة)	18.18	0.06	0.40
قطاع الاستثمار (10 شركات)	2.55	0.02	0.05
قطاع التأمين (7 شركات)	3.29	0.03	0.15

المصدر: المعدلات محسوبة على أرضية الإفصاحات السنوية للشركات، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

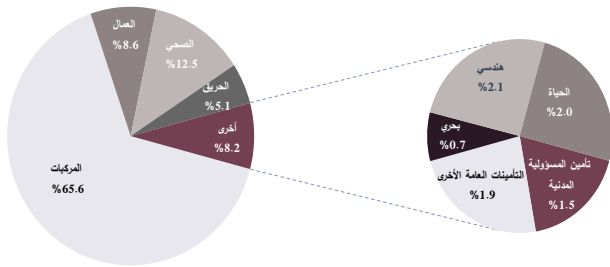
* المصارف المسجلة في بورصة فلسطين (6 مصارف) إضافة الى سوق فلسطين للأوراق المالية.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث 2019 (مليون دولار)

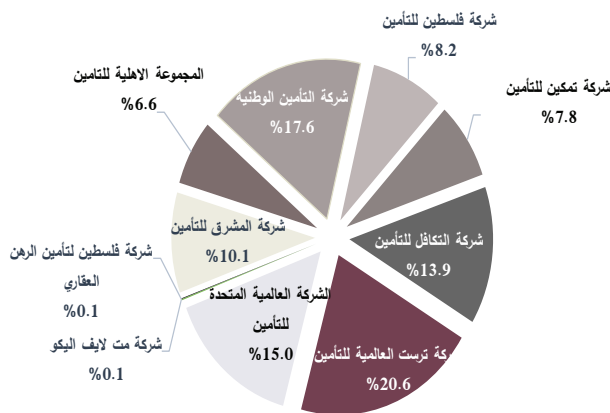


*هم أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2019



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2019



كما ارتفع صافي التعويضات المكتبدة للقطاع بنسبة 3% و4% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي. في حين لم تشهد إجمالي استثمارات شركات التأمين نمواً ملحوظاً في الربع الثالث، مكتفية بنسبة 0.5% و2% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي (أنظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2019
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	68.6	71.2	76.8
اجمالي استثمارات شركات التأمين	246.2	250.0	251.3
صافي التعويضات المكتبدة في قطاع التأمين	(43.4)	(43.7)	(45.2)
صافي الأقساط المكتسبة/ اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	90.5%	88.3%	85.1%
صافي التعويضات المكتبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	69.9%	69.5%	69.1%

يسجل الجدول 5-3 أبرز المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع بعض الدول العربية. الأولى هي نسبة الاختراق التأمينية، أي إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. والثانية هي الكثافة التأمينية، أي إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان. يتضح من الأرقام أنّ نسبة الاختراق في فلسطين نهاية العام 2018 بلغت 1.9%، وهي أعلى من النسبة في كل من الكويت ومصر والجزائر والسعودية، ولكن أدنى من مستواها في الأردن والامارات ولبنان والمغرب. أما الكثافة التأمينية نهاية العام 2018، التي بلغت في فلسطين 58 دولار، فهي أدنى بكثير من مستواها في السعودية والامارات والكويت والأردن أيضاً.

جدول 5-3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية للدول العربية للسنوات 2015 و2018*

الدولة	نسبة الاختراق (%)		الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)	
	2015	2018	2015	2018
المغرب	3.1	3.9	89	127
الإمارات	2.8	2.9	1,099	1,305
لبنان	3.1	2.9	261	269
الأردن	2.0	2.1	85	91
فلسطين	1.4	1.9	37	58
السعودية	1.5	1.2	308	283
البحرين	2.3	1.8	546	520
الكويت	0.7	1.0	207	315
الجزائر	0.8	0.7	32	28
مصر	0.7	0.6	23	16

* المصدر: مجلة سيجما والصادرة عن Swiss RE institute، باستثناء دولة فلسطين حيث تم رصد النسب استناداً إلى البيانات المالية والإدارية لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. <http://www.sigma-explorer.com>

جدول 4-5: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثالث، 2018	22.3	384
الربع الثاني، 2019	20.2	506
الربع الثالث، 2019	22.1	504

ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 36%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 15% تليها الخليل بنسبة 14%. ومن الملاحظ أنّ هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدار السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات. كما أنّ المركبات ما زالت تشكل الحصّة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي بنسبة 84% من إجمالي قيمة العقود نهاية الربع الثالث 2019. ويعود السبب إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي وإعادة حيازتها. وبلغت حصة الشاحنات والمركبات الثقيلة نسبة 9% من محفظة التأجير التمويلي، في حين ذهبت الحصّة المتبقية والبالغة نحو 7% إلى المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها).

يوضح الشكل 5-2، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية نهاية الربع الثالث من العام 2019، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاثة من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 53% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني كما بنهاية الربع الثالث من العام 2019.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات، كما بلغ عدد العقود 504 عقد بقيمة استثمار إجمالي بلغ 22.1 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2019، ويمثل هذا انخفاضاً في عدد العقود بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، في حين ارتفعت قيمة العقود بنسبة 9%. أما بالمقارنة مع الربع المناظر يلاحظ انخفاض قيمة العقود بنسبة 1% في حين ارتفع عددها بنسبة 31%، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد عقود التأجير التمويلي للأفراد (أنظر الجدول 4-5).

صندوق 4: الحد الأدنى لأسعار التأمينات الإلزامية هو لمصلحة الشركات والمؤمنين

إصابات العمال على تدرج الخطورة لكافة فئات المهنة التي يتم ممارستها في سوق العمل الفلسطيني، واعتمدت التغطيات القانونية فيها على ما ورد في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000.

وتعمل الهيئة حالياً على تطوير منظومة التعريفات المقررة لتأمين المركبات، بحيث تأخذ بعين الاعتبار عوامل إضافية في تحديد أسعار التأمين إضافة إلى حجم المحرك ونوع المركبة واستخدامها، مثل السجل المروري للسائق وعدد النقاط المرورية ومخالفاته المسجلة لدى شرطة المرور وعدد حوادث الطرق التي اشترك بها ونوع المركبة وسنة صنعها والعديد من عناصر المخاطرة الأخرى.

الحد الأدنى للتعرف حافز للشركات وضمن للمؤمن

راعى وضع الحد الأدنى للتعرف أنّ تتيح لشركات التأمين المجال للحفاظ على ملائمتها المالية بحيث تكون قادرة على دفع التعويضات والوفاء بالتزاماتها القانونية في الموعد المحدد حماية لحملة وثائق التأمين. إنّ تحديد وفرض الحد الأدنى لتعريف وأسعار تأمين المركبات وتأمين العمال في فلسطين، يجب أنّ يكون حافزاً لشركات التأمين للمنافسة في جودة خدماتها المقدمة للمواطن الفلسطيني. ومن هنا فإنّ هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تحفز شركات التأمين على تنويع وتحسين جودة الخدمة، وتتابع باستمرار أي تجاوزات لأسعار الحد الأدنى لتأمين المركبات وتأمين العمال، وذلك نظراً لما يلحقه هذا الأمر من انعكاس سلبي على استقرار سوق التأمين الفلسطيني، وعلى الشركات نفسها عبر تدني مستويات السيولة لديها وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائقها والمستفيدين منها. وتتخذ الهيئة إجراءات عقابية بحق أية شركة يثبت قيامها بتقديم خدمات تأمين المركبات وتأمين إصابات العمل دون الحد الأدنى المقرر والمعتمد.

استندت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، في إصدارها للتعريفات الإلزامية لكل من تأمين المركبات والعمال في فلسطين، إلى قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005، الذي منحها صلاحية تحديد مستوى الأسعار أو التعريفات الخاصة بأي نوع من أنواع التأمين إذا ارتأت ذلك مناسباً وضرورياً. وحيث أنّ تأمين المركبات في فلسطين يحظى بأهمية كبيرة، نظراً لكبر حجمه وسيطرته على حصّة كبيرة مقارنة مع باقي أنواع التأمين، وحيث أنّ القوى العاملة الفلسطينية هي الركيزة الأساسية في العجلة الاقتصادية وبهدف توفير الحماية اللازمة لها، أصدرت الهيئة وبعد دراسة شاملة للتعريفات وبالتنسيق مع الجهات الشريكة توصيتها بالحدود الدنيا لأسعار تأمين المركبات وتأمين العمال، والتي صادق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني بموجب قرار رقم (1) لسنة 2008.

إنّ تدخل الجهات الرقابية في تحديد حدود دنيا لبعض أسعار التأمين، يهدف بالأساس إلى حماية حقوق المؤمن لهم من خلال ضمان توفر السيولة اللازمة لدى شركات التأمين لتسديد المطالبات وفق الوقت المناسب، إضافة لتحقيق قواعد الشمول المالي وما يترتب عليه من غايات العدالة والإنصاف بين جميع المواطنين من خلال إمكانية حصولهم على الخدمات التأمينية دون انحياز أو مغالاة.

تستند تعريفات تأمين المركبات في احتسابها على استخدام المركبة وحجم محركها وعدد ركابها. أمّا الشروط القانونية للتعويض في تأمين المركبات فتعتمد على ما ورد في قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005، والمتضمنة بعدم المسؤولية عن وقوع الخطأ في الإصابات الجسدية، حيث تتولى كل مركبة تعويض الإصابات الجسدية للسائق والركاب بتلك المركبة دون النظر إلى خطأ سائق المركبة ودون الرجوع على السائق الآخر المتسبب بالحادثة. وتعتمد مبدأ التغطية التأمينية الجسدية غير المحدودة لصالح المصاب. بينما استندت تعريفات تأمين

إنّ الحديث عن حدود دنيا لتعريف التأمينات الإلزامية، والتي فرضتها الجهات الاشرافية على قطاع التأمين، لا يعني ولا بأي حال تحديد سعر التأمين. بل الهدف هو أن تقوم كل شركة تأمين بتحديد أسعار الأخطار التي تكتتبها فوق مستوى هذه الحدود الدنيا بناءً على دراستها المستفيضة للأخطار وبناءً على سياستها الاكتتابية، بحيث تكون لشركات التأمين حرية التنافس بتقديم الأسعار وفقاً لخبرة الشركة مع العميل أو أي أسباب فنية أو إكتوارية وبما لا يؤدي إلى تعريض مركزها المالي للخطر أو إلى ضياع حقوق المؤمن لهم.

أمجد جدوع

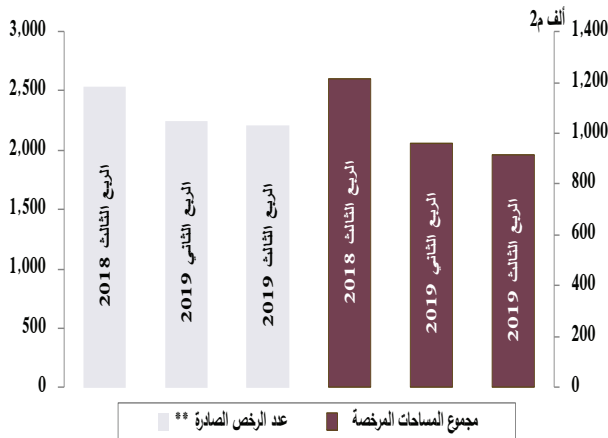
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ساهمت قرارات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ومتابعاتها لتطبيق والتزام شركات التأمين بتعريف الحد الأدنى لتأمين المركبات، وتأمين العمال في تحسين مستويات السيولة لدى الشركات. وهذا مكنها من زيادة مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. فلقد ارتفع إجمالي التعويضات المسددة من قبل شركات التأمين لفرع تأمين المركبات من 91.6 مليون دولار في نهاية العام 2017 إلى 109.5 مليون دولار نهاية العام 2018، في حين ارتفع إجمالي التعويضات المسددة لفرع تأمين إصابات العمل من 11.10 مليون دولار نهاية العام 2017 لتصبح 12.50 مليون دولار نهاية العام 2018.

6- البيئة الاقتصادية¹

رخص البناء

شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*



* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

** لا تشمل رخص الأسوار

جدول 1-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2019)

الفترة	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثالث 2018	1,754	6,153	454	8,361
الربع الثاني 2019	1,444	4,292	361	6,097
الربع الثالث 2019	1,295	5,469	403	7,167
تموز	526	2,091	152	2,769
آب	385	2,029	93	2,507
أيلول	384	1,349	158	1,891

يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة والمساحات المرخصة في فلسطين في أرباع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثالث 2019 إلى 2,205 ترخيص، منخفضاً بنسبة 2% عن الربع السابق، وبنسبة 13% عن الربع المناظر من العام 2018. وبلغت حصة المباني غير السكنية من عدد الرخص الكلي حوالي 7% من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2019 نحو 914 ألف متر مربع، ولقد شهدت المساحات المرخصة انخفاضاً حاداً بنسبة 25% مقارنة مع الربع المناظر 2018، كما انخفضت بنسبة 5% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر شكل 1-6).

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. شهد عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً كبيراً بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، بينما سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر، إذ وصل عدد السيارات المسجلة إلى 7,167 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,070 سيارة عن عددها في الربع السابق، بينما يقل بمقدار 1,194 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 82% من الإجمالي، جاء نحو 7% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 1-6).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 5: سندات الأثر الإيجابي: منهج مبتكر لتطوير المهارات والتوظيف في فلسطين

يذكر البنك الدولي أن هناك نوعان من "سندات الأثر"، الأول سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)، والثاني سندات الأثر الإيجابي (DIBs). ولقد تم تطبيق النوع الأول من السندات، بهدف تحقيق غايات اجتماعية، في عدد من الدول المتطورة، وكان أولها في المملكة المتحدة في العام 2010. ومنذ ذلك الحين، تم إصدار أكثر من 40 سند لتأثير اجتماعي في سبعة بلدان.³

سندات الأثر الإيجابي لتنمية المهارات والتوظيف في فلسطين

تعاني فلسطين من البطالة الواسعة في أوساط الشباب المتعلمين. إذ من بين حوالي 40 ألف شاب يتخرجون من الجامعات الفلسطينية كل عام يبقى ثلاثة من كل خمسة منهم عاطلين عن العمل. وتواجه الفتيات حواجز أعلى أمام الدخول في سوق العمل من الشباب، إذ أن احتمال انضمام الفتاة، ذات التعليم المتوسط، إلى سوق العمل تبلغ 8% فقط مقارنة بنسبة 65% للشباب.⁴

ومعالجة بطالة الشباب (الذكور والإناث) في الضفة الغربية والقطاع أصدر البنك الدولي نهاية العام 2015 أولى سندات الأثر الإيجابي بهدف استغلال طاقات وخبرات القطاع الخاص الفلسطيني للتصدي لتحدي بطالة الشباب وسد الفجوة بين الجنسين، في إطار مشروع التمويل من أجل التوظيف بالأراضي الفلسطينية. ولكن تنفيذ المشروع تعطل لأسباب مختلفة، وها هو البنك الدولي يعاود إطلاق المشروع ثانية بعد أن تعهد عدد من الممولين (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الهولندي لتنمية ريادة الأعمال، واستثمار فلسطين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني) بتوفير المبالغ اللازمة لإطلاق البرامج. وتم الاتفاق مع أربعة منفذين من القطاع الخاص لتولي برامج التدريب الخاصة بسندات الأثر لتنمية مهارات التوظيف. وترمي هذه البرامج إلى خلق صلة وصل بين الخريجين وفرص العمل المتاحة، وإلى إعادة تأهيل الخريجين في برامج تدريب مصممة خصيصاً على ضوء المتطلبات والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

تجربة جديدة ودروس متوقعة

سندات الأثر لتنمية المهارات في فلسطين هو أول برامج السندات الذي يصدره البنك الدولي من أجل خلق فرص العمل، وثاني برامج سندات الأثر الذي يريعه البنك بشكل عام. ونظراً لأنه مازال أداة جديدة نسبياً هناك الكثير الذي يتوجب تعلمه واختباره حول ما إذا كان هيكال التمويل القائم على النتائج يمكن أن ينعكس بشكل إيجابي على المستهدفين. وسيتم الاستفادة من دروس تطبيق هذه المبادرة في فلسطين لفتح المجال أمام تطبيقها في الدول الأخرى. وبأمل البنك الدولي أن تنعكس هذه المبادرة في زيادة تركيز البنك الدولي على أجندة معالجة بطالة الشباب والشابات المتعلمين المنتشرة على نطاق واسع، خصوصاً في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هناك تساؤل مشروع يطرح في الأوساط العامة، وفي الأوساط المتخصصة والأكاديمية أيضاً، يتعلق بغياب البراهين الملموسة والقاطعة بأن المشاريع التنموية التي تمولها وتنفذها المساعدات الدولية تؤدي فعلاً إلى النتائج المرجوة منها وإلى تحسين ظروف حياة الفقراء وزيادة تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي. لا بل أن هناك من الأكاديميين من يحاجج ضد المساعدات الخارجية ويعتبرها من بين العوائق التي وقفت في وجه التنمية الحقيقية في الدول الفقيرة.¹ وتتعترف المنظمات الدولية أيضاً بأنه لا يتوفر سوى القليل من الشواهد على أن انتهاج المسار التقليدي للمنع والمشاريع التي تنفذها قد أثمر وأدى إلى نتائج مستدامة. ولهذا السبب تسعى هذه الهيئات إلى تطوير أساليب عملها وإبتكار طرق جديدة لزيادة فعالية المشاريع التي تنفذها، بحيث تنعكس فعلياً في إنجازات ملموسة يمكن قياسها ورؤية أثرها على أرض الواقع.

سندات الأثر الإيجابي

من بين المناهج الجديدة التي يعمل البنك الدولي على تطويرها لتحسين فعالية المشاريع التنموية التي يريعاها، منهج "سندات الأثر الإيجابي" (Development Impact Bonds, DIBs). والسندات هذه عبارة عن أداة تمويلية/تنفيذية مبتكرة ترمي إلى توظيف الإمكانيات المالية والخبرات الإدارية والتقنية للقطاع الخاص بهدف تحقيق إنجازات تنموية ملموسة. ويمكن تلخيص آلية تطبيق سندات الأثر الإيجابي كالتالي: تقوم الهيئة المانحة، البنك الدولي مثلاً، بتحديد وتعريف أهداف تنموية محددة. مثلاً إعادة تأهيل عدد معين من الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل وضمان توظيفهم بعد ذلك في أعمال دائمة في الاقتصاد. ويطرح البنك الدولي "عطاءات" لتحقيق هذا الهدف أمام الأطراف القادرة والمهيئة على تنفيذه في القطاع الخاص. ويصدر البنك "سندات" بمبالغ معينة للطرف الذي رعى عليه العطاء. وهذه "السندات" يمكن صرفها (أي الحصول على أموال مقابلها) فقط عند التأكد من أن الطرف المنفذ حقق فعلياً الأهداف المنشودة. أي أن شركة القطاع الخاص، التي تعهدت بتنفيذ المشروع، تقوم بتمويل تنفيذه (أو الجزء الأكبر من تكاليف التنفيذ)² من مصادرها الخاصة، على أن تسترد أموالها (مع الربح طبعاً) من مساعدات المانحين (أو من الحكومة)، فقط في حال تمكنت من تحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها.

الهدف الأساس من سندات الأثر الإيجابي هو استغلال قدرات القطاع الخاص لضمان استخدام المساعدات واستثمارات التنمية بأعلى قدر من الكفاءة والإنتاجية. وهذا يتم عبر ربط الإنجاز التنموي بالحافز الفعال والحاسم الذي يعمل القطاع الخاص بظله: تحقيق الأرباح! سندات التنمية تسعى باختصار إلى تحويل تحديات التنمية إلى فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص. الميزة الأساسية لسندات الأثر، مقارنة بالأساليب التقليدية لعمل المانحين، هو التركيز على تحقيق النتائج أكثر من التركيز على تحقق الإنفاق وتسلسل آليات التنفيذ، وذلك لأن استرجاع المستثمرين لأموالهم مشروط هنا بتحقيق النتائج.

3 <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/12/21/results-focused-impact-bonds-can-improve-development-outcomes-by-involving-the-private-sector>

4 <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/11/11/rethink-job-creation-for-palestinian-youth>

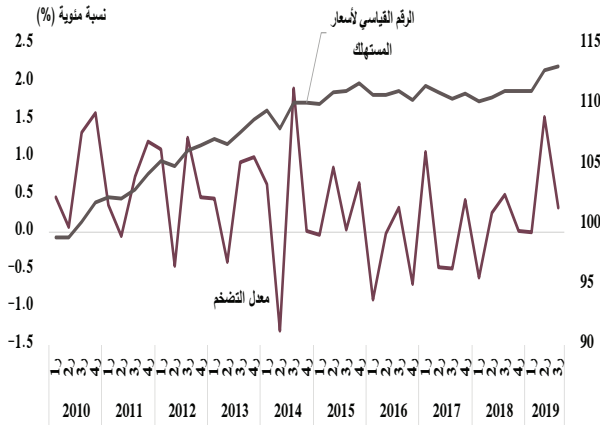
1- أنظر الرابط التالي من أجل عرض للحجج لصالح وضد المساعدات الدولية:

<http://www.economicdiscussion.net/foreign-aid/arguments/arguments-for-and-against-foreign-aid/11838>

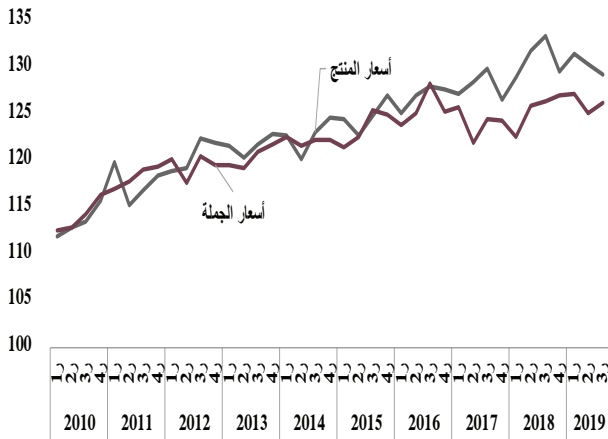
2- من الشروط التي يضعها البنك الدولي أن يتعهد المستثمرون من القطاع الخاص في صندوق التمويل الاستثماري المشترك تقديم 80% على الأقل من الاستثمار الإجمالي.

7- الأسعار والتضخم¹

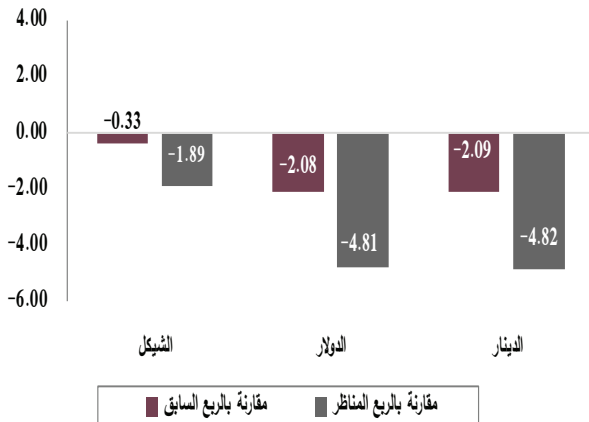
شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 3-7: تطوّر القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل.

الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 1-7 منحنيين، يطور الأول الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الثالث 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2019 إلى 113.21 مقارنة مع 112.83 في الربع الثاني 2019. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والثاني للعام 2019 كان موجباً، ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 0.33%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية بنسبة 3.94%، وأسعار مجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.77%، وأسعار مجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 1.46%، بينما انخفضت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 0.61%، وأسعار خدمات التعليم بمقدار 0.49%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.42%. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع المناظر 2018 بنسبة 1.89%.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.94% بين الربعين الثالث والثاني 2019. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 1.18%، وارتفاع أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.52%. بالمقابل انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 0.86% بين الربعين المتلاحقين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 0.88%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 0.72% (أنظر الشكل 2-7).

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثالث 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.75%، و2.92% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، انخفضت خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق والمناظر بنحو 2.08%، و4.81%، على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات على عملة الدولار تقريباً (أنظر الشكل 7-3).

يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث 2019 بنحو 0.33%، و1.89% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المعدل (أنظر الشكل 7-3).

صندوق 6: مشروع بحث رائد لتوثيق التزام أوروبا بالتمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة

الإتحاد متقدم على الدول

يصر الإتحاد الأوروبي، منذ العام 2013، على تضمين بند التمييز في كافة الاتفاقيات التي يعقدها مع إسرائيل. وقام الإتحاد أيضاً في تشرين الثاني 2015 بوضع قواعد للملصقات التي يتوجب وضعها على منتجات المستعمرات الإسرائيلية عند استيرادها إلى السوق الأوروبية. كما قام في تموز 2013 باستثناء المستعمرات والمؤسسات المرتبطة بها من برامج التمويل الأوروبي، وقام بإجراءات تصحيحية للتعامل مع النواقص الإجرائية في بعض الاتفاقيات القديمة مع إسرائيل (مثل اتفاقية التصديق على المواصفات العضوية والبيطرية). ولكن عدداً من الاتفاقيات في بعض المجالات، مثل التحويلات الرقمية عبر الحدود والتعاون بين أجهزة الشرطة ومعايير تسويق الفاكهة والخضار، مازالت لا تحتوي على بنود تضمن حصر سريانه فقط داخل حدود إسرائيل.

أداء أوروبي محبط مع استثناءات

ولكن أداء الدول الأوروبية المنفردة بالعلاقة مع التمييز مازال أسوأ من أداء الإتحاد الأوروبي، نظراً لأنها لم تفعل الكثير ولم تلتزم كلياً بتطبيق توجيهات الإتحاد بخصوص منتجات المستعمرات، وهذا صحيح حتى بالنسبة للدول الأوروبية التي دعمت قرار مجلس الأمن والتي تدعم بقوة موقف الإتحاد بخصوص التمييز. على أنّ هذا يجب أن لا يتجاهل بعض الاستثناءات البارزة. مثل الاتفاقية التي وقعها هولندا مع إسرائيل في 2016 والتي تم فيها استثناء المقيمين في المستعمرات من تلقي الرواتب التقاعدية. وقرار البرلمان الدماركي في العام 2018 الذي دعى الحكومة إلى استثناء المستعمرات من أية اتفاقيات مستقبلية مع إسرائيل، وأن يقتصر التعاون في البحث والتطوير على أراضي إسرائيل ما قبل العام 1967. إضافة إلى قرار ألمانيا في 1986 بأن ينحصر نشاط المؤسسة الألمانية-الإسرائيلية للبحث العلمي والتطوير في داخل الخط الأخضر. كما قامت المملكة المتحدة بتوقيع اتفاقية تجارة وشراكة (بعد بريكست) مع إسرائيل في 2019 تم فيها استثناء المستعمرات من إطار التعاون. وأصدرت كل من الدمارك وفنلندا وفرنسا والنرويج تشريعات تفرض على شركاتها أخذ معايير حقوق الإنسان بالاعتبار عند عملها بالخارج، ولهذا الأمر تبعات محتملة على النشاط في الأراضي المحتلة. من ناحية أخرى قامت النرويج بإلغاء السماح الضريبي على المنظمات الخيرية التي تعمل على التضاد من قرارات مجلس الأمن. وقامت 15 دولة أوروبية بتحذير شركاتها من تبعات القانونية والمالية والأخلاقية التي يمكن أن تطالها عند التعامل مع المستعمرات الإسرائيلية. وأكد القائمون على مشروع البحث أنّ مقابلاتهم مع المسؤولين في عدد من الدول أوصلتهم إلى الاستنتاج بأن بعض مشاريع الاتفاقيات مع إسرائيل، خصوصاً في مجالات الضمان الاجتماعي، تعطلت بسبب من إصرار الطرف الأوروبي على تضمين بند التمييز فيها.

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) هو واحد من أهم مراكز أبحاث السياسات في أوروبا. ومن بين مشاريع الأبحاث المستمرة التي يعمل المجلس عليها مشروع تحت عنوان "ملاحقة التمييز" (Dif-ferentiation Tracker). والمقصود هو تتبع تطبيق الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية المنفردة للتمييز بين إسرائيل وبين الأراضي المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية والجولان) في اتفاقياتهم المختلفة مع إسرائيل. ويهدف المشروع إلى توثيق مدى انصياع الدول الأوروبية في علاقاتها مع إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم 2334 ولقرار الإتحاد الأوروبي اللذان يدعوان للتمييز بين إسرائيل ضمن حدود ما قبل العام 1967 وبين الأراضي التي احتلتها في ذلك العام¹.

توصل مشروع البحث إلى أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في تطبيق إجراءات التمييز على مستوى الإتحاد الأوروبي، إلا أنّ تطبيق الإجراءات من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد مازال بطيئاً ومتأخراً. ونتيجة لذلك هناك خطر كبير بأن تبدو الدول الأوروبية وكأنها "تدعم بشكل مباشر المستعمرات الإسرائيلية وتدعم توسعها سكانياً واقتصادياً، وذلك بالتعارض مع سياسة الإتحاد الأوروبي والقانون الدولي". ومع تحول إسرائيل من سياسة ضم الأراضي على أرض الواقع (de facto) إلى احتمال ضمها قانوناً (de jure) فإن ذلك يستدعي بالضرورة الفائقة التطبيق التام والفعال لإجراءات التمييز. إنّ غياب بنود التمييز في الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل يعرض الطرف الثالث للوقوع في محاذير التعارض مع القانون الدولي ويسمح للمستعمرات الإسرائيلية الإستفادة من هذه الاتفاقيات، كما أنه يقوض وحدة وتكامل تطبيق القوانين والإجراءات في هذه الدول.

المنهجية

توصلت الدراسة إلى نتائجها عبر اختبار أكثر من 260 اتفاقية ثنائية بين إسرائيل وبين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد (بالإضافة إلى النرويج). وتركز الاختبار على فحص ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشتمل على بند يحدد الحيز الجغرافي الذي تسري فيه الاتفاقية، وإذا ما توفر هذا كيف يتم تعريف حدود دولة إسرائيل. وتعرض الصفحة الإلكترونية للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية جردة شاملة بالاتفاقيات المختلفة لكل الدول الأوروبية مع إسرائيل، مع تقييم مدى التزام كل اتفاقية بمتطلبات التمييز في التطبيق. بالإضافة إلى الإجراءات والتشريعات والمواقف الرسمية لكل دولة بالعلاقة مع موضوع التمييز. ونظراً لطبيعة المستمرة لمشروع البحث هذا فإن المعلومات على الصفحة الإلكترونية يجري الإضافة عليها وتحديثها بشكل مستمر².

1- ينص قرار مجلس الأمن 2334، الذي صدر في 23 كانون الأول بإجماع 14 عضواً وامتناع دولة واحدة عن التصويت، على أن المستعمرات الإسرائيلية تتعارض بشكل فاضح مع القانون الدولي، ويدعو إسرائيل إلى وقف مثل هذه النشاطات والالتزام كدولة محتلة بنود اتفاقية جنيف الرابعة.

2 Differentiation Tracker, European Council on Foreign Relations: <https://www.ecfr.eu/specials/differentiation-tracker>

التوصيات

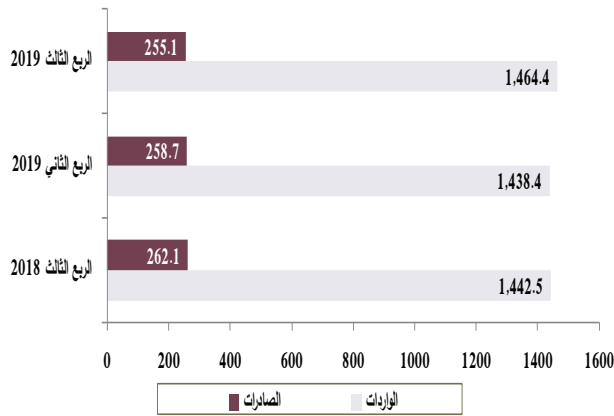
لجسم سياسة اسرئيل في بناء وتوسع المستعمرات، وسياسة الضم والإلحاق للمناطق المحتلة، فأَنْ التطبيق الصارم لإجراءات التمييز تبقى واحدة من السياسات الفعالة القليلة المتبقية لحماية الإطار الجغرافي لحل الدولتين. من جهة أخرى يتوجب التنويه بأن قاعدة البيانات التي وضعها مشروع البحث هذا يوفر مصدراً موثقاً ومفصلاً يمكن أن يساعد الجهود الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة انتهاكات إسرائيل للشريعة الدولية ومحاسبة الدول الأوروبية على عدم تقيدها بالتزاماتها القانونية والسياسية.

توصل مشروع البحث إلى عدد من التوصيات السياسية التي ترمي بمجملها إلى تعزيز التزام وتطبيق الدول الأوروبية للتمييز في الاتفاقيات المختلفة مع إسرائيل. وشددت التوصيات على ضرورة بناء إجماع أوروبي بحيث أن كل اتفاقية ثنائية مع إسرائيل يجب أن تتضمن بنداً تمييزياً يعرّف النطاق الجغرافي لتطبيقها (داخل الخط الأخضر). وأكدت الدراسة أنه "على ضوء الفشل الدولي في

8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"² في الربع الثالث 2019 نحو 1,464.4 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثالث 255.1 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1% و3% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك، فإن نسبة الصادرات المرصودة إلى الواردات بلغت 17% فقط في الربع الثالث (أنظر الشكل 8-1). ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,209.3 مليون دولار. وطراً تحسن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 3.7 مليون دولار (أنظر الشكل 8-2).

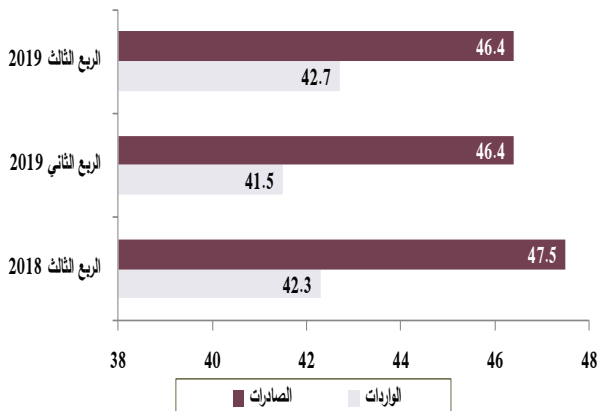
ميزان المدفوعات³

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

- الميزان التجاري، الذي يقيس صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، الذي يقيس صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج.
- ميزان التحويلات الجارية، الذي يقيس صافي تدفق المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2019 إلى ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)

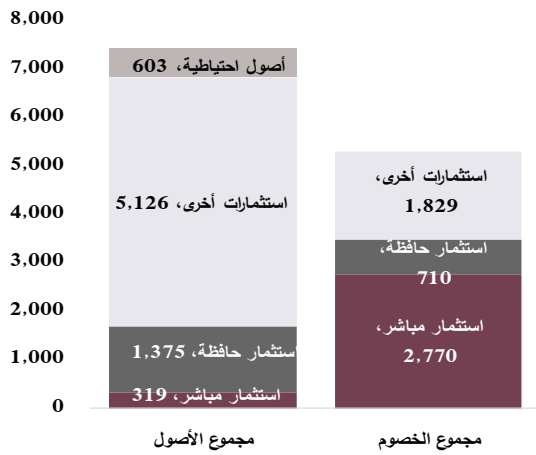


1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2019.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

3- يرجى الإنتباه إلى أن أرقام التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الفقرة السابقة، إذ أنها تقديرات للتجارة السلعية الكلية (وليس التجارة المرصودة فقط)، وللتجارة الكلية بالخدمات (وليس التجارة بالخدمات مع إسرائيل فقط).

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثالث 2019) (مليون دولار)



الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2019 نحو 7,423 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 4%، واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,309 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 52% منها، واستثمارات الحافظة 13%.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 2,114 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب التذكير بأنّ جزءاً كبيراً من الأصول (69%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية أو عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذه الإيداعات أو العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,451 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

(وهو ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 27% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 387.3 مليون دولار. كما ارتفع العجز بنسبة 32% مقارنة مع الربع المناظر 2018. وجاء هذا العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي (1,420 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان التجاري الخدمي (276 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 770 مليون دولار تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (التي بلغت نحو 734 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 539 مليون دولار. وجرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 325 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة (أنظر الجدول 1-8).

جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني*

البند	الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2019
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات	(1,668.2)	(1,637.7)	(1,696.2)
- صافي السلع	(1,396.3)	(1,372.8)	(1,419.9)
- صافي الخدمات	(271.9)	(264.9)	(276.3)
2. ميزان الدخل	707.2	630.8	770.0
3. ميزان التحويلات الجارية	389.8	478.4	538.9
4. الحساب الجاري (1+2+3)	(571.2)	(528.5)	(387.3)
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	537.3	434.7	324.8
6. صافي السهو والخطأ**	33.9	93.8	62.5

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

من المفترض نظرياً أنّ يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري من جهة وفائض الحساب الرأسمالي والمالي من جهة أخرى. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أنّ تساوي الصفر، ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "صافي السهو والخطأ".

مفاهيم وتعريف اقتصادية الريع والدولة الريعية Rent and the Rentier State

أما بالنسبة للتبعات الاجتماعية/الحاكمية لتدفق الريع فهي متعددة، ومنها التأثير على أخلاقيات العمل، إذ أن أفراد المجتمع يطالبون أيضاً بحصتهم من الريع الذي تجنيه الدولة، مجاناً ودون الإحساس بضرورة بذل جهد مواز. كما أن تدفق الدخل في الدول الريعية يكون على عكس اتجاه التدفق المعتاد، فالاقتصاد والمجتمع يعتنش على الحقن النقدي من الدولة التي تجني الريع من باطن الأرض. أي أن الدولة تعيش في غنى عن الضرائب التي يدفعها المواطنون، لا بل أنها هي التي تقيم أود السكان عبر توزيع الهبات والهدايا و"الكرامات". وهذا يجعلها معصومة عن المسائلة والحساب، ويجعل المواطنين "زبائن" عند الدولة، على عكس الحال بالنسبة للحكومات التي يعتمد استمرارها على جمع الضرائب من الشعب، والتي تخضع للمسائلة.

من المهم التأكيد ثانية على أن الريع، و"ثقافة الريع"، لا يقتصر على الدخل الفائض الذي يتحقق بسبب من المزايا الطبيعية والجغرافية. إذ أن أي نشاط يتولد عنه ربح إضافي، أعلى بشكل ملحوظ من مستوى الربح العادي، وليس ناتجاً عن تفوق إداري أو تقني، هو ريع. وغالباً ما يتحقق هذا الريع نتيجة الاحتكار والحيولة دون ظهور المنافسين، وفي مناخ الفساد والحظوة لدى أصحاب القرار. ولا يخفى أن التبعات الاقتصادية والاجتماعية والحاكمية لهذا النوع من الريع لا تقل سوءاً عن تبعات ريع الموارد.

كلمة (Rent) الإنكليزية لها معنى مزدوج، الأول هو "الإيجار والتأجير"، والثاني هو "الريع". والريع هو الدخل الإضافي الذي يتم تحصيله من قبل الأفراد أو الدول دون بذل جهد أو تضحية موازية، ودون وجود استثمار أو ابتكار يبرر الحصول عليه. أي أنه الربح الإضافي الذي يتحقق للأفراد أو للدول بسبب مزايا طبيعية معينة (مثل المصادفات الجغرافية كتوفر مكامن موارد طبيعية لا يحظى بمثله الآخرون، أو موقع جغرافي مميز) أو مزايا احتكارية خاصة. والدولة الريعية هي الدولة التي يشكل الريع جزءاً مهماً من إجمالي إيراداتها.

يعود أصل مفهوم الريع إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ركزت تحليلاتهم على توزيع الدخل بين طبقة الإقطاع (ملاك الأراضي) والطبقة الرأسمالية الناشئة. يتولد الريع عند الكلاسيكيين بسبب من زيادة السكان والحاجة إلى تمدد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة. ويقتضي هذا ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لتغطية تكلفة الإنتاج الأعلى على الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يعني أن الإقطاعيين، أصحاب الأراضي ذات الخصوبة الطبيعية العالية، يحققون أرباحاً إضافية، ريوياً دون بذل أي جهد إضافي. وتوقع الاقتصاديون الكلاسيك أن استمرار زيادة السكان، وتوسع الطلب على الغذاء بالتالي، سيؤدي إلى زيادات مستمرة في دخل الإقطاعيين (في الريع) على حساب أرباح الرأسماليين والأجور الحقيقية للعمال. وفي مراحل لاحقة ارتبط مفهوم الريع بالثروات الإمبريالية المستنزفة من المستعمرات، وبشكل خاص الحياة الكسولة للطبقات المرفهة التي تعيش على الفوائد المتحققة على ثرواتها الباهظة.

انتشر مفهوم الدولة الريعية على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي، عقب "ثورة" أسعار النفط. وارتبط المفهوم، حصرياً تقريباً، بالدول المصدرة للنفط ذات عدد السكان الضئيل والطاقة الامتصاصية المحدودة للاستثمارات، بالمقارنة مع العوائد المالية الضخمة التي تحققت لها. ولقد تم التركيز بشكل خاص على التبعات الاقتصادية والاجتماعية/الحاكمية السلبية لتدفق الريع إلى تلك الدول. وتتمثل التبعات الاقتصادية بما بات يعرف باسم "لعنة الموارد" (Resource Curse)، أي أثر تدفق الريع على إحباط نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وعلى توسع قطاعات الخدمات، بشكل مشابه لما يفعله "المرض الهولندي" (انظر تعريف المرض الهولندي في عدد المراقب الاقتصادي رقم 55).

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2019

المؤشر	2019 ¹		2018 ¹		2018	2017	2016	2015	2014	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث						
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,992.2	4,961.3	4,930.7	4,900.0	4,869.3	4,915.3	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1
الضفة الغربية	2,995.0	2,978.5	2,962.1	2,945.7	2,929.3	2,953.9	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7
قطاع غزة	1,997.2	1,982.8	1,968.5	1,954.3	1,940.0	1,961.4	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)²										
عدد العاملين (ألف شخص)	1,022.2	998.1	986.4	1,005.3	960.7	956.3	948.7	939.6	928.9	917.0
نسبة المشاركة (%)	44.0	44.3	44.3	44.1	43.9	43.5	44.0	43.8	44.0	45.8
معدل البطالة (%)	24.6	26.0	26.8	24.2	26.9	26.2	25.7	23.9	23.0	26.9
- الضفة الغربية	13.3	15.0	16.4	15.8	17.0	17.3	18.4	17.5	16.6	17.7
- قطاع غزة	45.1	46.7	46.3	40.9	45.9	43.1	38.3	35.4	34.8	43.9
الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار)³										
الناتج المحلي الإجمالي	3,915.3	3,876.6	3,956.1	4,089.7	3,938.8	15,616.2	15,426.9	15,211.0	13,972.4	13,471.1
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,528.3	3,503.3	3,557.5	3,567.9	3,459.2	13,570.1	13,420.3	3,342.9	12,348.3	11,926.9
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	789	758.5	749.1	880.6	836.3	3,318.9	3,093.6	3,584.7	3,494.5	3,285.2
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,054.1	1,052.6	1,035.6	1,125.6	1,103.7	4,260.3	4,166.9	3,873.8	3,505.4	3,084.4
- الصادرات	635.4	641.1	641.1	700.2	634.1	2,578.7	2,515.6	2,208.3	2,244.3	2,319.6
- الواردات (-)	2,113.9	2,099.1	2,103.1	2,229.6	2,117.1	8,256.8	7,901.5	7,796.3	7,645.5	6,929.4
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	914.8	894.5	892.20	898.60	892.30	3,562.30	3,620.50	3,534.40	3,277.90	3,357.50
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	832.9	830.1	852.70	886.40	859.40	3,417.70	3,463.10	3,489.80	3,277.90	3,233.00
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,696.2)	(1,637.7)	(1,610.3)	(1,678.2)	(1,668.2)	(6,425.7)	(5,967.4)	(5,664.5)	(5,400.9)	(5,049.4)
ميزان الدخل	770.0	630.8	572.1	709.3	707.2	2,786.2	2,129.0	1,896.0	1,712.2	1,482.4
ميزان التحويلات الجارية	538.9	478.4	533.1	406.1	389.8	1,499.1	1,708.7	1,626.2	1,749.4	1,666.2
ميزان الحساب الجاري	(387.3)	(528.5)	(505.1)	(562.8)	(571.2)	(2,140.4)	(2,129.7)	(2,142.7)	(1,939.1)	(1,900.8)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.529	3.592	3.64	3.70	3.64	3.59	3.60	3.84	3.88	3.58
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.977	5.066	5.14	5.22	5.13	5.07	5.08	5.42	5.48	5.05
معدل التضخم (%) ⁴	0.33	1.54	0.00	0.01	0.49	(0.19)	0.21	(0.22)	1.43	1.73
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	1,018.0	213.7	708.4	676.1	940.2	3,469.1	3,656.5	3,551.0	2,890.2	2,784.8
النفقات الجارية	808.7	587.8	668.3	940.8	910.3	3,660.4	3,791.4	3,659.3	3,424.3	3,435.0
النفقات التطويرية	47.1	44.1	42.2	108.8	63.9	277.2	255.3	216.5	176.7	164.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	162.2	(418.2)	(2.0)	(373.4)	(33.9)	(468.6)	(390.2)	(324.7)	(710.9)	(814.3)
إجمالي المنح والمساعدات	176.6	127.8	69.3	225.9	194.4	666.5	719.8	766.9	799.0	1,232.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	338.8	(290.4)	67.3	(147.6)	160.5	197.9	329.5	442.3	88.1	417.6
الدين العام الحكومي	2,914.8	2,637.1	2,315.2	2,369.6	2,352.3	2,369.6	2,543.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	17,303.5	16,690.1	16,503.2	16,125.0	16,179.4	16,125.0	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4
حقوق الملكية	1,942.4	1,956.0	1,931.4	1,912.0	1,863.9	1,912.0	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0
ودائع الجمهور	13,025.5	12,591.4	12,394.4	12,227.3	12,194.2	12,227.3	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5
التسهيلات الائتمانية	8,947.9	8,941.6	8,569.5	8,432.3	8,293.6	8,432.3	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2019-2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحوثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام جهاز الإحصاء المركزي بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2018-2014. لذا سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.

4 معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

فهرس بالمفاهيم والتعاريف الاقتصادية التي نشرت في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- النمو الاقتصادي (Economic Growth 1)، العدد 16.
- مصادر النمو (Sources of Growth)، العدد 17.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (The Relationship between Growth & Income Distribution)، العدد 18.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (The Relationship between Growth & Foreign Trade)، العدد 19.
- التقلبات الاقتصادية (The Business Cycles)، العدد 20.
- تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية (The Reasons behind Economic Fluctuations)، العدد 21.
- السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية (Policies to Address Economic Fluctuations)، العدد 22.
- مؤشر السعادة (Happiness Index)، العدد 23.
- التسهيل الكمي (Quantitative Easing)، العدد 45.
- التضخم المتوقع (Expected Inflation)، العدد 46.
- نماذج الجاذبية في التجارة الدولية (Gravity Models)، العدد 46.
- راتب المواطن (Citizen's Income)، العدد 47.
- مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP)، العدد 48.
- منحنى فيلبس والعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (Philips Curve)، العدد 49.
- فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد (The Dual Deficit and the Resource Gap)، العدد 49.
- عدالة توزيع الدخل: منحنى "لورنز" ومعامل "جيني" (Income Distribution)، العدد 50.
- ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)، العدد 51.
- نظام الحسابات القومية (The System of National Accounts, SNA)، العدد 52.
- استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)، العدد 53.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)، العدد 54.
- المرض الهولندي (The Dutch Disease)، العدد 55.
- البضائع العامة (The Public Goods)، العدد 56.
- السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)، العدد 57.
- إستراتيجية التنمية بالعناقيد (The Cluster Approach to Development)، العدد 58.
- الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)، العدد 59.

فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع الاقتصاد الكلي المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- الأزمة المالية العالمية، العدد 14.
- تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً، العدد 15.
- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 17.
- التقلبات الاقتصادية، العدد 20.
- النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، العدد 23.
- تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- "انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية، العدد 24.
- مراجعة كتاب: الأزمة المالية العالمية- نظرة جديدة، العدد 24.
- المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين، العدد 27.
- التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"، العدد 28.
- توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012، العدد 29.
- اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!، العدد 33.
- البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%، العدد 34.
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، العدد 34.
- كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟، العدد 34.
- توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، العدد 36.
- تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، العدد 37.
- إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلاً عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي، العدد 37.
- ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- المدقق المالي في الاتحاد الأوروبي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات الأوروبية إلى فلسطين، العدد 38.
- آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2015 MENA)، العدد 40.
- هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟، العدد 40.
- الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، العدد 41.
- قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمناحون نفذوا ثلث تعهداتهم، العدد 41.
- آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016، العدد 43.
- النمو في فلسطين: "مصطنع ومتدني ومتذبذب"، العدد 47.
- مقارنة بين التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، العدد 47.
- النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 49.
- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية، العدد 50.
- تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأقفر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الاستهلاك، العدد 53.
- الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن، العدد 53.
- الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"، العدد 55.
- توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل، العدد 58.
- تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين 2004-2018، العدد 59.

Economic Monitor

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

59

2019

Economic Monitor Issue 59/2019

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)

Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)

Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2019 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: info@mas.ps

Website: www.mas.ps

@ 2019 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: diwan@pcbs.gov.ps

Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2019 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: info@pma.ps

Website: www.pma.ps

@ 2019 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.



This publication "Economic Monitor" has been funded by the Italian Agency For Development Cooperation within the Project "SUPPORT TO THE INSTITUTIONALISATION OF GENDER MAINSTREAMING & WOMEN'S EMPOWERMENT IN THE NPA 2017-2022 - (SI-GEWE PROGRAMME - AID n. 11279"

The views expressed in this publication are those of the authors and do not necessarily reflect the views or policies of the Italian Agency for Development Cooperation.

The Italian Agency for Development Cooperation are not responsible for any inaccurate or libelous information, or for the erroneous use of information.

February 2020

Third Quarter 2019 in Brief:

- **GDP:** GDP grew during Q3 2019 by 1% compared with the previous quarter and declined by 0.6% compared with the corresponding quarter 2018 (at constant prices) reaching USD 3.9 billion. This is attributed to a growth of 1.1% in the West Bank and 0.5% in the Gaza Strip, reflected as an increase in per capita GDP by 0.5% in the West Bank (USD 1,191) and a decline of 0.2% in Gaza Strip (USD 348.1) over the consecutive quarters.
- **Employment and Unemployment:** The unemployment rate in Palestine decreased by 1.4 percentage points over the previous quarter, reaching 24.6% (13.3% in the West Bank and 45.1% in the Gaza Strip). The average daily wage in Palestine reached NIS 136.7: around NIS 127.8 for workers in the West Bank, NIS 55.9 for workers in the Gaza Strip, and NIS 261.1 for workers in Israel and its colonies. The percentage of private sector waged workers who earn wages below the minimum wage was 30%.
- **Public Finance:** Net public revenues and grants rose significantly in Q3 2019, reaching NIS 4.2 billion. This was due to the resumption of transferring clearance revenues and a rise in domestic revenues by 19%, and foreign aid by 35%. On the other hand, public revenues decreased by 33%, reaching NIS 3 billion (cash basis). During Q3 2019, government arrears reached NIS 1.1 billion and public debt grew by 8% compared with the previous quarter, reaching NIS 10.2 billion.
- **Banking Sector:** During Q3 2019, credit facilities remained at the same level, standing at USD 8.9 billion, 16% of which were granted to the public sector. On the other hand, deposits increased by 3%, reaching USD 13 billion. Banks' profits reached USD 39.4 million during the quarter, an increase of 7% compared with profits in the previous quarter and a drop of 14% compared with the corresponding quarter.
- **PEX:** By the end of Q3 2019, the market value of traded shares in PEX was USD 3.7 billion, a drop of 0.2% and 0.4% compared with the previous and corresponding quarters respectively.
- **Inflation and Prices:** During Q3 2019, the Palestinian economy witnessed a positive inflation of 0.33% compared with the previous quarter. Therefore, the purchasing power for those who received their salaries and spent them in NIS decreased by the same ratio over the consecutive quarters. Whereas, the purchasing power for those who receive their salaries in USD and JOD and spend them in NIS has declined by 2.08% and 4.81% compared with the previous and corresponding quarters, respectively. This is due to inflation and the drop in the USD exchange rate against the NIS.
- **Balance of Payments:** The deficit in the current account reached USD 387 million in Q3 2019 (9.9% of GDP), resulting from a deficit in the trade balance (USD 1,696 million), against a surplus in the balance of income (USD 770 million), and a surplus in the current transfers (USD 539 million).

Note: The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

CONTENTS

- ◆ **GDP**
Box 1: Amendments to National Accounts Data in Palestine (2004-2018)
- ◆ **Labor Market**
Box 2: Interactive Atlas of Poverty in Palestine
- ◆ **Public Finance**
- ◆ **The Banking Sector**
Box 3: Income of Palestinian Banks Compared to Neighboring Countries
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**
Box 4: The Mandatory Minimum Insurance Rates are for the Interest of Both the Companies and Insured Persons
- ◆ **Economic Environment**
Box 5: : Development Impact Bonds: An Innovative Approach to Skills Development and Employment in Palestine
- ◆ **Prices and Inflation**
Box 6: A Leading Research Project for Documenting Europe's Commitment to Differentiate between Israel and the Occupied Territories
- ◆ **Foreign Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**
Rent and the Rentier State
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine**
2014 -2019



Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1. GDP¹

By the end of 2019, the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) released a new series of revised national accounts (refer to Box-1 in this issue of Monitor). The new series of figures will be used starting from this issue.

Gross Domestic Product (GDP) is the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP increased by 1% during Q3 2019 compared with the previous quarter, reaching USD 3,915.3 million (at 2015 constant prices): 1.1% in the West Bank and 0.5% in the Gaza Strip. However, GDP grew by 0.6% in Q3 2019 compared with the corresponding quarter in 2018.

The rise in GDP over the consecutive quarters, accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in per capita GDP by 0.3% (increase of 0.5% in the West Bank and a drop of 0.2% in the Gaza Strip). Over the corresponding quarters, per capita GDP declined by 3.1% (Table 1-1).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015)

	Quarter 3 2018	Quarter 2 2019	Quarter 3 2019
Palestine*	859.4	830.1	832.9
-West Bank	1,225.7	1185.2	1,191.0
-Gaza Strip	324.9	324.9	318.1

Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

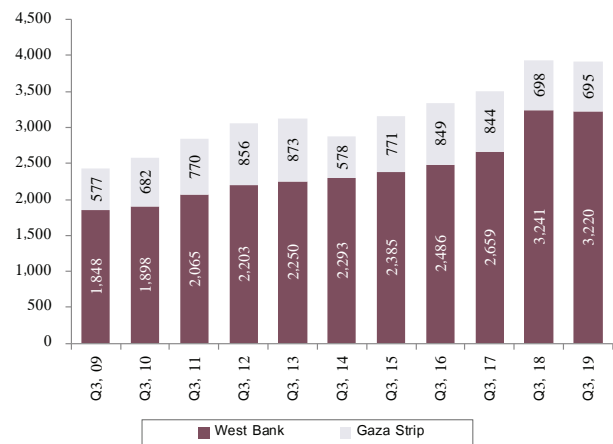
The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip
Figure 1-1 depicts the expansion in the Palestinian GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip over the last decade. Gaza Strip's share of GDP is still less than one-fifth of Palestine's GDP. The gap in per capita GDP between the West Bank and the Gaza Strip reached USD 842.9 during Q3 2019. This means that per capita GDP in Gaza Strip is only one third of per capita GDP in the West Bank.

Composition of GDP

The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.2 percentage point between Q2 and Q3 2019, driven by a rise in the share of the agriculture sector. Additionally, the share of the trade, information, transport, and finance sectors increased by 0.1 percentage point, as well as the share of public administration and security sectors by 0.3 percentage point, while the services sector dropped by 0.5 percentage point. Compared with the corresponding quarter in 2018, the contribution of the productive sectors decreased by 0.6 percentage point as a result of a drop in the share of the mining, manufacturing and construction sectors. Additionally, the share of the trade, information, transport, and finance sectors decreased by 0.8 percentage point, and the services sector by

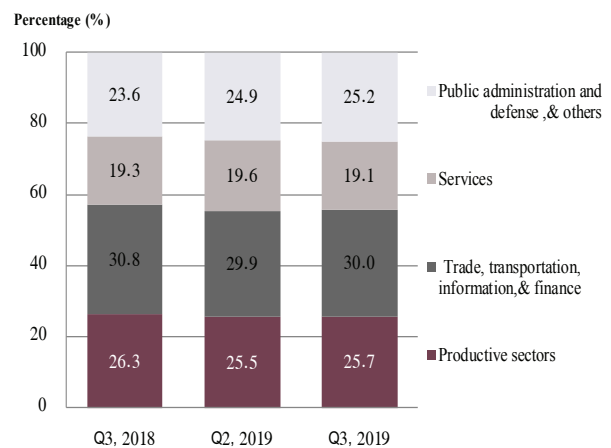
¹ Source of figures: PCBS, 2019. Periodic Statistics on National Accounts, 2000-2019. Ramallah, Palestine These are preliminary estimates and are subject to revision and amendment.

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)



Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Figure 1-2: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)



0.2 percentage point. On the other hand, the share of public administration and security sector increased by 1.6 percentage points (Figure 1-2).

Expenditure on GDP

The absolute decrease in the value of GDP between Q3 2018 and Q3 2019 amounted to approximately USD 23.5 million. This reflects a decline in public consumption and investment of USD 97 million, while private consumption expenditures, along with a slight increase in exports, rose by USD 70 million. This was accompanied by a decline in imports value by USD 3.2 million, as shown in Table 1-2. The decline in public consumption expenditures and investments combined to reduce GDP growth by 2.5%, while the rise in private consumption expenditures and the drop in imports combined to grow GDP by 1.9%. This resulted in a decrease to net GDP growth by 0.6%, which reflects a decline over the corresponding quarters as mentioned previously (Table 1-2).

Table 1-2: Distribution of Expenditure on GDP in Palestine* and the Shares of Aggregate Demand in Growth (%)

Final consumption	Q3 2019 compared with the previous quarter		Q3 2019 compared with the corresponding quarter	
	Market Value (million USD)	Contribution to GDP growth	Market Value (million USD)	Contribution to GDP Growth
Increase in Private Consumption	25.0	0.6	69.1	1.8
(+) Decline in Public Consumption	30.5	0.8	(47.3)	(1.2)
(+) Increase in Investment	1.5	0.0	(49.6)	(1.3)
Increase in Net Exports	(5.7)	(0.1)	1.3	0.0
(-) Change in Imports	14.8	0.4	(3.2)	(0.1)
Net errors and omissions**	2.2	0.1	(0.2)	0.0
GDP	38.7	1.0	(23.5)	(0.6)

Note: Figures between brackets indicate negative value

However, between Q2 2019 and Q3 2019, GDP grew by USD 38.7 million. This reflects a rise in private consumption expenditure, investment, and decline in exports of USD 51 million. About 29% of the increase was offset by the increase in net imports (totaling USD 14.8 million). Private and public consump-

tion expenditure combined to grow GDP by 1.4%, while the decline in exports and the increase in imports combined to reduce GDP growth by 0.5%, bringing net GDP growth to 1% over the consecutive quarters, as mentioned previously (Table 1-2).

Box 1: Amendments to National Accounts Data in Palestine (2004-2018)

National accounts are an important indicator that helps give economists and politicians a comprehensive picture of the economy and the value of available resources that can be used to increase the welfare of the population. GDP growth is the most widely used economic indicator at all levels for assessing the success or failure of economic policies adopted by different governments in different states. Despite the shortcomings of the GDP indicator, it remains the best indicator for providing a comprehensive picture of an economy and availability of resources in each state, either separately or in comparison with other states.¹

Statistical bureaus around the world work continuously to develop and revise GDP values in their countries, through expanding the range of activities it covers, or through continuous adjustments and improvements of measurement methods, in line with the adjustment approaches and methodologies of the UN Statistical Division (UNSD). As such, the National Accounts Department at PCBS conducted a reassessment of the value and composition of GDP in Palestine during the period 2004-2018. This amendment came after the previous amendment in 2014. This box will discuss the 2014 revision, the rationale behind the new revision of the national accounts data, and provide an overview of the level of change in the value and composition of GDP.

Amending the values of GDP for the years 1994-2012

In 2014, PCBS issued a series of revised GDP figures at constant and current prices for 1994-2012. The new revised figures, whether at fixed or constant prices, were 1%-8% higher than the older figures over the whole period. The percentage increases became

1 Refer to Monitor no. 52 for an overview of the National Accounts composition, a differentiating between "domestic" and "national" and the main shortcomings of GDP.

bigger over the years from 1994-2012. Likewise, the percentage of sectors' contribution to GDP changed as well. The estimated contribution of manufacturing industries to GDP rose from 8% to 12% in 2012 at constant prices, while the contribution of the construction sector to GDP rose by three percentage points (to 10%) and the services sector by one percentage point (to 19%).²

Justifications for the new GDP amendment

According to the statement by the PCBS's National Accounts Department, there are four direct reasons for amending the Palestinian GDP values for the years 2004-2018:

First: Based on the information provided by the Population, Housing and Establishment Census (2017) and the Household Expenditure and Consumption Survey (2017), PCBS developed input and output tables for the Palestinian economy for the year 2017. The preparation of these tables required examining the linkages between economic sectors, and adjusting transactions between the input and output sides to achieve an economic balance between them. This included providing estimates for informal activities (the informal sector). This was reflected in the need to amend the values of output or GDP.

Second: PCBS conducted the Population, Housing and Establishment Census for the year 2017, following their census of 2012. This requires amending data in the two censuses to reach a coherent and accurate time series representing the economic status of the main economic indicators (number of establishments, number of workers, workers' compensations, output, median consumption, added value, gross fixed capital formation) in the different economic sectors.

2 Monitor no. 38 includes a more detailed review of the 2014 data revision.

Table 1: GDP in Palestine* before and after amendments (USD million)

Year	At constant prices			At 2015 constant prices		
	Values after Amendments	Values after Amendments	Increase (%)	Values after Amendments	Values after Amendments	Increase (%)
2004	4,329.2	4,603.1	6%	7,107.4	7,853.4	10%
2005	4,831.8	5,125.7	6%	7,874.9	8,740.1	11%
2006	4,910.1	5,348.3	9%	7,567.7	8,653.0	14%
2007	5,505.8	5,815.7	6%	8,066.5	8,980.8	11%
2008	6,673.5	7,310.4	10%	8,556.9	9,648.0	13%
2009	7,268.2	8,085.7	11%	9,298.1	10,477.1	13%
2010	8,913.1	9,681.5	9%	10,051.2	11,082.4	10%
2011	10,465.4	11,186.1	7%	11,298.9	12,146.4	8%
2012	11,279.4	12,208.4	8%	12,008.9	12,886.9	7%
2013	12,476.0	13,515.5	8%	12,275.2	13,492.4	10%
2014	12,715.6	13,989.7	10%	12,252.9	13,471.1	10%
2015	12,673.0	13,972.4	10%	12,673.0	13,972.4	10%
2016	13,425.7	15,405.4	15%	13,269.7	15,211.0	15%
2017	14,498.1	16,128.0	15%	13,686.4	15,426.9	13%
2018	14,615.9	16,276.6	11%	13,810.3	15,616.2	13%

Source: PCBS, 2019. National Accounts at current prices (2004-2008) Ramallah, Palestine
Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Table 2: Evolution in the Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (Before and After amendments) (%) constant prices) (Base year 2015)

Economic activity	After amendment		Before amendment	
	2014	2018	2014	2018
Agriculture and fisheries	3.8	3.0	8.0	7.0
Mining, manufacturing, water and electricity	14.8	13.2	12.8	13.2
Construction	7.3	6.5	5.2	5.9
Wholesale and retail trade and repair of vehicles and motorcycles	17.7	20.7	18.9	21.4
Transportation & Storage	1.7	1.8	1.5	1.8
Financial and Insurance Activities	3.6	4.0	3.0	4.0
Information and telecommunications services	5.9	3.5	4.1	3.2
Public administration, defense and other	24.4	26.6	27.4	24.4
GDP	100.0	100.0	100.0	100.0

Source: PCBS, 2019. National accounts at current and constant prices 2004-2018. Ramallah, Palestine
Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Third: PCBS has focused on developing work on the economic survey's series and the gradual transition to obtain private sector data from the lists of companies in the administrative records. When comparing data from the financial lists with data obtained from economic surveys that were conducted directly from the field, there was a noticeable improvement in the levels of coverage of data from companies and registered establishments. This necessitated a reassessment of output figures.

Fourth: Having a database on agricultural output volumes from the administrative records of the Ministry of Agriculture, and matching its output quantities with other sources through the input and output tables, have necessitated important amendments to

the values of agricultural median output and consumption. This has raised the value added of the agricultural activities and its contribution to GDP.

The change in the value, distribution, and structure of GDP

The latest revision of the Palestinian GDP time series were reflected in three major indicators:

- Increase in the estimation of GDP: Table 1 shows that the GDP value after modification was higher than its value before modification in each year over the 14 years (from 2004-2018), both at constant prices and current prices. The increased per-

- centage of the revised GDP ranged between 6% and 15% per year. The average annual growth rate of GDP between 2004 and 2018 at current prices was 9.3% before modification, but reached 10.1% after modification. For example, in 2018, the modification led to a rise in the value of Palestine's GDP at current prices of USD 1,661 million, which is equivalent to an increase of 11% compared with its value before modification.
- A drop in the Gaza Strip's share of GDP: The reassessment of the value of GDP has resulted in a drop in the estimated share/contribution of the Gaza Strip over all the years from 2004 -2018. The drop reached 3.7 percentage points in 2013 at constant prices, (against a similar increase in the share of the West Bank). However, in 2018, the Gaza Strip's share dropped from 20% before modification to around 18% after modification. Notably, the drop in the relative contribution of

the Gaza Strip occurred despite the value of the GDP in the Gaza strip in 2018 increasing by 52 million after the modification, as compared with its value before modification.

- Change in the GDP structure: The reassessment of the GDP has caused a noticeable change in the Palestinian GDP composition. As Table 2 shows, this appears in the increase in the share of the agricultural sector, in 2018 for example, from 3% to 7%, compared to a decline in the share of the public administration by 2.2 percentage points and a decline in the share of the services sector by 1.5 percentage points between the adjusted and old estimate.

Starting from this issue, the Quarterly Monitor will use the new data series of the revised GDP instead of the older figures.

2- Labour Market¹

According to PCBS, manpower (all persons aged 15 years and above) in Palestine amounted to 3,075 thousand persons by the end of Q3 2019. The labor force (all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,359 thousand. The difference between the labor force and the actual number of employed (workforce), provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of population in Q3 2019.

Quarter 3 2019

As shown in Figure (1-2), the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 44% in Palestine. This ratio represents all employed persons aged 15 years and above. This ratio is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared to many developing countries, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America, 61% in South Korea).² This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine (refer to Box 2 in Monitor 51).

Distribution of Workers

The number of workers in Palestine increased by 2% between Q2 and Q3 2019, reaching 1,022 thousand. By region, 60% of workers were in the West Bank, around 26% were in the Gaza Strip and 14% in Israel and its colonies (around 141 thousand including those working without permits {around 22%}). By sector, the public sector employed one fifth of workers in Palestine, while this ratio rises to 36% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-1) presents the sectoral distribution of Palestinian workers. The table shows that the main difference between their distribution, whether including or excluding workers in Israel and its colonies, is driven by Palestinian workers in Israel concentrating in the construction and building sector

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q3 2019) (Thousands)

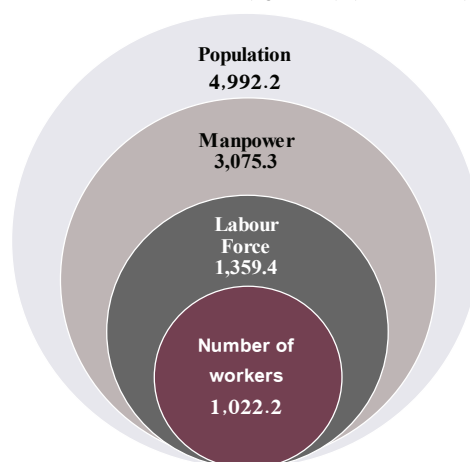
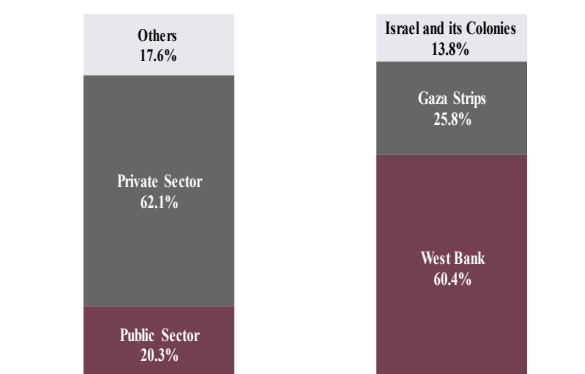


Figure 2-2: Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q3 2019 (%)



1 Source of Figures: PCBS Labor Forces Survey, 2019. Ramallah, Palestine.

2 World Bank database.

Table 2-1: Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q3 2019 (%)

Economic activity	Including those working in Israel and its colonies			Excluding those working in Israel and its colonies	
	West Bank	Gaza Strip	Israel and its Colonies	Palestine	Palestine
	7	4	6	6	6
Agriculture, fishing and forestry	15	6	13	12	12
Quarry and manufacturing	14	3	65	18	11
Building and Construction	25	24	12	23	25
Trade, Restaurants, and Hotels	5	9	1	5	6
Transport, Storage and Communications	35	54	3	35	41
Services and other	100	100	100	100	100
Total					

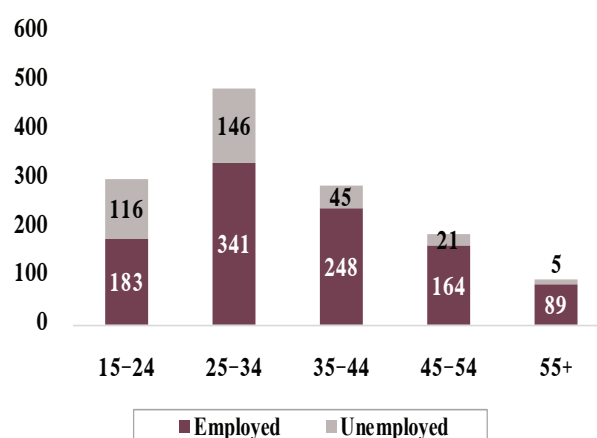
(65% of workers). The table also presents a discrepancy in the relative distribution of employment between the West Bank and the Gaza Strip. The rise in employment in the industrial and quarrying sector in the West Bank (15% compared with 6% in the Gaza Strip), compared to an increase in employment in the services sector in the Gaza Strip (54% in the Gaza Strip compared with 35% in the West Bank). Finally, figures indicate a significant drop in the proportion of Gazan workers working in the building and construction sector (a mere 3%), which is attributed to the unjustified and tight restriction on the entry of construction materials into the Gaza Strip (refer to Monitor 57, box about dual-use materials).

Unemployment

The number of the unemployed in Palestine stood at 334.1 thousand by the end of Q3 2019. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 24.6% in Q3 2019, 2.3 percentage points less than the corresponding quarter 2018, and 1.4 percentage points less than the previous quarter. The decline over the consecutive quarters was owed to the decrease in unemployment in the West Bank among both females and males and a decrease in the Gaza Strip among males against an increase among females (Table 2-2).

Two enduring characteristics of unemployment in Palestine during Q3 2019 were:

- 1) Unemployment was high among the youth compared with other age groups: The unemployment rate in the age group 15-24 years reached 40% (70% for females against 34% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-3 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 47 of the Economic Monitor).
- 2) The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, in contrast to females (Figure 2-4): The unemployment rate in Q3 2019 reached 22% for males who had not completed secondary education, while it was 18% for males with tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 49%, versus 15% for females who had not completed secondary education (see Figure 2-4 and Monitor 53 -Box 1).

Figure 2-3: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q3 2019) (Thousands)**Table 2-2: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)**

		Q3 (2018)	Q2 (2019)	Q3 (2019)
West Bank	Males	13.8	12.4	10.6
	Females	31.4	26.4	25.9
	Total	17.0	15.0	13.3
Gaza Strip	Males	40.5	39.7	39.0
	Females	66.0	68.3	66.4
	Total	45.9	46.7	45.1
Palestine	Males	22.7	21.5	20.3
	Females	44.3	43.6	42.3
	Total	26.9	26.0	24.6

Note: The figures in the table are calculated based on the revised definition of unemployment that was adopted by PCBS and ILO. The narrow new definition states that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek employment during the reference period). The revised unemployment standards have resulted in a slight change in the unemployment rate in the West Bank, while the change was larger in the Gaza Strip. This is attributed to the widespread atmosphere of job search frustration (unemployment rate declined in Gaza Strip from 52.0% to 43.2% in 2018). Refer to the statistical annex of the current issue of the monitor and Monitor 56, for a comparison of the rates of participation and unemployment based on the old and new standards.

Wages

The average daily wage of workers in Palestine amounted to NIS 136.7 in Q3 2019, a rise of NIS 9.3 over the consecutive quarters. This was the result of a rise in the average wage of workers in the West Bank (NIS 11.2), in Israel and its colonies (NIS 7.1), and in the Gaza Strip (NIS 6.6). Yet average daily wage of workers in Palestine (136.7 NIS/day) masks the wide divergence between:

- 1) the average wage of workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that of workers in Israel and its colonies on the other hand.
- 2) between the average wage of workers in the West Bank and that of workers in the Gaza Strip.

As figures demonstrate, the average wage of workers in Israel and the colonies is double the average wage of workers in the West Bank and four times the average wage of workers in the Gaza Strip. As figures indicate, the average wage in the Gaza Strip is around 44% of that in the West Bank. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the top-most wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level) (Figure 2-5). Although the average daily wage of workers in the Gaza Strip is 44% of that in the West Bank, the median wage of workers in the Gaza Strip is 37% of that in the West Bank (Table 2-3).

Table 2-3: Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (Q3 2019) (NIS)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	127.8	103.9
Gaza Strip	55.9	38.5
Israel and its Colonies	261.1	250.0
Total	136.7	107.7

Minimum Wage

During Q3 2019, the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) was 30%: 32% for females and 30% for males. The average monthly wage of those workers earning sub-minimum wages was NIS 739. By region, 8% of the private sector waged workers in the West Bank earned sub-minimum wages, compared with 87% in the Gaza Strip (Table 2-4).

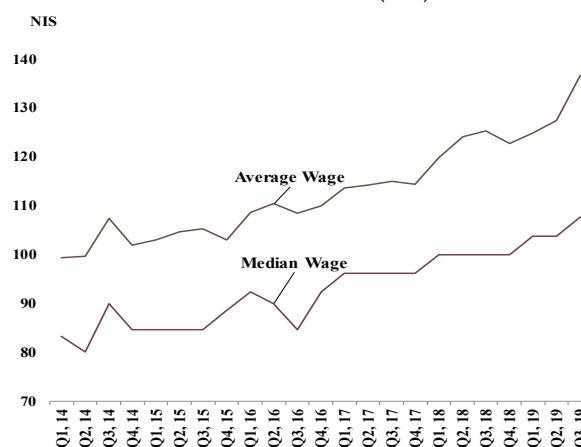
Table 2-4: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector who Earned Sub-minimum Wages (does not include workers in Israel and its Colonies), Q3 2019

	Number of Waged Workers in the Private Sector (Thousand)			Number of Waged Workers who Earn less than 1,450 (Thousand person)			Average Monthly Wage for workers Earning less than 1,450 (NIS)		
	Males	Females	Both	Males	Females	Both	Males	Females	Both
West Bank	209	40	249	10	10	20	1,088	947	1,017
Gaza Strip	87	10	97	78	6	84	672	699	674
Palestine	296	50	346	88	16	104	718	855	739

Figure 2-4: The percentage of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Attainment and Gender (Q3 2019)



Figure 2-5: Average and Median Daily Wages of Waged Workers in Palestine (NIS)



Child Labour

During Q3 2019, child labor in Palestine (working children aged 10-17 years) increased slightly compared with the previous quarter (from 3.0% to 3.3%). By region, child labor constituted 4.4% of the employed labor force in the West Bank and 1.8% in the Gaza Strip (refer to Box 3 in issue 53 of the Economic Monitor).

Box 2: Interactive Atlas of Poverty in Palestine

In 2018, PCBS launched the “Interactive Atlas of Poverty in Palestine 2017,” in cooperation with the World Bank. The Atlas constitutes a group of interactive maps that provide detailed indicators of poverty at a detailed geographical level (small localities), along with a large number of economic demographic and social characteristics of households and individuals, educational and health services, and public utilities available for those localities in the West Bank and the Gaza Strip.¹

Why is it important?

The Atlas depicts a clearer image of poverty levels and its prevalence in Palestine, and clarifies its causes and consequences. Having such a tool, which presents information through detailed maps, is especially important in countries that exhibit divergent living standards at the regional level, like Palestine. Although Palestine is a small country, it exhibits disparities in the levels of poverty between the different geographic regions, whether at the regional, governorate, or local level. Additionally, there is a discrepancy in poverty levels by the type of locality (city, village, or camp). Therefore, poverty maps would assist policy makers in formulating policies and drafting development plans to combat poverty at the regional and local.

Methodology

The Atlas depended on linking two types of data: data available from the Household Expenditure and Consumption Survey (2017), and the General Census of Population and Housing (2017). The data of the two resources were linked because each source alone does not provide detailed indicators of poverty in order to give a clear picture to users and policy makers. On the one hand, the Household Expenditure and Consumption Survey depends on a sample, not a comprehensive full survey, and covers the national and regional level (West Bank and Gaza Strip). On the other hand, the Census provides information on households and individuals at more detailed levels (at governorate and local levels), however, it does not provide data about poverty or consumption. Therefore, linking the two sources provides poverty indicators at the highest level of detail.

Palestine, as is well known, is divided into two regions: the West Bank (includes 11 governorates) and the Gaza Strip (5 governorates). The Atlas provides comprehensive information about poverty conditions and other socio-economic indicators in 556 localities, 523 of which are in the West Bank (excluding area J1 and J2 in Jerusalem governorate), and 33 of which are in the Gaza Strip.

Indicators and Interactive Maps

The Atlas provides information for 45 indicators that provide information at the level of 556 Palestinian localities, as mentioned earlier. Indicators show poverty ratios based on the size of the reference household (5 members, 2 adults and 3 children) in both the West Bank and the Gaza Strip, and the NIS purchasing power disparity (divergent price trends in populated localities) Additional indicators include:²

- Labour indicators: unemployment rate; males of working age; females of working age; percentage of employees in the public sector; number of unwaged employees working in family businesses; percentage of Palestinian workers in Israel of total workers; and others.
- Demographic indicators: Number of population; number of the poor; percentage of refugees of total population; dependency ratio; and others.
- Educational indicators: percentage of females (21 years and older) who obtained higher than secondary education; percentage males (21 years and over) who obtained basic education; and others.
- Health indicators: percentage of individuals with chronic diseases of total population.
- Housing indicators: percentage of households with computers (laptops or/and desktops); percentage of households with access to Palestinian or Israeli internet network; and others.

When a user chooses one of these options (indicators), the Atlas directly presents information about the percentage of each indicator in each of the 556 Palestinian localities compared with other localities. The comparison is shown in the map through using different intensities in color as compared with other localities. Additionally, it is possible to choose two of the 45 variables at the same time. For example, the user can choose the unemployment rate indicator and the educational level indicator. Once the user does so, an image shows the connection (opposite) between the two indicators in all the Palestinian localities.

Two examples on how to use interactive maps:

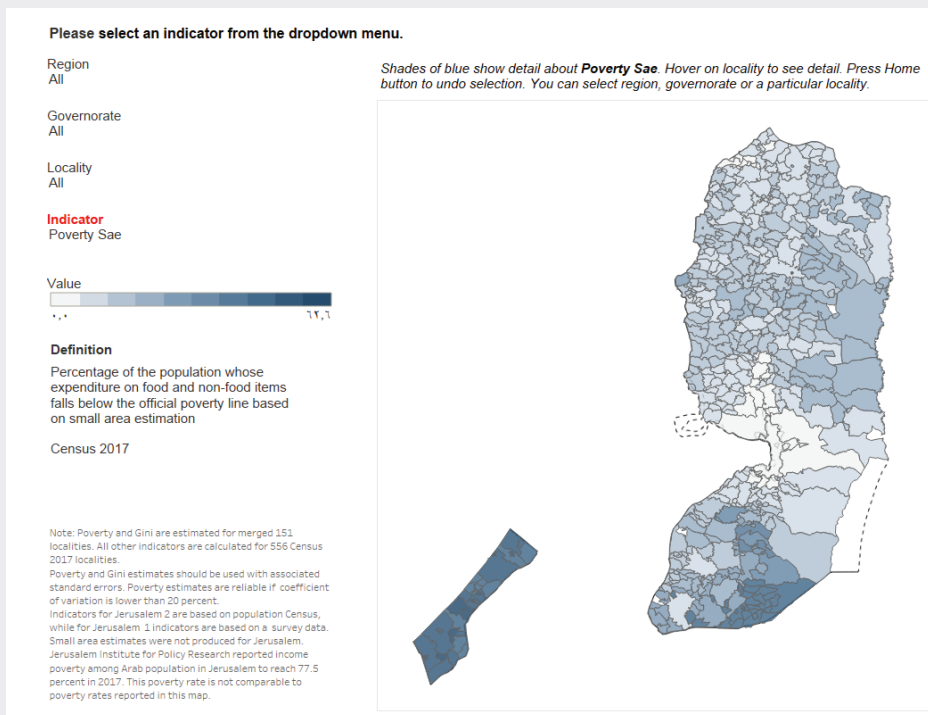
When choosing a single variable (for example, the poverty rate), Figure-1 appears on the screen. The color intensity reflects the variation in the poverty level (between 1.5% to 62.5%) in the different geographical/populated localities. As evident in the figure, poverty rates in the Gaza Strip are higher than those in the West Bank. However, inside each region, poverty rates vary more clearly in the West Bank localities compared with the Gaza Strip. Poverty rates are lower in populated localities in the governorates of Ramallah, Al Bireh, and Bethlehem, relative to higher rates reaching 48.4% in localities to the south of the Hebron governorate. On the other hand, there is a smaller disparity in poverty rates among the Gaza Strip's localities, ranging from 45.5% to 62.6%.

One of the features of the tool is that the user can choose two indicators at the same time. This feature helps the user correlate one indicator with the other; for example, poverty and one of its causes, like the employment rate, which ranges between 0% and 78% in the different Palestinian localities. In Figure-2, the color intensity reflects divergent poverty rates as shown in Figure-1, while the points in the middle of each geographic area represent the unemployment rate. A higher color intensity of a point corresponds with a higher rate of unemployment. It can be inferred from the figure as well that high unemployment rates in the different localities are accompanied with high poverty rates, and that the disparity in the unemployment rates in the different localities is higher in the West Bank than in the Gaza Strip. This is only one example of the conclusions and information that can be drawn from interactive maps, which could be of use to policy makers in formulating economic policies that could stimulate the creation of new jobs in areas with higher poverty rates in particular.

1 Database platform (Atlas of Poverty) is available at: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/1220/default.aspx

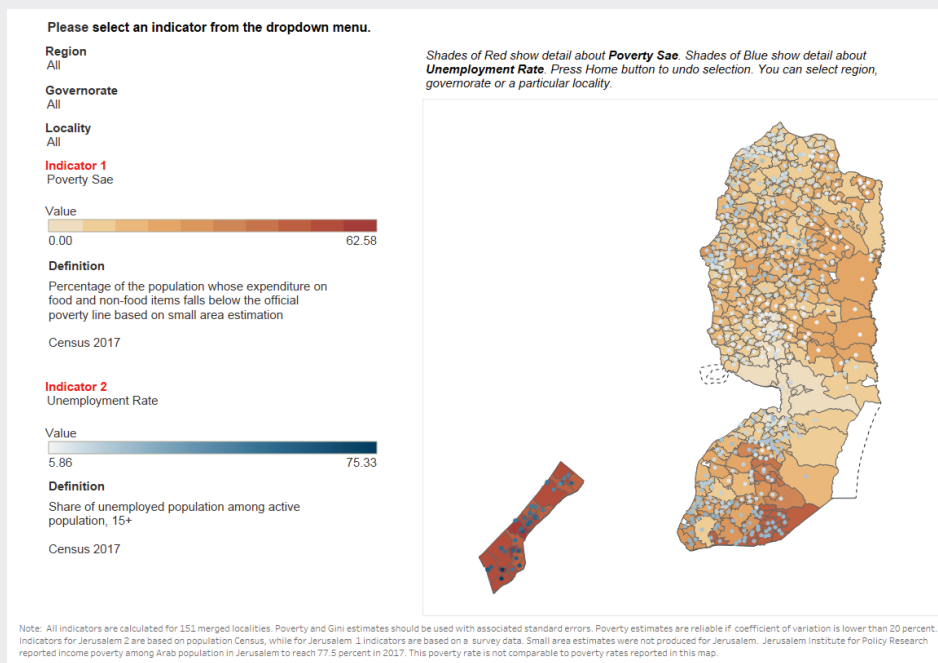
2 The full list of indicators is available at this link: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/documents/pvery_atlas_the_indicators.xlsx

Figure-1: A map of poverty rates in Palestine, 2017 (excluding Jerusalem)



Source: Atlas of Poverty (2017).

Figure-2: A map showing the distribution of poverty ratios and unemployment rates in Palestine, 2017 (excluding Jerusalem)



Source: Atlas of Poverty (2017).

3- Public Finance¹

Public Revenues

During Q3 2019, net public revenues and grants saw a marked increase of more than three-fold its level in the previous quarter, reaching around NIS 4.2 billion. This is attributed to the fuel taxes withheld by Israel transferred directly to the PNA treasury. Clearance revenues during Q3 2019 reached around NIS 3 billion. Compared with the corresponding quarter, net public revenues and grants rose by 2%.²

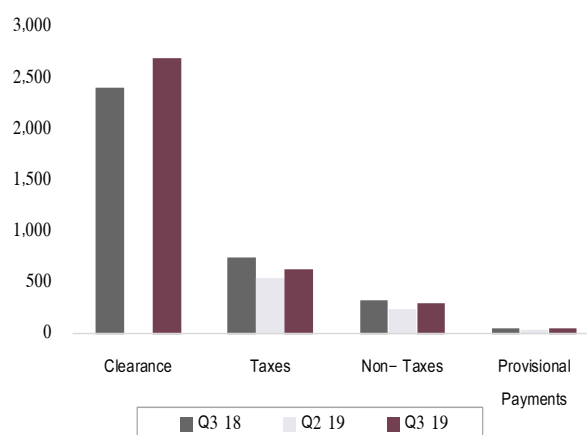
Domestic revenues, on the other hand, rose by 19% compared with the previous quarter, while they dropped by 13% compared with the corresponding quarter 2018, reaching NIS 1 billion. Tax revenues rose by 17% compared with the previous quarter, while they dropped by 15% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 0.6 billion. Development expenditures rose by about 24% compared with the previous quarter, yet it declined by 11% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 0.3 billion (Figure 3-1). On the other hand, foreign aid and grants to the budget continued fluctuating, increasing by 35% compared with the previous quarter. However, compared with the corresponding quarter, it fell by 12%, reaching NIS 624 million, about 83% of which were allocated to the current budget and the remainder for developmental expenditures (Table 3-1).

Public revenues and grants (net) were equivalent to 139% of actual public expenditures during Q3 2019 compared with 54% in the previous quarter. However, revenues accounted for only 99% of accrued public expenditures (commitment basis) during the quarter compared with 31% in the previous quarter.

Public Expenditure

In light of the partial resolution of the clearance revenues crisis, public expenditure increased by 33% compared with the previous quarter, while it declined by 15% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 3 billion. During the quarter, the government paid part of the wages and salaries arrears resultant from the suspension of clearance revenues. This resulted in raising wages and salaries expenditures

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)



by 28% compared with the previous quarter, while it declined by 13% compared with the corresponding quarter, standing at NIS 1.3 billion. In addition, non-wage expenditures increased by 12% compared with the previous quarter, while it dropped by 16% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 1.3 billion. Net lending expenditures also increased during the quarter to around NIS 258.2 million. Development expenditures rose by about 5% compared with the previous quarter, yet it declined by 30% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 166.6 million (Figure 3-2).

Government Arrears

During Q3 2019, government arrears declined by 21% compared with the previous quarter, while it was double its level in the corresponding quarter 2018, reaching NIS 1.1 billion, equivalent to 26% of net public revenues and grants in Q3 2019. Around 37% of arrears were in wages and salaries, 49% in non-wages, 11% in developmental expenditures, and 2% in tax refunds (Table 3-2). By the end of Q3 2019, total government arrears reached NIS 15.3 billion (equivalent to USD 4.1 billion)

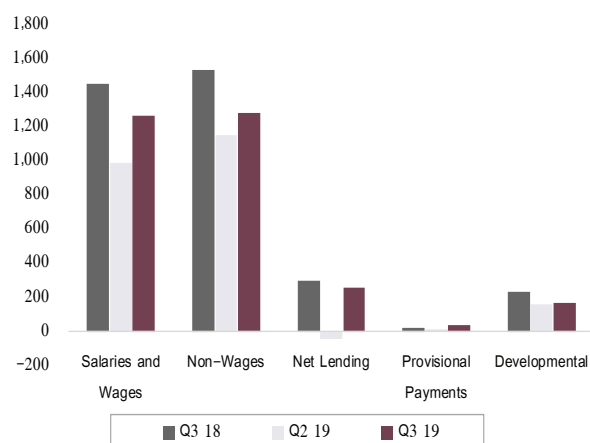
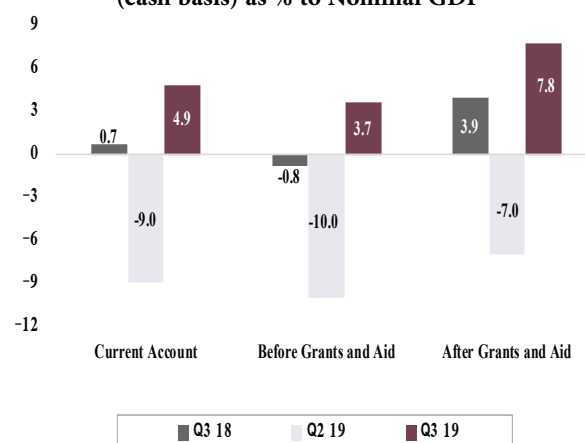
Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)

Item	2018				2019		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	156.6	482.1	522.0	679.4	598.4	368.1	517.6
Arab grants	140.1	236.3	303.7	410.0	396.3	94.0	278.8
Other Countries	16.5	245.8	218.3	269.4	202.1	274.1	238.8
Development funding	143.7	87.2	184.1	156.1	(354.4)*	93.3	106.0
Total	300.3	569.3	706.1	835.5	244.0	461.4	623.6

* During Q1 2019, a sum of NIS 448.1 million was refunded to the US consulate to close an old US grant. This was reflected as a drop of NIS 354.4 million in the value of developmental projects grants.

1 Source of data: MOF, Monthly Financial Reports 2019: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding (Sep., 2019).

2 During Q3 2019, government arrears dropped to NIS 111 million, compared with NIS 123 million in the corresponding quarter.

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)**Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP**

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q3 2019, led to a surplus in the total balance (before grants and aid), of NIS 0.6 million. After grants and foreign aid, the deficit was reduced to around NIS 1.2 billion (on cash basis), about 7.8% of GDP (Table 3-3). On commitment basis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 1.9 billion, dropping to NIS 1.3 billion after grants and aid during the same period.

Total Public Debt

During the quarter, total public debt (denominated in NIS) increased by 8% and 19% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching NIS 10.2 billion (about 17.9% of nominal GDP).³ About 61% of the debt was domestic and 39% foreign. Paid debt service reached NIS 22.6 million during the quarter, NIS 18.9 million of which was paid on domestic debt, while NIS 3.7 million was paid on foreign debt (Table 3-3).

Table 3-2: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2018				2019		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Tax refunds	12.3	27.6	51.1	19.1	37.4	17.6	19.6
Wages and Salaries	128.6	134.3	119.9	94.1	359.9	593.6	407.0
Nonwage Expenditures	170.9	159.0	287.7	468.9	414.3	626.5	543.2
Development Expenditures	10.9	10.9	35.5	237.6	102.1	130.4	121.3
Provisional Payments	104.3	8.7	28.0	(15.4)	126.8	30.6	13.1
Total arrears	427.0	323.1	522.2	804.3	1,040.5	1,398.7	1,104.2

Figures between brackets indicate negative value

Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)

Item	2018				2019		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Domestic debt	4,913.9	4,860.0	4,785.5	5,034.0	4,668.0	5,628.8	6,200.2
Banks	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3	4,617.3	5,578.2	6,149.6
Public institutions	50.8	50.8	50.7	50.7	50.7	50.6	50.6
External debt	3,674.2	3,777.7	3,772.1	3,882.1	3,744.3	3,783.7	3,950.2
Total public debt	8,588.1	8,637.7	8,557.6	8,916.1	8,412.3	9,412.5	10,150.4
Paid interests	48.5	82	66.9	48.9	28.1	56	22.6
Public debt as % to nominal GDP	14.6%	14.5%	14.5%	14.6%	14.2%	16.2%	17.9%

* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate. It should be noted that the debt to GDP ratio was calculated based on the amended GDP figures published recently by PCBS (refer to Box-1 of this issue of the monitor).

³ It should be mentioned that by the end of Q3 2019, the government's debt denominated in dollars rose by 10.5% compared with the previous quarter, and by 23.9% compared with the corresponding quarter, reaching USD 2,914.8 million. Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

4- The Banking Sector¹

There are 14 banks operating in Palestine, 7 of which are domestic operating through 362 branches and offices, 304 of which are located in the West Bank and 58 in the Gaza Strip. By the end of Q3 2019, net assets of the banking sector increased by 3.7% compared with the previous quarter, and by 6.9% compared with the corresponding quarter 2018, reaching USD 17.3 billion (Table 4-1)

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine

Item	2018		2019		
	Q1	Q2	Q1	Q2	Q3
Total assets	16,179.4	16,125.0	16,503.2	16,690.2	17,303.5
Direct Credit Facilities	8,293.6	8,432.3	8,569.5	8,941.6	8,947.9
Deposits at PMA & Banks	3,875.2	3,763.7	3,712.9	3,534.5	3,870.5
Securities Portfolio and Investments	1,325.4	1,385.5	1,362.2	1,382.1	1,373.7
Cash and Precious metals	1,642.6	1,582.6	1,711.4	1,620.8	1,883.6
Other Assets	1,042.6	960.9	1,147.2	1,211.1	1,227.8
Total Liabilities	16,179.4	16,125.0	16,503.2	16,690.2	17,303.5
Total Deposits of the Public (non-bank deposits)**	12,194.2	12,227.3	12,394.4	12,591.4	13,025.5
Equity	1,863.5	1,912.0	1,931.4	1,956.0	1,942.4
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1,178.0	1,033.6	1,116.8	1,041.8	1,151.3
Other Liabilities	263.5	269.5	361.3	363.5	408.9
Provisions and Depreciation	680.1	682.5	699.3	737.5	775.5

* Items in the table are totals (including provisions).

**Non-bank deposits including the private and public sectors' deposits.

Credit Facilities

By the end of Q3 2019, the credit portfolio constituted 52% of the total banking assets, reaching USD 8,947.9 million (a meager increase compared with the previous quarter, but an increase of 8% compared with the corresponding quarter). Credit facilities constituted 69% of total public deposits during the quarter. On the other hand, the private sector had the lion's share of credit facilities (84% of total) against 16% for the public sector.

By region, the West Bank had the lion's share of total credit facilities, (90%) compared with 10% for Gaza Strip. Loans were the predominant form of total credit facilities (85%), against about 14% for overdraft accounts, and 1% for financial leasing. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (44%) compared with 38% of loans granted in Shekels, and 16% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

Over the consecutive quarters, credit facilities increased slightly by USD 6.1 million, driven by an increase in facilities

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

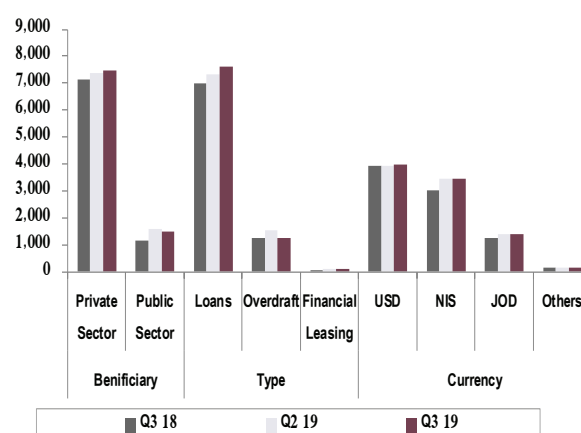
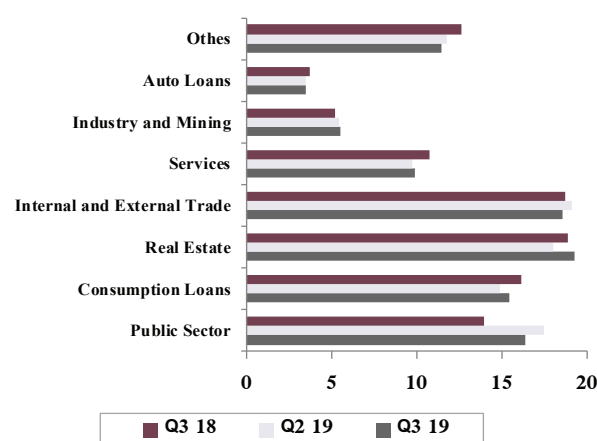


Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)



granted to the real estate sector and construction sector by 7% (equivalent to USD 109.3 million). Over the corresponding quarters, however, credit facilities increased by USD 654.3 million. This was mainly the result of the rise in credit facilities granted to the public sector by 26% (equivalent to USD 303.4 million), as well as the increase in facilities granted to the construction sector by 10% (equivalent to USD 157.1 million) (Figure 4-2).

Credit facilities reached around 55.0% of GDP by the end of Q3 compared with 51% in the corresponding quarter 2018. This percentage saw a steady increase over the last years, rising from 41% in 2015.

Non-performing Loans

During Q3 2019, the value of non-performing loans increased by 8% compared with the previous quarter, equivalent to USD 26.3 million, and increased by 33% compared with the corresponding quarter 2018, equivalent to USD 86.9 million. The final balance of the non-performing loans stood

¹ Source of Figures: PMA, Nov 2019. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

at USD 347.6 million, equivalent to 3.9% of total loans (Figure 4-3). This increase is mainly attributed to the latest clearance crisis which left the government unable to pay the full compensations for employees and the private sector.

By sector, non-performing loans were distributed as follows: 30% in the trade sector, 21% in real estate and construction, and 17% in consumer loans. By the default period, more than half of these loans (55%) were classified as bad loans, while sub-standard loans made up 16% of the total, and doubtful loans made up 29%.²

Deposits at PMA & Banks

During Q3 2019, balances at PMA and banks grew significantly following a sluggish performance/period. Compared with the previous quarter, it grew by 10%, reaching USD 3,870.5 million, constituting 22% of total banks assets, compared with 21% in the previous quarter. This can be attributed to an increase in balances at banks abroad by 18%, and an increase in balances at PMA by 4%. On the other hand, balances at banks in Palestine declined by 7.0% compared with the previous quarter (Figure 4-4).

Deposits

By the end of Q3 2019, total deposits rose by 4% compared with the previous quarter, reaching USD 14,176.8 million. Compared with the corresponding quarter 2018, total deposits increased by 6%. Public deposits (non-bank deposits) constituted around 92% of the total. The West Bank had the lion's share of total deposits (90%) against a mere 10% for the Gaza Strip. Note that the private sector deposits made up 95% of the total, compared with 5% for the public sector (Figure 4-5).

Current deposits constituted 37% of total deposits by the public during Q3 2019, while 33% were time deposits. By currency, the US dollar continued to dominate (38% of the total), followed by the Shekel (36%), and then the Jordanian Dinar (22%), as shown in Figure 4-5. Deposits by the public made up 80% of nominal GDP by the end of Q3 2019 compared with 77% in the previous quarter and 75% in the corresponding quarter.

Bank Profits

By the end of Q3 2019, banks' net income grew by 7% compared with the previous quarter, reaching USD 39.4 million. This was driven by a rise in expenditures by 2%, against a decrease in revenues by 1%. Additionally, net income decreased significantly by 14% compared with the corresponding quarter 2018 (Table 4-2). Banks' net income accumulating over the first nine months of 2019 reached USD 121.

Figure 4-3: Final Balance of Non-performing Loans (million USD)

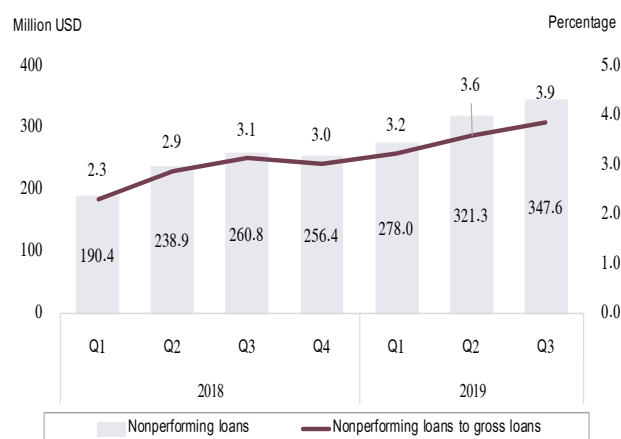


Figure 4-4: Deposits at PMA & Banks (%)

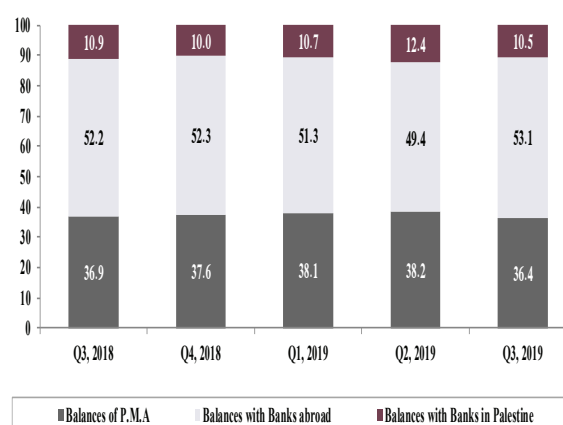
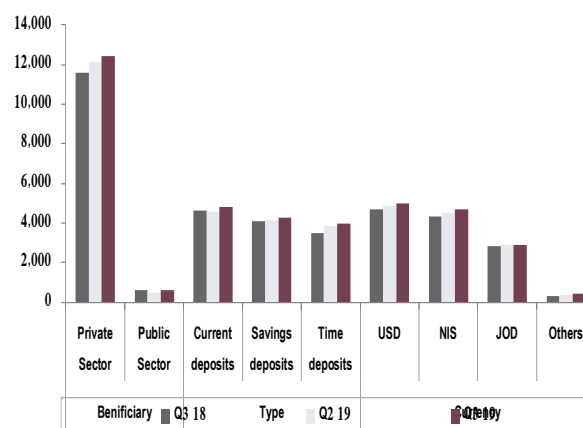


Figure 4-5: Distribution of Deposits (USD million)



Average Interest Rates on Deposits and Loans

Average interest rates on JOD and NIS loans rose during Q3 2019 compared with the previous quarter, reaching 7.06% and 7.04% respectively, whereas the average interest rate on USD loans dropped to 5.82%. On the other hand, average interest rates on USD and NIS deposits rose during the quarter, to 3.0% and 2.87% respectively, whereas the interest rates on JOD deposits decreased slightly to 3.24%.

² Based on PMA instructions, non-performing loans are classified by default period: (1) Watch List facilities: are facilities were one or more of its installments are between 91 to 180 days past due. (2) Doubtful Loans: are loans were one or more of its installments are between 181 to 360 days past due. (3) Bad Loans: are loans were one or more of its installments are more than 360 days past due.

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)

Item	2018		2019	
	Q3	Q2	Q3	Q2
Revenues	214.4	234.6	238.7	
Paid Interest	158.7	166.0	171.9	
Commissions' revenues	32.3	32.3	32.7	
Other Revenues	23.4	36.3	34.1	
Expenditures	168.5	197.7	199.3	
Paid interests	27.0	36.7	37.2	
Commissions	3.2	3.0	3.4	
Other expenditures	18.9	28.5	35.5	
Operational Expenditures	109.4	109.6	113.6	
Taxes	10.0	19.9	9.6	
Net Income	45.9	3.6.9	39.4	

- Others include expenditures and revenues of financial securities and investments, currency exchange deals, off-budget operations, and other operational expenditures and revenues, in addition to allocations.

These changes over the consecutive quarters affected the margins between the deposits interest rates and those of lending facilities. The margin on the USD decreased from 3.36 percentage points to 2.82 percentage points; decreased from 4.65 percentage points to 4.17 percentage points for the NIS; and increased from 3.59 percentage points to 3.82 percentage points for the JOD during the same period (Figure 5-4).

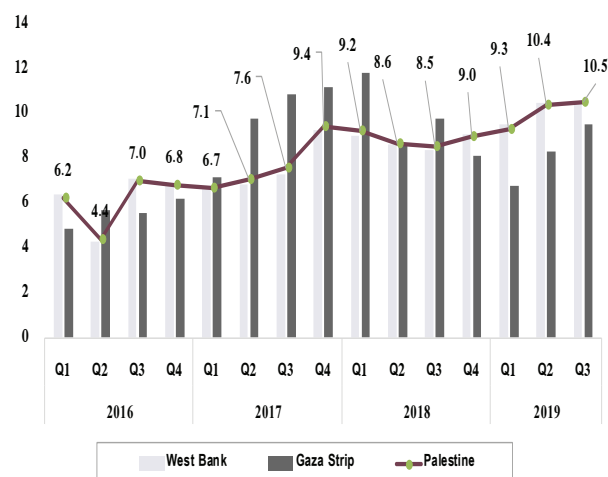
Table 4-3: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)

Currency	Interests on deposits %		Interests on Credits %		Margin (percentage points)	
	Q2 2019	Q3 2019	Q2 2019	Q3 2019	Q2 2019	Q3 2019
USD	2.74	3.00	6.10	5.82	3.36	2.82
JOD	3.27	3.24	6.86	7.06	3.59	3.82
NIS	2.38	2.87	7.03	7.04	4.65	4.17

Clearance

During Q3 2019, the value of cheques presented for clearance increased by 4% compared with the previous quarter, amounting to USD 3,212.3 million. By region, the value of cheques presented for clearance in the West Bank were USD 3,031.7 million, against USD 180.6 million in the Gaza Strip.

Figure 4-6 Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)



Returned Cheques

The value of returned cheques increased by 6% compared with the previous quarter, and by 22% compared with the corresponding quarter, reaching USD 336.5 million. The value of returned cheques in the West Bank rose by 5% (to USD 319.3 million), and in the Gaza Strip by 10% (USD 17.2 million). Refer to Figure 4-6 and Box 4 in Monitor issue 53 "Returned Cheques: 1 out of 9 Cheques"

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q3 2019, total assets of SCIs grew by 2% and 3% compared with the previous and corresponding quarters, respectively, reaching USD 257.7 million. This resulted from the rise in deposits by 16% and fixed assets by 22%, against the decline in cash by 18% and Islamic loans by 11%. These companies' assets were distributed between commercial loans (69%), Islamic loans (6%), and deposits (13%). The remaining percentage (12%) was distributed between other assets and cash.

The credit portfolio of SCIs stood at USD 213.7 million or 3% of total credit granted to the private sector by the end of Q3 2019. The commercial and real estate sectors had the biggest share of loans (around 30% each), followed by the agricultural sector and public services sectors (12% each). SCIs provided 843 jobs by the end of Q3 2019 (Table 4-4).

Table 4-4: SCIs data

Item	2018			2019		
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total of Loans Portfolio (USD millions)	215.4	212.5	205.7	217.2	216.3	213.7
- West Bank	153.1	154.4	151.7	163.7	166.5	167.9
- Gaza Strip	62.3	58.1	54.0	53.5	49.8	45.8
Active Clientele	70,922	68,942	65,458	80,314	78,186	76,502
No. of Offices and Branches	81	81	81	93	93	93
Employees	675	680	687	864	843	843

Box 3: Palestinian Banks' Income Compared to Neighboring Countries

In general, there are four recognized indices for measuring the performance of companies, including banks. These indices are: the liquidity index, the solvency index, the operational effectiveness index, and finally the profitability index. Financial experts agree on the need to take a number of indices into consideration, when assessing a company's performance. However, if we had only one index from which to choose, the level and development of profitability would be the best index to use. This is because low profits lead to insufficient growth opportunities for a company and are associated with doubts about its solvency. It is true that profit rates may be fabricated or misleading, thereby hiding high levels of risk and indebtedness. It is also true that the recorded profits may be the result of non-operating activities (such as the increase in property values, or the change in the currency exchange rate). However, as business administration experts emphasized, such fabrication is not sustainable, since the problems experienced by the company must be exposed in the medium term and reflected in its rates of profitability.

Profitability Indices

In this box, we will discuss the development of profitability index for banks operating in Palestine over the period of a decade (2008-2018). We will seek to compare these ratios with those of the banking sector in a number of countries. We will also compare the profits of banks registered on the Palestine Stock Exchange (PEX) with the profits of the remaining companies listed on the PEX.

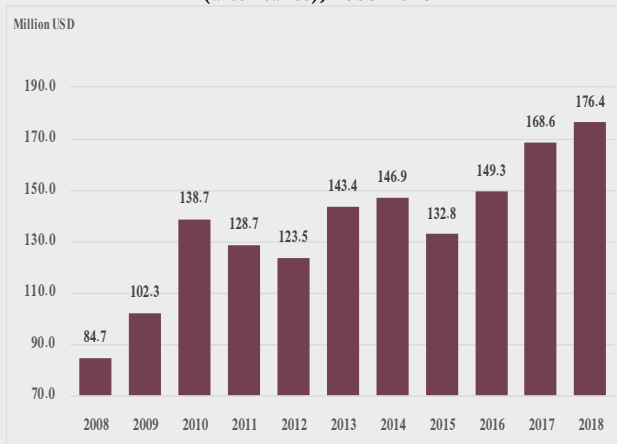
There are three recognized indices to measure the profitability of companies, including banks:

- Net Income (before or after taxes): this is, of course, a significant indicator for demonstrating the development of profits. However, it is not sufficient because the absolute value of profits does not give a clear idea about profit rates, i.e. profits compared to invested money.
- Return on Equity (RoE): this indicator measures the net profits in relation to equity, i.e. the return (profit) on investments of equity-holders in companies or banks. Given that companies can raise the value of this indicator by fabrication, for example by increasing their external debt, business administration experts favor the use of a broader indicator that takes the value of the company's total assets into account.
- Return on Assets (RoA): Calculated by dividing the net profit of a company by its total assets (value of assets), this is a widely used indicator because it reflects the ratio of return for investors in a company and its efficiency in exploiting its assets and controlling costs. In cases where there is a substantial discrepancy between return on equity and return on assets, the liquidity and coverage rates must be evaluated, as this indicates a high level of debt.

Banks in Palestine

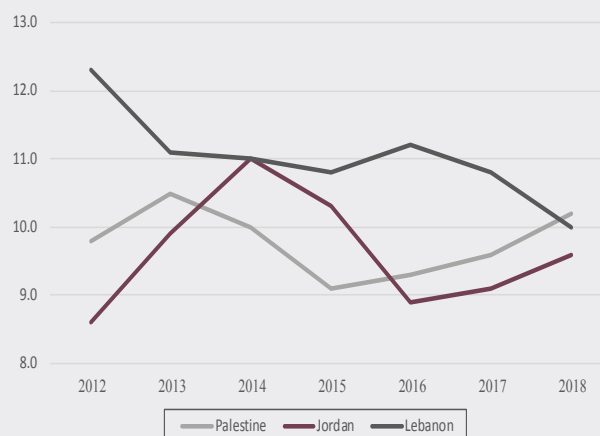
The number of banks operating in Palestine reached 18 in 2008. However, this number declined during the following decade to reach 14 banks in 2018, 7 of which were local banks and the remaining were branches of Arab banks. The Palestinian banking

Figure-1: The Evolution of Banks' Net Profits in Palestine (after taxes), 2008-2018



Source: Association of Banks in Palestine, 2019. The financial situation of banks 2008-2018.

Figure-2: Rate of RoE (profit rate) in the Banking Sector in Palestine, Jordan, Lebanon, 2012-2018 (%)

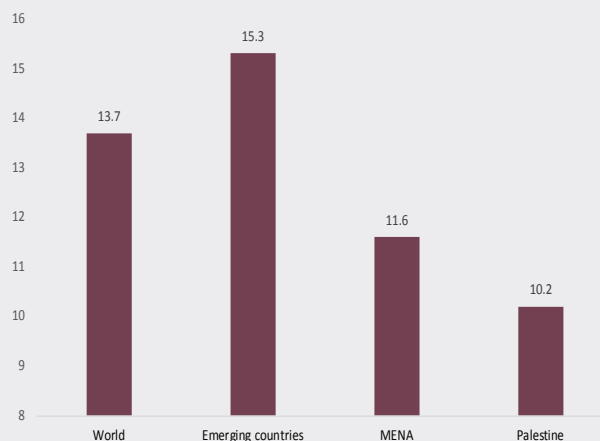


Association of Banks in Palestine, 2019. The financial situation of banks, 2008-2018.

Central Bank of Jordan, 2019 money sector statistics and banks, financial indicators, 2003-2018.

Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.

Figure-3: Average RoE at Banks in Selected Groups of Countries, 2018 (%)



Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.

Association of Banks in Palestine, 2019. The financial situation of banks 2008-2018.

sector witnessed significant quantitative and structural development during the past decade. Perhaps the percentage that best indicates this operational transformation is the rise in the annual average of the ratio of credit facilities to customer deposits at all banks, from 29% in 2008 to 67% in 2018.

There is a high degree of concentration in banking activity in Palestine, as is the case in most other countries. The share of the two largest banks (Bank of Palestine and Arab Bank) amounts to about 57% of the total revenues of all banks operating in Palestine. The ratio of the total public deposits is similar to this percentage. Additionally, the share of these two banks in the total net profits achieved by the banking sector in 2018 was about 69%.

Net income before taxes (profit) and after taxes (net profit)

The absolute value of total profits of banks operating in Palestine (before taxes) increased from USD 117.2 million in 2008 to USD 232.5 million in 2018, i.e. an average annual growth rate of approximately 10%. On the other hand, the net income of banks after taxes rose from USD 84.7 million to USD 176.4 million during the same period (Figure-1). In other words, the value of taxes paid by banks operating in Palestine increased from about 32.5 in 2008 to 56.1 million in a decade. However, the ratio of taxes to gross profits before taxes decreased from 28% to 24% during this period.

Return on Equity (RoE)

The return on equity (RoE), which reflects the profit ratio, reached its highest levels in the Palestinian banking sector in 2010, with an average of 12.7%. In the following years, however, the rate witnessed a decline of 9.1% in 2015 before rising again to 10.2% in 2018.

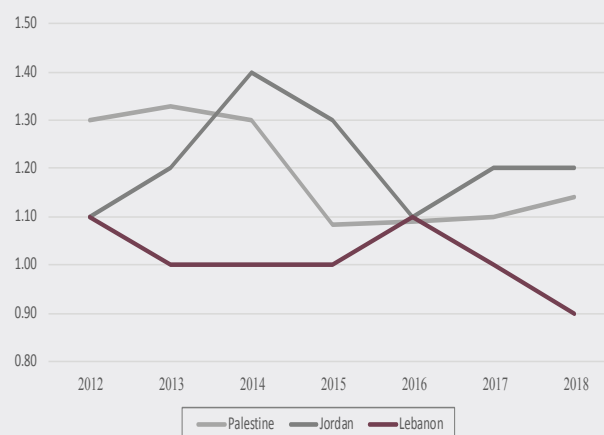
Figure-2 shows that in 2018 RoE in Palestine was higher than the rate among banks operating in Jordan (9.6%) in the same year. It was also higher than the average RoE in Lebanese banks (10.0%). However, in general, average profits of the banking sector were similar in Palestine and Jordan but higher in Lebanon throughout the period 2012-2017.

Figure-3 compares the value of RoE in Palestinian banks with its level in selected sets of countries in 2018. The figure shows that the average in Palestine was lower than the average rates in such countries, including the average in "MENA" countries where it reached 11.6% compared to 10.2% in Palestine. It is worth noting that the average RoE achieved in 3500 banks in 28 countries in the European Union only reached 6.1% only in 2018. The European average is no more than half of the average achieved in all American banks, which reached 12.2% in Q2 2018.

Return on Assets (RoA)

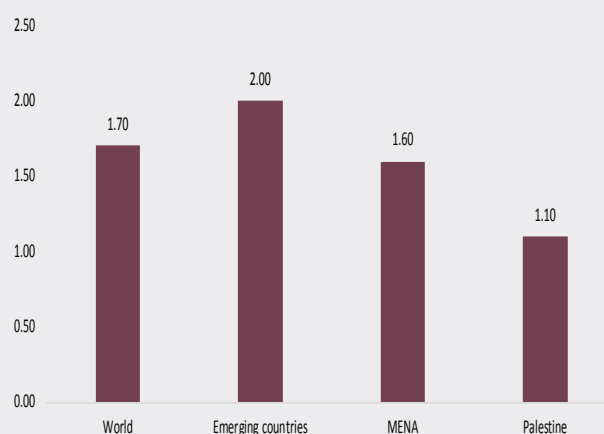
The average rate of return on assets (RoA) in the Palestinian banking sector during the past decade ranged between the lowest level (1.8%) in 2015 and the highest level (1.60%) in 2010. This rate reached 1.14% in 2018. Figure-4 shows that the average rate of RoA in the Palestinian banking sector was higher than that in Jordan from 2012-2013, but the opposite was true in the subsequent years--until 2018, where the average rate in the banks operating in Jordan reached 1.20% compared to 1.14% in the banks operating in Palestine. In Lebanon, the rate reached only 0.9% in

Figure-4: Average RoA in the Banking Sector in Palestine, Jordan, and Lebanon, 2012-2018 (%)



Ref.: Refer to Figure-2 references.

Figure-5: Average RoA at Banks in a Selection of Countries, 2018 (%)



Ref.: Refer to Figure-3 references.

2018, and declined to its lowest level in Palestine and Jordan during the entire period of 2012-2018.

Figure-5 compares the value of RoA at banks in Palestine with its level in selected sets of countries in 2018. The figure shows that the average rate in Palestine was lower than the average rates in all these sets, including the average in the "MENA" countries, which reached 1.60% compared to 1.10% in Palestine.

Palestinian Banks in the PEX

Among the banks operating in Palestine, there are 7 national (Palestinian) banks, six of which are listed on PEX (Al Safa Bank was not listed on the market before 2019). The total net profits of listed Palestinian banks reached USD 99.3 million in 2017, i.e. 53% of the total profits of the Palestinian banking sector that year. On the other hand, Table-1 shows that the average performance of Palestine banks in relation to RoE was better than the performance of non-Palestinian banks operating in Palestine during the years 2016 and 2017. This may be attributed to the weight of "Bank of Palestine" among the national banks (its RoE was 13% in 2018). As for the RoA, the best performance of Palestinian banks was achieved in 2016 before declining in the following year in favor of non-Palestinian banks.

Table-1: RoE and RoA at Palestinian Banks and Banks Operating in Palestine in 2016 and 2017

Item	RoE (%)		RoA (%)	
	2016	2017	2016	2017
Average for Palestinian banks	11.1	10.4	1.20	1.00
Average for all banks operating in Palestine	9.30	9.60	1.09	1.10

-The average for Palestinian banks is calculated based on companies' annual disclosure, PCMA.

-Association of Banks in Palestine – average of all Palestinian banks. <http://www.abp.ps/>

Table -2 shows the average RoE and RoA for the companies listed on the PEX in 2017. The table shows that, on average, industrial companies enjoyed the highest RoE while banks enjoyed the second-highest. As for the RoA and earnings per share, the average of the banking sector was noticeably lower than the average achieved by the services sector and industrial companies.

Table-2: Average RoE, RoA, and Earnings per Share in PEX Companies, 2017

Sector	RoE %	RoA %	earnings per share USD/share
Banking Sector (7 banks) *	8.791	0.016	0.14
Services sector (11 companies)	8.66	0.07	0.44
Industrial sector (13 companies)	18.18	0.06	0.40
Investment sector (10 companies)	2.55	0.02	0.05
Insurance sector (7 companies)	3.29	0.03	0.15

* banks listed on PEX (6 banks) in addition to Palestine Securities Exchange Market.

Source: average for Palestinian banks are calculated based on companies annual disclosure, PCMA.

5- The Non-banking Financial Sector

The Securities Sector

By the end of Q3 2019, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange (PEX) reached USD 3.7 billion, or around 23% of GDP at current prices.¹ Compared with previous and corresponding quarters, the market value of traded shares decreased slightly (by 0.2% and 0.4%, respectively). By the end of Q3 2019, the Al Quds Index closed at 517.7 points, a decrease of 2 percentage points and 11 percentage points compared with the previous and corresponding quarters, respectively (Table 5-1).

The volume and value of traded shares increased significantly in Q3 2019, by 12% and 6% respectively, compared with Q2 2019. On the other hand, the volume and the value of traded shares in Q3 2019 decreased by 27% and 28% respectively, compared with the corresponding quarter 2018. This may be ascribed to a drawdown in the trading activity of listed companies under the difficult political and economic conditions Palestine has been enduring since the beginning of 2019; and also to the latest clearance crisis, in which the withholding of PNA's revenues has led to liquidity shortage. On the other hand, the total number of market traders stood at 70,280 by the end of Q3 2019, around 5% of whom were foreigners (mostly from Jordan).

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by their market shares, with the share of corporations at 41% (USD 1,512.0 million), compared with 26% for individuals (USD 948.7 million).

Table 5-1: A Select of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

Item	Q3	Q2	Q3
	2018	2019	2019
Volume of Traded Shares (million share)	40.9	27.8	31.0
Value of Traded Shares (USD million)	69.6	47.3	49.9
Market Value (million USD)	3,718.7	3,710.1	3,702.7
No. of Deals	9,073	7,653	6,884
Total Number of Traders	71,128	70,540	70,280
Palestinians	67,761	67,170	66,920
Foreigners	3,367	3,370	3,360
Al-Quds Index (point)	528.8	519.8	517.7

Insurance Sector

By the end of Q3 2019, the gross written insurance premiums rose by 8% and 12% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching USD 76.8 million. This is attributed to fluctuations in the value of written insurance premiums over the year's quarters. Net compensations incurred by the insurance sector increased by 3% and 4% compared with the previous and corresponding quarters respectively, whereas insurance-sector investments rose slightly over the quarter, by 0.5% and 2% compared with the previous and corresponding quarters respectively (Table 5-2).

Table 5-3 presents key insurance indicators that reflect the relative importance of the insurance sector in the Palestinian national economy compared to select Arab countries. The first indicator, the insurance penetration rate, refers to the

¹ The 2018 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares.

ratio of premium underwritten to GDP at current prices. The latter is the insurance density, is the ratio of total premiums underwritten to the total population. By the end of 2018, the penetration rate in Palestine was 1.9%, higher than that in Kuwait, Egypt, Algeria, and Saudi Arabia, yet below that in Jordan, Emirates, Lebanon, and Morocco. However, insurance density (USD 58 in Palestine in 2018) is much less than that in Saudi Arabia, Emirates, Kuwait, and Jordan.

Table 5-2: A Selection of Financial Indicators in the Insurance Sector in Palestine

Item	Q3 2018	Q2 2019	Q3 2019
Gross written insurance premiums	68.6	71.2	76.8
Total investments of insurance companies	246.2	250.0	251.3
Net compensations incurred by the insurance sector	(43.4)	(43.7)	(45.2)
Retention ratio	90.5%	88.3%	85.1%
Claims ratio	69.9%	69.5%	69.1%

As figure 5-2 shows, in the insurance portfolio in Palestine there is a significant concentration in vehicle insurance, which constituted 66% of the total insurance portfolio and was followed by the health sector at 13%. Figure 5-3 also presents the market share of insurance companies, with three companies of the ten operating companies capturing 53% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q3 2019.

Table 5-3: The Spread of Insurance Services and Products in Arab Countries During 2015 and 2018*

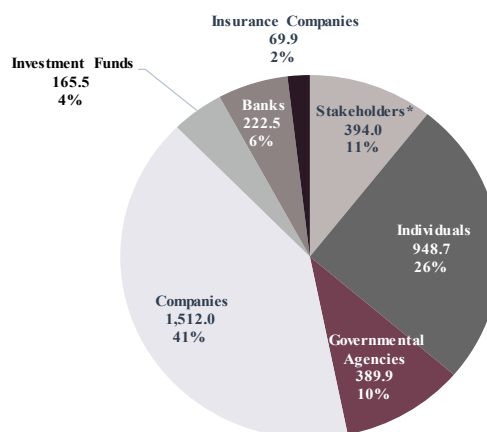
Country	Penetration ratio (%)		Insurance density (US \$)	
	2015	2018	2015	2018
Morocco	3.1	3.9	89	127
UAE	2.8	2.9	1,099	1,305
Lebanon	3.1	2.9	261	269
Jordan	2.0	2.1	85	91
Palestine	1.4	1.9	37	58
Saudi Arabia	1.5	1.2	308	283
Kuwait	0.7	1.0	207	315
Algeria	0.8	0.7	32	28
Egypt	0.7	0.6	23	16

*Source: Sigma magazine published by Swiss RE institute, excluding Palestine's data, which was obtained from PCMA's financial and administrative data. <http://www.sigma-explorer.com>

Financial Leasing

During this quarter, there were nine leasing companies registered with PCMA. The volume of contracts reached 504 and were valued at USD 22.1 million. This represents a drop of 0.4% in the volume of contracts compared with the previous quarter, but a rise of 9% in their value. Compared with the corresponding quarter, the value of contracts dropped by 1% while

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q3 2019) (USD million)



Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

Figure 5-2: Distribution of Insurance Portfolio Components by Insurance Sector Activities (as of the end of Q3 2019)*

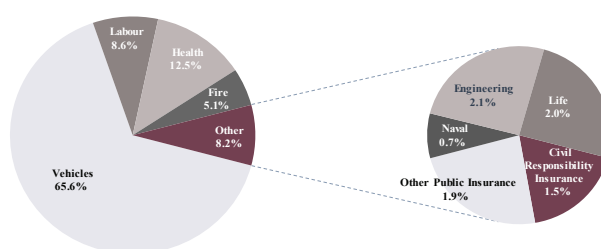


Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio Components by Insurance Company (as of the end of Q3 2019)

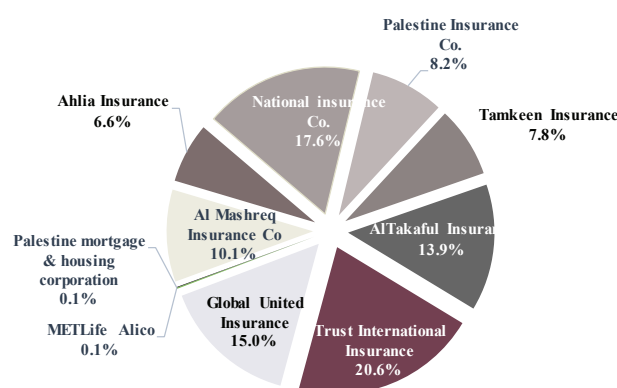


Table 5-4: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts

Quarter	Total Value of Financial Leasing Contracts (USD Million)	Total Volume of Financial Leasing Contracts
Q3, 2018	22.3	384
Quarter 2, 2019	20.2	506
Quarter 3, 2019	22.1	504

their volume rose by 31%. This rise is attributed to an increase in the volume of individual leasing contracts (Table 5-4).

By region, the financial leasing contracts are concentrated in Ramallah (36%), followed by Nablus (15%), then Hebron (14%). Notably, these concentration ratios remained stable over recent years due to the economy's structure and concentration of busi-

nesses in certain governorates. By the end of the quarter, the financial leasing portfolio was still concentrated in motor vehicles (84% of total contracts). This is attributed to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low risk associated with its leasing. Heavy trucks constituted 9% of the total portfolio, compared with 7% for movable assets (equipment, production lines, and others).

Box 4: Mandatory Minimum Insurance Rates: A Joint Interest of the Insurer and Insured

In issuing the mandatory insurance tariff for both vehicles and workers in Palestine, the Palestine Capital Market Authority (PCMA) relied on the Palestinian Insurance Law No. 20 of 2005. This gives it the power to determine the price level or the tariff for any type of insurance it deems appropriate and necessary. Vehicle insurance is of great importance in Palestine due to its large size and market share, compared to the other types of insurance,¹ while the workforce is the main pillar of economic activity. Therefore, after comprehensive study of the tariff and in coordination with partner agencies, the Authority issued recommendations for the minimum levels of vehicle and worker insurance rates to provide the requisite protection for vehicles and the workforce. and The abovementioned recommendation was approved by the Palestinian Cabinet in its Resolution No. (1) of 2008.

The intervention by regulatory authorities in setting minimum limits for certain insurance rates aims to protect the rights of the insured. It does so by ensuring the availability of necessary liquidity among insurance companies, such that they pay claims on time and abide by the rules of financial inclusion. This advances the latter's goals of justice and equity for all citizens by enabling them to receive fair insurance services without fear of unreasonable costs.

The calculation of the vehicle insurance tariff is based on the vehicle's use, its engine size, and the number of passengers. The legal conditions for compensation on vehicle insurance are based on Insurance Law No. (20) of 2005 and waive liability for any error that leads to physical injuries. Each vehicle will be compensated for any physical injuries to the driver and the passengers, without consideration of the driver's error and without any costs falling on the other driver who caused the accident. The legal conditions for compensation employ the principle of unlimited physical insurance for the benefit of the injured person, whereas the tariff for workers' injuries insurance was based on the degree of risk associated with all categories of professions practiced in the Palestinian labor market. The relevant legal coverage relied on the provisions of Palestinian Labor Law No. (7) of 2000.

PCMA is currently working on developing the approved tariff system for vehicle insurance such that it takes into account additional factors in determining insurance rates. In addition to engine size, vehicle type, and the purpose of its use, these factors also include: the driver's traffic record; the number of traffic points and the violations registered with the traffic police; the number of the driver's road accidents; the year of the vehicle's manufacture; and many other risk elements.

The minimum tariff is an incentive for companies and a guarantee for the insured

The minimum tariff was determined in such a way that it allowed insurance companies the opportunity to maintain their financial solvency. Thus they would be able to pay compensations and fulfill their legal obligations on time, thereby protecting policyholders. The determination and imposition of the minimum tariff and prices of vehicle and worker insurance in Palestine should incentivize insurance companies to compete in the quality of services they provide to Palestinian citizens. Therefore, PCMA encourages insurance companies to diversify and improve service quality and to continuously monitor any violations of the minimum insurance prices for vehicles and workers. This is to avoid their negative impact on the stability of the Palestinian insurance market and on these companies themselves, which would otherwise suffer from low levels of liquidity and an inability to fulfill their obligations towards their policyholders and beneficiaries. The Authority imposes punitive measures against any company found to be providing vehicle and worker insurance services without abiding by the adopted and approved minimum price.

The policies of the PCMA and their subsequent application, as well as the commitment by insurance companies to the minimum tariff for vehicle and worker insurance, improved the liquidity levels of these companies. This enabled companies to increase their ability to fulfill their obligations. The total compensation paid by insurance companies to the vehicle insurance branch increased from USD 91.6 million at the end of 2017 to USD 109.5 million at the end of 2018, while the total compensation paid to the labor injuries insurance branch increased from USD 11.10 million at the end of 2017 to USD 12.50 million at the end of 2018.

Minimum limits for the mandatory insurance tariff that are imposed by the supervisory authority on the insurance sector do not in any way mean setting an insurance price. Rather, the objective is that each insurance company sets the prices for hazards above the level of these minimum limits, according to their extensive study of the risks and to its underwriting policy. Insurance companies will thus have the freedom to compete in providing prices according to the company's previous experience with the customer or any technical or actuarial reasons, such that neither the companies' financial positions nor the rights of the insured person are endangered.

Amjad Jadou',

The Palestinian Capital Market Authority (PCMA)

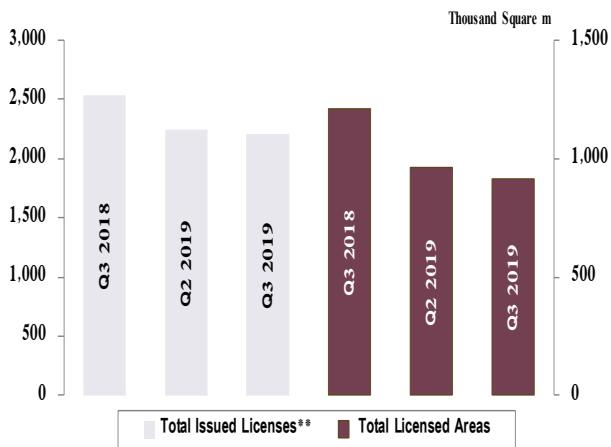
¹ based on statistics of the insurance sector for 2018, the Vehicle Insurance branch constituted 66% of the total insurance portfolio in Palestine, while workers Insurance constituted 8.4% of total.

6- Economic Environment¹

Building Licenses

Figure 6-1 presents the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. Around 2,205 building licenses were issued during Q3 2019, a drop of 2% from the previous quarter and 13% from the corresponding quarter 2018. Licenses of non-residential buildings constituted 7% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings amounted to around 914 thousand square meters in Q3 2019, falling steeply by 25% compared with the corresponding quarter and by 5% compared with the previous quarter (Figure 6-1).

Figure 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine*



Data do not include that part of Jerusalem governorate, annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

**do not include licenses of fences.

Vehicle Registration

Because of their high prices, vehicles are often purchased via bank loans. Therefore, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects. The number of new and used cars (registered for the first time) in the West Bank in Q3 2019 increased significantly, by 18% compared with the previous quarter, while it dropped sharply, by 14%, compared with the corresponding quarter, standing at 7,167. This figure is higher than the previous quarter by 1,070 cars and lower by 1,194 cars, compared with the corresponding quarter 2018. Second-hand vehicles made up 82% of the total, 7% of which were imported from Israel (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank (Q3 2019)

Period	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
Q3 2019	1,754	6,153	454	8,361
Q2 2019	1,444	4,292	361	6,097
Q3 2019	1,295	5,469	403	7,167
July	526	2,091	152	2,769
August	385	2,029	93	2,507
Sept.	384	1,349	158	1,891

¹ Source of figures: PCBS, 2019, Statistics on Building Licenses. MoF, 2019, Palestinian Customs and Excise Dep. Unpublished data.

Box 5: Development Impact Bonds: An Innovative Approach to Skills Development and Employment in Palestine

There is a valid question posed in both public and academic circles concerning the absence of tangible, decisive proof that developmental projects funded and executed by international aid actually lead to their desired results, improve the material conditions of the poor, and increase their economic and social empowerment. Further, some academics argue against foreign aid, considering it to be an obstacle to real development in poor countries.¹ International organizations also acknowledge also that there is little evidence that the traditional strategies of the grants and projects they implement have led to sustainable results. For this reason, these bodies are seeking to develop their business techniques and create new methods to increase the efficiency of their projects, such that they could be effectively reflected in tangible and measurable achievements with an actual impact.

Development Impact Bonds

“Development Impact Bonds (DIBs)” are one of the tools that the World Bank has worked on developing in order to improve the effectiveness of the developmental projects under its supervision. These bonds are an innovative financing/executive instrument for employing the financial capabilities and administrative and technical expertise of the private sector, with a view to concrete developmental achievements. The mechanism for implementation of DIBs can be summarized as follows: the grantor (the World Bank, for example) defines and identifies specific developmental goals, such as the retraining of a certain number of unemployed university graduates and ensuring that they are subsequently employed in permanent jobs within the economy. The World Bank then places “tenders” to achieve this goal, inviting private-sector parties with the requisite ability and preparedness. The Bank then issues “bonds” in certain amounts for the party that is awarded the tender. These bonds may only be cashed (i.e. exchanged for funds) when it is verified that the implementing party has actually achieved the desired goals. That is, the private company which was assigned to implement the project should finance its implementation (or the bulk of the costs of implementation²) from its own resources. It will be able to recover its investment (at profit, of course) from donor aid (or from the government) if it succeeds in achieving the agreed-upon social and economic outcomes.

The primary objective of DIBs is to exploit the private sector’s capabilities to ensure that developmental aid and investments are used in the most efficient and productive manner possible. It does so by linking developmental achievement to the effective and critical incentive structure under which the private sector operates: making profits! In brief, DIBs seek to convert the challenges of development into promising investment opportunities for the private sector. The main advantage of impact bonds, compared to donors’ traditional business techniques, is the focus on the achievement of results more than on the expenditure verification and the sequence of implementation mechanisms. This is possible

¹ See the following link for a presentation of arguments in favor of and against international aids: <http://www.economicdiscussion.net/foreign-aid/arguments/arguments-for-and-against-foreign-aid/11838>

² One of the conditions set by the world bank is that private investors in the common investment financing fund shall undertake to provide at least 80% of the total investment.

because the recovery of investors' money is conditioned on achieving such results.

The World Bank reports that there are two types of "impact bonds": the social impact bonds (SIBs) and the Development Impact Bonds (DIBs). The first type of bonds has been implemented with the aim of achieving social goals in a number of developed countries, with the first being the United Kingdom in 2010. Since then, more than 40 social impact bonds have been issued in seven countries.³

Development impact bonds for skills development and employment in Palestine

Palestine suffers from widespread unemployment among educated youth. About 40 thousand young people graduate from Palestinian universities each year. Three out of every five graduates remain unemployed. Women face higher barriers to entering the labor market than male youth. The probability of a middle school female joining the labor market is only 8% compared to 65% for males.⁴

To address youth unemployment (male and female) in the West Bank and the Gaza Strip, at the end of 2015 the World Bank issued the first DIB. The goal was to exploit the potential and expertise of the Palestinian private sector in addressing the challenge of youth unemployment and bridging the gender gap, under the framework of the "Fund for Youth Employment" project in Palestine. However, implementation of the project was stalled for various reasons. The World Bank is relaunching the project after a number of funders (the European Bank for Reconstruction and Development, the Dutch Entrepreneurial Development Bank, Palestine Investment, and the Palestine Investment Fund) undertook to provide the necessary funds to launch the program. An agreement was made with four private-sector institutions to undertake the impact bonds training programs to develop employment skills. These programs aim to create a link between graduates and available job opportunities, retraining graduates through ad hoc training programs designed in light of the requirements and qualifications necessary for the labor market.

New experience and lessons learned

The impact bonds for skills development in Palestine is the first bond program issued by the World Bank for job creation, and the second impact bonds program sponsored by the Bank in general. Given that it is still a relatively new tool, there is a lot to be learned and tested about whether the results-based financing structure will positively impact the targeted groups or not. The lessons of implementation of this initiative will be used in Palestine to open the way for their implementation in other countries. The World Bank hopes that this initiative will be reflected in an increased concentration in the Bank's agenda on the unemployment of educated young men and women, which is widespread especially in the Middle East and North Africa.

3 <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/12/21/results-focused-impact-bonds-can-improve-development-outcomes-by-involving-the-private-sector>

4 <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/11/11/rethinking-job-creation-for-palestinian-youth>

7- Prices and Inflation¹

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy. This group of goods and services is referred to as the "consumption basket". The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals' income.

Price index

Figure 7-1 shows two curves: the first measures the average change in CPI (right axis) between Q1 2010 and Q3 2019; the second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)

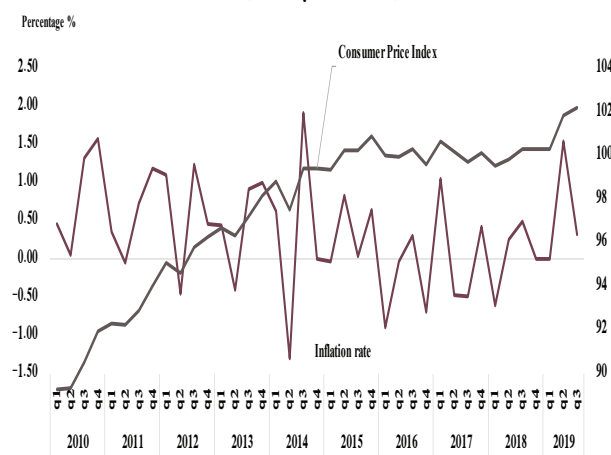
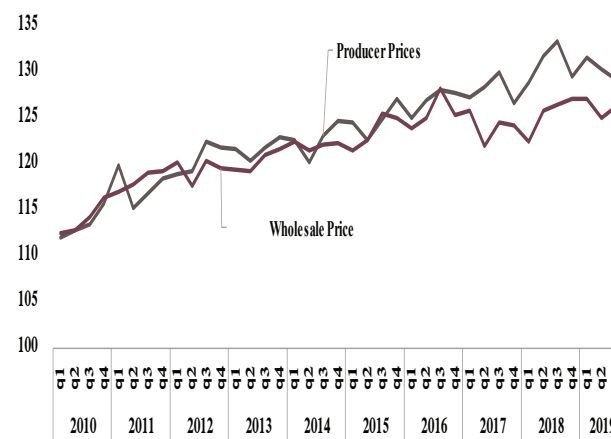


Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)



During Q3 2019, the CPI reached 113.21 compared with 112.83 in Q2 2019. This means that the inflation rate was positive over the consecutive quarters (rise in prices) by 0.33%. This rise resulted from the increasing prices of the recreation-

1 Source of figures: PCBS, 2019. Price Indices Surveys, 2010-2019. Calculations of the purchasing power was made in cooperation with PMA.

al and cultural services group (by 3.94%), the personal care and social protection group (by 2.77%), and restaurants, coffee shops, and hotels (by 1.46%). By contrast, the prices of the garments, clothes, and footwear group dropped by 0.61%, as did the educational services group (by 0.49%) and the transportation group (by 0.42%). During Q3 2019, the Palestinian CPI rose by 1.89% compared with the corresponding quarter.

Wholesale Prices and Producer Prices

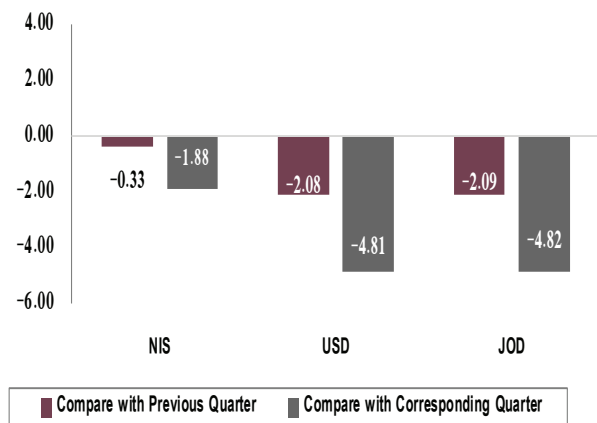
The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 0.94% between Q2 2019 and Q3 2019, driven by the rise in wholesale prices of local goods by 1.18% and of imported goods by 0.52%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) fell also by 0.86% quarter on quarter. This resulted from the decline in the producer prices of locally-produced and consumed goods by 0.88%, and by 0.72% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2). (See Figure 7-2).

Prices and Purchasing Power ²

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction during the same period. The PCBS data indicate that CPI rose during Q3 2019 compared with the previous quarter by 0.33% and by 1.89% compared

² The purchasing power measures the ability of an individual to buy goods and services using the income he generates. It is dependent on the level of income and variance in prices, in addition to the change in the average prices and the currency's exchange rate. Based on this, the change in the purchasing power (assuming income is constant) = the average change in the exchange rate of the currency against the shekel – the inflation rate.

Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q3 2019 (percentage)



Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

with the corresponding quarter, which represents a drop in the purchasing power of the same amount quarter-on-quarter (Figure 7-3).

USD Purchasing Power: During Q3 2019, the USD exchange rate against the NIS decreased by about 1.75% and 2.92% compared with the previous and corresponding quarters. Accordingly, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend them in NIS decreased during this quarter, compared with the previous and corresponding quarters, by 2.08% and 4.81% respectively. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

Box 6: A Pioneering Research Project for the Documentation of Europe's Commitment to Differentiate between Israel and the Occupied Territories

The European Council on Foreign Relations (ECFR) is one of the most important policy research centers in Europe. One of the Council's continuous research projects is a project known as "Differentiation Tracker," which aims to track the differentiation between Israel and the Occupied Territories (East Jerusalem, the West Bank and Golan) by the European Union and individual European countries in their different agreements with Israel. The project aims to document the extent of European countries' compliance with the Security Council's Resolution No. 2334 and the European Union's Resolution, which call for a differentiation between Israel (pre-1967 borders) and the territories it occupied that year. ¹

The research project found that despite significant progress in implementation of the differentiation measures at the European

¹ The Security Council's Resolution No. 2334, issued on 23 December with unanimous vote of 14 members and one state abstaining from voting. The Israeli colonies are a flagrant contradiction with the international Law. The resolution calls Israel to stop such activities and to comply with the provisions of the Fourth Geneva Convention, as an occupier.

Union level, the implementation of these procedures by EU member states is still slow and behind what should have been achieved. Accordingly, there is a high risk that the European countries appear as "directly supporting the Israeli settlements and their economic and population expansion, contrary to the policy of the European Union and to international law." With Israel moving from de facto land annexation to de jure annexation, the full and effective implementation of differentiation measures is a matter of utmost necessity. The absence of differentiation provisions in the bilateral agreements with Israel exposes third parties to the dangers of contravening international law and allows Israeli settlements to benefit from these agreements. Additionally, it undermines the unity and integrity of the enforcement of laws and measures in these countries.

Methodology

The study's results were based on an examination of more than 260 bilateral agreements between Israel, the European Union, and its member states (in addition to Norway). It focused on determining whether these agreements included a clause specifying the

geographical scope in which the agreement applies or not, if such a clause exists, and how the borders of Israel are defined. The website of the European Council of Foreign Relations displays a comprehensive list of the various agreements between all European countries and Israel, with an evaluation of the extent to which each agreement complies with the requirements of differentiation measures. The study aims also at identifying the measures, pieces of legislation, and official positions of each country in relation to the issue of differentiation. Due to the nature of this ongoing research project, the information on the website is always subject to additions and updates.²

The EU is Ahead of Countries

Since 2013, the EU has insisted on including the differentiation provision in all the agreements it concludes with Israel. In November 2015, the EU established rules for labels that must be placed on the products of Israeli colonies when imported to EU markets. Moreover, in July 2013, the EU excluded colonies and institutions that have relations with these colonies from the European Financing Program, and implemented corrective measures to deal with procedural deficiencies in some of the old agreements with Israel (such as the agreement ratifying organic and veterinary specifications). However, a number of agreements in areas such as cross-border digital transfers, cooperation between police agencies, and the standards for fruits and vegetables marketing, -still do not contain provisions that guarantee their application exclusively within the borders of Israel.

Disappointing European Performance, with Exceptions

The performance of individual European countries - in terms of differentiation - is still worse than that of the European Union. These countries have not made efforts to fully commit to applying the Union's directives regarding settlement products. This is true even for European countries that have supported the Security Council's Resolution and that strongly support the Union's position regarding differentiation. Nonetheless, some notable exceptions should not be disregarded, such as the agreement signed by the Netherlands with Israel in 2016 which excluded the residents of settlements from receiving pensions. The Danish Parliament's Resolution of 2018 also called on the government to exclude settlements from any future agreements with Israel, and for cooperation in research and development to be restricted to pre-1967 Israeli lands. Additionally, Germany decided in 1986 to restrict the activity of the German-Israeli Foundation for Scientific Research and Development to the areas inside the Green Line. The United Kingdom signed a trade and partnership agreement with Israel in 2019 (after Brexit), which excluded settlements from the cooperation framework. Denmark, Finland, France and Norway have passed legislation that requires their companies to take human rights standards into account when operating abroad. This has possible implications for activity in the Occupied Territories. On the other hand, Norway cancelled the tax exemption for charitable

organizations that are working against the Security Council's Resolutions. Around 15 European countries have warned their companies of the legal, financial, and ethical consequences of dealing with Israeli settlements. The authors of the research project confirmed that their interviews with officials in a number of countries led them to the conclusion that some draft agreements with Israel, particularly in areas of social security, were stalled due to an insistence on the European side over the inclusion of the differentiation provisions therein.

Recommendations

The research project reached a number of policy recommendations that aim, in general, to enhance European countries' commitment to and implementation of differentiation in their various agreements with Israel. The recommendations stressed the need to create a European consensus, such that every bilateral agreement with Israel must include a differentiation provision to define the geographical scope of its application (within the Green Line). The study confirmed that "in light of the international failure to curb Israel's policy of building and expanding settlements and in light of the annexation policy of the Occupied Territories, the strict implementation of the differentiation measures is one of the few remaining effective policies to protect the geographical scope of the two-state solution." On the other hand, it is worth mentioning that the database developed by this research project. It provides a documented and detailed source that can help Palestinian diplomatic efforts in confronting Israel's violations of international law and holding European countries accountable to their legal and political commitments.

2 Differentiation Tracker, European Council on Foreign Relations: <https://www.ecfr.eu/specials/differentiation-tracker>

8- Foreign Trade¹

Balance of Trade

The value of “registered” merchandise² imports during Q3 2019 was about USD 1,464.4 million, a 2% rise over the previous and corresponding quarters. Meanwhile, the value of merchandise exports was USD 255.1 million, a drop of 1% and 3% compared with the previous and the corresponding quarters respectively. The ratio of exports to imports reached 17% during Q3 (Figure 8-1). The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 31,209 million. It has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 3.7 million) (Figures 8-2).

Balance of Payments³

The current account in the balance of payments is the net aggregate of three sub-balances:

- 1) the balance of trade (net trade in goods and services),
- 2) the balance of factor income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas), and
- 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

As shown in primary results of the Palestinian balance of payments, during Q3 2019 there was a sharp rise in the current account deficit (referred to as the balance of payments deficit) of 27% compared with the previous quarter, reaching USD 387.3 million. Compared with the corresponding quarter 2018, the deficit rose by 32%. This deficit resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,420 million), in addition to a deficit in balance of services (USD 276 million), against a surplus in the balance of income of USD 770 million. This surplus was composed mainly of compensations of Palestinian workers in Israel (reaching USD 734 million) and a surplus in the balance of transfers of USD 539 million. The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 325 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive (Table 8-1).

Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of the capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between the two accounts, usually recorded under “errors and omissions”, because of insufficient data and smuggling activities.

- 1 Source of figures: PCBS, 2019, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2019, Palestinian Balance of Payment, Q3 2019.
- 2 Registered commodities trade are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.
- 3 The foreign trade figures in the balance of payments are different from figures in the previous paragraph, as they are estimates of total commodity trade (not only registered trade) and total trade in services (not only services in Israel).

Figure 8-1: Imports and Exports of “Registered” Merchandise (USD million)

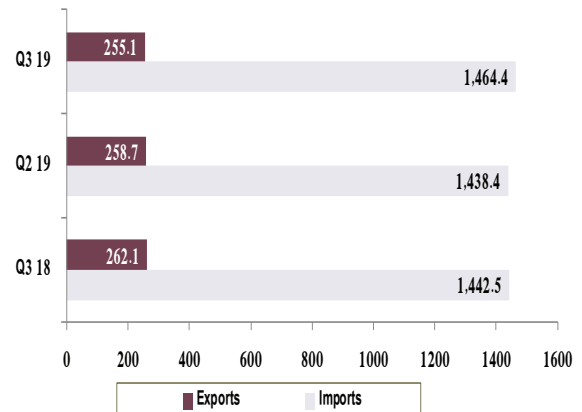


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)

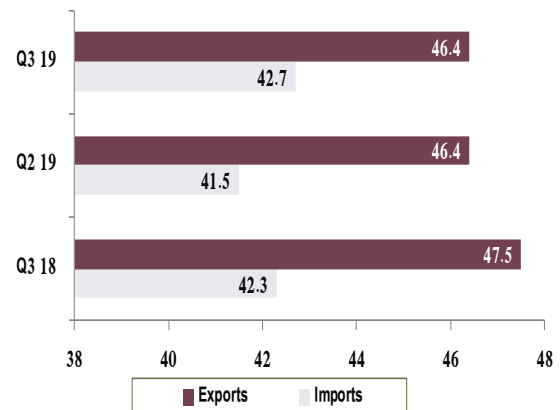


Table 8-1: Palestinian Balance of Payments

Item	Q3 2018	Q2 2019	Q3 2019
1. Trade Balance of Goods and Services**	(1,668.2)	(1,637.7)	(1,696.2)
- Net goods	(1,396.3)	(1,372.8)	(1,419.9)
- Net services	(271.9)	(264.9)	(276.3)
2. Balance of Income	707.2	630.8	770.0
3. Balance of Current Transfers	389.8	478.4	538.9
Balance of Current Account (1 +2 +3)	(571.2)	(528.5)	(387.3)
5. Net Capital and Financial Account	537.3	434.7	324.8
6. Net Errors and Omissions**	33.9	93.8	62.5

Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

** Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item. Figures between brackets have negative values.

International Investments

By the end of Q3 2019, Palestine's foreign assets totaled USD 7,423 million, 4% of which represented direct foreign investments and 19% represented portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 5,309 million, more than 52% of which were direct investments and 13% of which were portfolio investments.

The difference between assets and liabilities means that overseas investments by Palestinians were USD 2,114 million higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (69%) is cash deposits (mostly by domestic Palestinian banks) in foreign banks abroad, or currency circulated in the economy, neither of which are considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that they outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,451 million (Figure 8-3). (Refer to Figure 8-3).

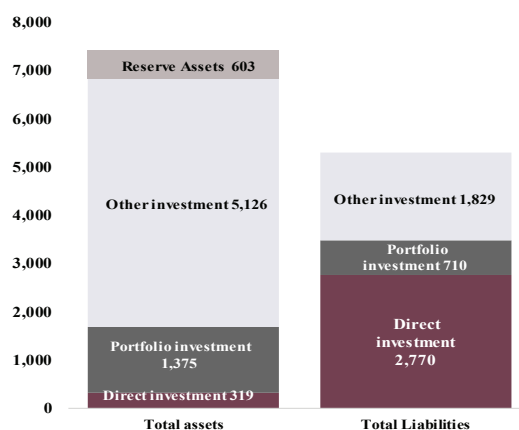
Economic Concepts and Terms: Rent and the Rentier State

The word "rent" can mean two things: first, rent and renting; and second, "income", or the additional income individuals or states gain without any effort or sacrifice or without any investment or innovation that justifies its acquisition. This means that it is an additional income that individuals or states gain because of specific natural assets (like geographical coincidences, such as the availability of natural resources that other areas don't possess, or a special geographical location) or a private monopoly. A rentier state is a state for which rent constitutes a large portion of its total revenues.

Originally, the concept of rent was coined by classical economists whose analysis focuses on the distribution of income between the feudal class (landlords) and the nascent capitalist class. According to classicists, rent generates from the increase in the population and the need to extend cultivation to less fertile lands. As a result, the prices of agricultural crops are raised to cover higher costs of production in less fertile lands. This means that feudalists (lords of highly fertile lands) gain additional profits, or rents, without any additional effort. Classical economists expect that the continuous increase in population and growing food demand will lead to increases in feudalists' income (rent) at the expense of capitalists' profits and real labour wages. Over time, rent as a concept became interlinked with imperial wealth extracted from colonies, and the wasteful lifestyle led by the leisurely classes on the benefits accrued from their exorbitant wealth.

The "rentier state" concept spread widely during the 1970s following the oil price "shock". It was associated, almost exclusively, with oil-exporting countries with small populations and limited investment absorption capacity, relative to their large financial profits. Much emphasis was placed on the negative economic and social/governmental consequenc-

Figure 8-3: International Investments Balance (as of the end of Q3 2019) (Million USD)



es associated with the flow of rent to those countries. The economic consequences, known as the "resource curse", are evident in the impact of the rent flow on impeding the growth of the productive sectors and the expansion of the services sectors, similar to the "Dutch Disease" (refer to the definition of the "Dutch Disease" in Monitor no. 55).

Regarding the social/governmental consequences of rent flows, they are multiple and include an impact on work ethic, as members of society demand their share from the rent a state earns for free and without feeling that they should make any effort to earn it. Additionally, income flow in "rentier states" is in the opposite direction of the usual flow, as the economy and society depend on the injection of money from the state that earns rents from the land. In other words, the state does not depend on collecting taxes from citizens, but rather grants citizens subsidies by distributing donations, gifts, and "exceptions". This makes the state unaccountable and turns citizens into "clients" of the state, contrary to situations in which governments depend on collecting taxes from the people and are held accountable.

Again, it is important to restate that rent, and the "culture of rent", is not merely an additional income gained from natural and geographical assets. Any activity that generates an additional profit at a significantly higher level than usual, and not does not result from administrative or technical advancement, is rent. Often, rent results from a monopoly which obstructs the emergence of other competitors, in an atmosphere of corruption and privilege for decision-makers. It is well-known that the social, economic, and governmental consequences of monopoly rents are no better than resource rents.

Key Economic Indicators in Palestine, 2014-2019

Indicator	2014	2015	2016	2017	2018	2018 ¹		2019 ¹		
						Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Population (One thousand)										
oPt	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,869.3	4,900.0	4,930.7	4,961.3	
West Bank	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,929.3	2,945.7	2,962.1	2,978.5	
Gaza Strip	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,940.0	1,954.3	1,968.5	1,982.8	
Labor market (based on the new definition adopted by PCBS)²										
No. of workers (thousand)	917.0	928.9	939.6	948.7	956.3	960.7	1,005.3	986.4	998.1	1,022.2
Participation rate (%)	45.8	44.0	43.8	44.0	43.5	43.9	44.1	44.3	44.3	44.0
Unemployment rate (%)	26.9	23.0	23.9	25.7	26.2	26.9	24.2	26.8	26.0	24.6
- West Bank	17.7	16.6	17.5	18.4	17.3	17.0	15.8	16.4	15.0	13.3
- Gaza Strip	43.9	34.8	35.4	38.3	43.1	45.9	40.9	46.3	46.7	45.1
National accounts (at constant prices) (base year 2015) (million dollars)³										
GDP	13,471.1	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	3,938.8	4,089.7	3,956.1	3,876.6	3,915.3
- Household expenditure	11,926.9	12,348.3	3,342.9	13,420.3	13,570.1	3,459.2	3,567.9	3,557.5	3,503.3	3,528.3
- Government expenditure	3,285.2	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	836.3	880.6	749.1	758.5	789
Gross capital formation	3,084.4	3,505.4	3,873.8	4,166.9	4,260.3	1,103.7	1,125.6	1,035.6	1,052.6	1,054.1
Exports	2,319.6	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	634.1	700.2	641.1	641.1	635.4
Imports (-)	6,929.4	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	2,117.1	2,229.6	2,103.1	2,099.1	2,113.9
GDP per capita (USD)										
at Current prices	3,357.50	3,277.90	3,534.40	3,620.50	3,562.30	892.30	898.60	892.20	894.5	914.8
at Constant prices (base year 2004)	3,233.00	3,277.90	3,489.80	3,463.10	3,417.70	859.40	886.40	852.70	830.1	832.9
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(5,049.4)	(5,400.9)	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(1,668.2)	(1,678.2)	(1,610.3)	(1,637.7)	(1,696.2)
Income Balance	1,482.4	1,712.2	1,896.0	2,129.0	2,786.2	707.2	709.3	572.1	630.8	770.0
Current Transfers Balance	1,666.2	1,749.4	1,626.2	1,708.7	1,499.1	389.8	406.1	533.1	478.4	538.9
Current account Balance	(1,900.8)	(1,939.1)	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(571.2)	(562.8)	(505.1)	(528.5)	(387.3)
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	3.58	3.88	3.84	3.60	3.59	3.64	3.70	3.64	3.592	3.529
JOD/NIS exchange rate	5.05	5.48	5.42	5.08	5.07	5.13	5.22	5.14	5.066	4.977
Inflation rate (%) ⁴	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	0.49	0.01	0.00	1.54	0.33
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,469.1	940.2	676.1	708.4	213.7	1,018.0
Current expenditure	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,660.4	910.3	940.8	668.3	587.8	808.7
Developmental expenditure	164.1	176.7	216.5	255.3	277.2	63.9	108.8	42.2	44.1	47.1
current budget deficit/surplus (before grants)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(468.6)	(33.9)	(373.4)	(2.0)	(418.2)	162.2
Total grants and aid	1,232.0	799.0	766.9	719.8	666.5	194.4	225.9	69.3	127.8	176.6
Total budget deficit/surplus (after grants and aid)	417.6	88.1	442.3	329.5	197.9	160.5	(147.6)	67.3	(290.4)	338.8
Public debt	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,352.3	2,369.6	2,315.2	2,637.1	2,914.8
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,125.0	16,179.4	16,125.0	16,503.2	16,690.1	17,303.5
Equity	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,863.9	1,912.0	1,931.4	1,956.0	1,942.4
Deposits at banks	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	12,194.2	12,227.3	12,394.4	12,591.4	3,025.5
Credit facilities	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,432.3	8,293.6	8,432.3	8,569.5	8,941.6	8,947.9

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1- Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values. Figures between brackets indicate negative value

PCBS and the ILO adopted a new revised definition of unemployment stating that unemployment includes only those who did not work during the reference period and who actively sought employment or were willing and capable of working. The new standard excluded those who were frustrated and were not looking anymore for jobs (did not seek an employment during the reference period). The table includes calculations of the Palestinian labor market indicators based on the old and the new definitions.

PCBS revised the national accounts figures at current & fixed prices for the years 2004-2018. Therefore, figures differ from previous quarters and years.

The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).

The figures in the table are based on the latest update of data.